الاثنين 13 كانون الأول 2021
العدد 4512 السنة السادسة عشرة
lundi 13 Décembre 2021 nº 4512 16ème année

24 صفحة
5000 ليرة

الأخبار
al-akhbar

www.al-akhbar.com

رأس المال
ثروات متهرّبة من الضريبة

● **حسن شرّي**
لكي لا يُقوَّض الأمن الاجتماعي

● **ماهر سلامة**
شبكات للزبائنيّة أم لدعم المجتمع؟

معالجة موازنة الخارجية اليوم او إقفال السفارات [2]

تغذية الكهرباء: سوريا جاهزة ومصر متعثّرة [4]

أتبعت بعض الدول مقاربة «غير بنّاءة» في المفاوضات. قبل البدء بالجولة الجديدة التي قدّمت طهران فيها مقترحاتها، لم اصرّت على مواصلة هذا النهج (أ ف ب)

مفاوضات فيينا
تشدّد أوروبي و«نعي» إيراني
[10 ـ 11]

قضية

حكمٌ استعراضي في «العسكرية» **اشهدوا لي أني ضد إسرائيل!**

6

كورونا

مواجهة غير متكافئة **80 % من الأسرّة مشغولة**

6

سوريا

أنقرة والدوحة لإعادة هيكلة المعارضة

12

ابراهيم الأمين

الساذج

منذ الصيف الماضي، تاريخ المقابلة التي نشرها موقع «العربي» مع القاضي طارق البيطار، لم يتوقّف الأخير عن التواصل مع العالم البعيد عن نطاقه التخصصي. لا يبدو أن للرجل مشكلة في التحدّث عما يقوم به وعمّا يحيط بعمله، ليس مع زملاء أو أصدقاء أو حقوقيين، بل مع إعلاميين ومستشارين وموظفين... أما «الأجانب»، من السفارات العربية والغربية، فيبرّر اتصالهم به أو اتصاله بهم، بمتابعة ما يخص رعاياهم الذين تضرّروا من انفجار المرفأ. لكن، يبدو أن القاضي الشاب تمرس في اللعبة الإعلامية. فهو يتحدث بطريقة خاصة مع أهالي الضحايا، ويعتمد لغة أخرى مع أهالي الموقوفين على ذمة التحقيق. حتى أنه بات خبيراً في البعث برسائل إلى هذه الجهة أو تلك. وهو، في كل ما يفعله، إنما يستند إلى قناعة راسخة لديه بأنه يتمتع بحصانة تمنع أي مخلوق على وجه الأرض من تعريض موقعه الوظيفي ومهمته إلى الخطر. وعندما يحاججه كثيرون، يرد على قاعدة: ارتاحوا. لا شيء يؤثر أو سيؤثر في ما أقوم به وفي ما سأنتهي إليه من نتائج!

مشكلة طارق البيطار تتفاقم يوماً بعد آخر. ولا يتعلق الأمر بطريقة عمله فقط. يعيش الرجل في عالم خاص. صحيح أن المسؤولية الملقاة عليه كبيرة جداً، لكن المشكلة ليست في حجم الثقة المعطاة له، بل في طريقة مقاربته لهذه المسؤولية. والفارق شاسع بين أن يشعر المرء أنه مسؤول فيكون على دراية وفطنة وحكمة في كل خطوة يقوم بها، وبين أن يتصرف على أن كلمته لا تردّ. وهنا تبرز «الأنا» التي لا يمكن فصلها عن سلوك البيطار.

لا علاقة لأحد بالحياة الشخصية للمحقق العدلي. لكن هناك أسئلة حول المستجدّ الذي يجعله حريصاً على عدم عودة أحد إلى ماضيه. من جهة، يتصرف على أنه «الشخصية اللبنانية الأولى». لكنه يرفض أن يبحث أحد في طبيعة هذه الشخصية. هو يرفض، مثلاً، الحديث عن أنه كان عضواً في الحزب السوري القومي الاجتماعي عندما كان يدرس الحقوق في الجامعة. ولا يرغب في الإشارة إلى موقف عائلته ونشاطها في مواجهة «اليمين المسيحي» في الحرب الأهلية، ولا عن مشاركة أفراد من عائلته في قتال الاحتلال الإسرائيلي في العام 1982. كما يرغب بتجنب الحديث عن موقف عائلته ضد الحرب التي شنت ولا تزال ضد سوريا. ويزعجه كثيراً إن استعاد أحد ما واقعة أنه امتنع فجأة عن الزواج من سيدة لأنها مسلمة، قبل أن يعود للحديث عن رفضه المطلق لكل أنواع الفكر الديني، مع الاعتزاز بمسيحيته.

البيطار يؤكد أن عمله لن يقف عند أي ترهيب أو تهديد. لكنه يريد من الجميع عدم الإشارة إلى عائلته، ويلمح إلى أنه قد يكون مضطراً لتسفيرها للإقامة في الخارج إن شعر بأن هناك خطراً عليها. كما أنه لا يريد لأفراد من عائلته الإدلاء بأي رأي في ما يقوم به، ويريد منهم الابتعاد عن أي نقاش حول الملف، حتى لا يتعرضوا للخطر، وكأنه يجزم بأن أهله وإخوته وأقرباءه يبصمون على ما يقوم به.

ينفي البيطار حديثاً صحافياً نقل عنه، لكنه لا ينفي أنه يتواصل مع إعلاميين. وهو، ربما، يفترض أن مكالمات هاتفية تمتد لوقت طويل لا تعني اجتماعاً مباشراً مع صحافيين. يدافع عن مبدأ التحفظ، من دون أن يلتزم به. ولا يمانع (اقرأ: بل يطلب) من «أصدقاء»، قضاة ومحامين، التواصل مع هذا وذاك لتوضيح الموقف وطلب عدم مهاجمته. ينفي أن يكون عمله قائماً على المحاباة أو المعاداة. لكن لدى سؤاله عن رأيه في سبب وقوف أميركا والغرب وكل خصوم المقاومة خلفه، يردّ: «ربما يريدون معرفة الحقيقة. وقيادة حزب الله ستكتشف لاحقاً أنني كنت على صواب. أما الموقف من المحاور في العالم، فأنظر إلى الأمر من زاوية خيارات شخصية. ولو خُيِّرت بين العيش في أميركا أو إيران، سأختار أميركا»!

يقول البيطار إن الجانب التقني بات واضحاً لديه بنسبة عالية. لكنه يرفض الكشف عن النتائج، علماً أنه يدرك أن من حق وزارة الداخلية، مثلاً، أن تصدر بياناً تشرح فيه ظروف الانفجار وتحسم في ما إذا كان ناجماً عن عمل إرهابي أو خطأ تقني. وهو يستند في حكمه، عملياً، إلى ما يصله من تقارير فنية وتقنية تجريها جهات غير قضائية. لكن النتيجة، أنه اتخذ موقفاً مانعاً لنشر الجوانب التقنية التي لا تحتمل رأياً أو تفسيراً قانونياً أو قضائياً. وهو ظل مصراً على إعادة محاكاة الانفجار متى صار فرع المعلومات في قوى الداخلي جاهزاً. وفوق كل ذلك، يرفض السماح لأحد بشرح حقيقة ما حصل، حتى ولو أن هذا الشرح لا علاقة له بالتحقيق الذي يستهدف توضيح من المسؤول عما حصل. وهنا، يحار المرء في تفسير موقفه: هل هو ساذج إلى حد أنه لا يعرف و لا يدرك حجم الاضطرابات والتوترات التي يسبّبها عدم كشف كيفية حصول الانفجار، على رغم علمه بالاستثمار السياسي الكبير لهذا الغموض؟ من يعرفه عن قرب، أو من تابع عمله حتى الآن، يقول إنه ساذج. لكن الأمر يتحول إلى ما هو أبعد لدى التدقيق في طريقة تعامله مع ملف الموقوفين أو مع أهالي الضحايا. فهو يتصرف باستنسابية عالية في معالجة ملف الموقوفين. يتحدث مع أهاليهم بلغة فوقية ويمارس وصاية أخلاقية تثير الغثيان. وبعدما وصلته معلومات عن «احتمال واقعي»، بحسب تعبير جهة مختصة، بأن بعض الموقوفين قد يموتون في السجن مرضاً أو انتحاراً، رفع منسوب الإنسانية في لهجته مع أهالي الموقوفين، وبات يعد بإطلاق سراح متدرج لبعضهم، ويكرّر بأن كل الموقوفين ليسوا «مجرمين» بل هم أقرب إلى «المقصرين»، على رغم أن هناك من يدعو إلى مراقبة دقيقة لمن سيطلق سراحهم ومن سيبقى قيد الاحتجاز. أما بالنسبة إلى أهالي الضحايا، فعندما كان هؤلاء موحّدين خلف «قيادة الثورة»، كان يرحّب بهم ويخطب فيهم. وعندما اعترض بعضهم على دوره، اعتبرهم «مجرد مساكين تعرضوا للضغط»، وصار يهمل من يريد ويهتم بمن يريد. وعند أي تشكيك في سلوكه المهني، ينفعل ويردد: ما حدا بيقدر يشيلني من موقعي!

هناك، أيضاً، طور آخر من السذاجة عند الرجل (سنظل نعتبرها سذاجة حتى إشعار آخر). إذ لا يعتبر نفسه مسؤولاً عن أي اضطراب سياسي أو أمني يحصل في البلاد نتيجة عمله. ويعفي نفسه من أي مسؤولية أخلاقية أو ربما أكثر، عن جريمة قتل سبعة مواطنين في الطيونة على يد مسلحين من «القوات اللبنانية» وعناصر من الجيش اللبناني. والسذاجة، هنا، تتعلّق بنقص في الوعي السياسي لوقائع لبنان، وهي وقائع قاسية كان يفترض به التعلم منها ولو كان يرفضها. مثل أن قتلة مسؤولين عن دماء عشرات الألوف من اللبنانيين يقودون البلاد اليوم، وهي وقائع جعلت عائلة الرئيس رفيق الحريري تقول ذات مرة: إذا كان ثمن العدالة دمار لبنان فنحن نريد الحقيقة لا العقاب! ثم إلا يفكر للحظة واحدة كيف عليه التصرف إذا كان نصف اللبنانيين على الأقل لا يثقون بما يقوم به؟

> **يتمسك البيطار بحصانة «الهية» ويتجاهل انه تسبب بأقسى انقسام إداري ومهني وطائفي ومذهبي داخل السلطة القضائية**

وأكثر من ذلك، فالقاضي المتحمس لا يرى نفسه شريكاً في أكبر جريمة يتعرض لها القضاء في لبنان. يتمسك بحصانة «إلهية»، ويتجاهل أنه تسبب بأقسى انقسام إداري ومهني وطائفي ومذهبي داخل السلطة القضائية. هل يسأل نفسه عن سبب اقتصار داعميه على القضاة المسيحيين فقط، أو لماذا يهرب قضاة من مناقشة ملفات تخص قضيته تحت ضغط السفارات والعائلات والشارع.

وفوق ذلك، يقرر البيطار، من هو المفيد ومن غير المفيد في القضاء والأمن والإدارة أيضاً. يثق بهذا الجهاز الأمني ولا يثق بغيره، ويستمع إلى رأي هذا القاضي وليس إلى غيره، ويلتفت إلى رأي هذا القسم من المحامين لا إلى غيرهم، يتصرف كأنه غير مسؤول يجب أن يحاسب في يوم ما على كل ما تسبب به لهذه البلاد باسم الرب الذي أرسله لإنقاذنا من أنفسنا قبل أن ينقذنا من أعداء لبنان والإنسانية.

والجديد في «سذاجة الرجل»، حتى لا نصل إلى أبعد مما هو عليه الأمر، هو أنه قرر الاستجابة لنداءات المسؤولين وأهالي الضحايا والموقوفين، وسيعمل على إنجاز القرار الظني في غضون ثلاثة شهور، أي عشية الانتخابات النيابية المقبلة!

لنقف هنا قليلاً،

ينفي البيطار أن يكون على تواصل مع سياسيين أو ديبلوماسيين، مباشرة أو غير مباشرة. لكنه يقول إنه يكره الطبقة الحاكمة، وإن ما يقوم به جزء من عملية إنقاذ لبنان من هذه العصابات، وإن ملفه سيقود إلى تخليص لبنان من المنظومة التي تحكمه وتسرق ثرواته وتصادر قرار شعبه، وأنه مرسل من الرب لإنقاذ هذا الشعب المسكين...

ينفي البيطار، أيضاً، أن يكون عمله مرتبطاً بأجندة سياسية، وهو غير معني إذا ما قرر طرف ما استثمار ما يقوم به. لكنه يعلم أن توقيت القرار الظني سيكون مناسبة لإشعال البلاد من جديد، خصوصاً أن مقدمات ما يقوم به تقود إلى خلاصة وحيدة وأكيدة: طارق البيطار سيتهم فريقاً بعينه ممن مروا على الحكم بالمسؤولية عن الإهمال والتقصير الذي أدى إلى وقوع الجريمة. وعندما يقول للإعلاميين إنه في حال فشل في إجراء كل التحقيقات التي يريدها، فسيورد أسباب شكوكه في القرار الظني، يضيف بشكل واضح: سأترك الفارين من عدالتي والرافضين الانصياع إلى قراراتي يواجهون عدالة الرأي العام!

ماذا يعني ذلك؟

يعني أن على الساذج إياه أن يعود إلى قراءة أحداث العقدين الأخيرين من الحياة السياسية اللبنانية، وأن يستعين بمن يفسّر له الوقائع السياسية المرتبطة بكل ما جرى منذ اغتيال رفيق الحريري إلى عدوان تموز 2006 ثم أحداث أيار 2008، فالاضطرابات التي رافقت الحرب على سوريا، وصولاً إلى الموجة الجديدة المواكبة للانهيار الاقتصادي وحراك تشرين عام 2019، والفشل السياسي الذريع للنظام السياسي في إدارة مؤسسات البلاد، والتدخل غير المسبوق لعواصم العالم في تفاصيل الحياة اليومية للناس، إلى كل أنواع الترهيب الذي تمارسه أميركا وأوروبا والسعودية وأنصارهم على اللبنانيين في أكلهم ودوائهم وأموالهم... يجب أن يجد البيطار من يعيد تعليمه الدرس السياسي الأكثر أهمية: السذاجة في السياسة أشد وطأة من الجهل في القانون وأكثر إيلاماً من الفساد والجريمة!

«الإنماء والإعمار»: هدر المال العام مستمرّ

بعدما وجّهت شركة «أرامكو ـ التاس ب» كتاباً الى مجلس الإنماء والإعمار طلبت بموجبه «الإسراع في إطلاق مناقصة جديدة لرفع النفايات في قضاءي المتن وكسروان ومدينة بيروت، مع استعدادها للمساعدة في تقديم الآليات بقيمتها الدفترية للمشغّل الذي سيُعيَّن بالمهام التشغيلية لجمع ونقل النفايات المنزلية الصلبة»، ومع إبلاغ الموظفين محافظ بيروت مروان عبود، خلال زيارته الشركة لإيجاد حلول وتعديلات لعقود الشركة، أنهم لن يعودوا إلى العمل إلا بضمانات خطية، ارتكب مجلس الإنماء والإعمار مخالفة كبيرة خلال جلسة عقدها الخميس الماضي. فإلى جانب كونه يعقد اجتماعاته بنصاب من 4 أعضاء بدلاً من خمسة وفقاً لفتوى من هيئة الاستشارات والتشريع، عمد في البند الثاني على جدول أعمال الجلسة إلى منح شركة «أرامكو» التي يديرها وسيم عياش المقرّب من رئيس تيار «المستقبل» سعد الحريري منفعة خاصة، من خلال مخالفته دفتر الشروط العائد لجمع النفايات في المتن وكسروان. إذ إن الشركة كانت قد حدّدت في تحليل أسعارها نسبة 6 في المئة من سعرها الإفرادي لمادة المحروقات ضمن المناقصة التي رست عليها لجمع النفايات في المنطقتين. لكن المجلس رفع النسبة إلى 15 في المئة، أي بزيادة بنسبة مرة ونصف مرة، مع العلم بأن مجلس الوزراء في صدد وضع آلية لتعديل فروقات الأسعار وفقاً لارتفاع سعر الدولار في السوق السوداء، مستنداً إلى تحليل الأسعار للمناقصات والشركات.

الشامي: لا نملك محاضر الجلسات مع «الصندوق»

«ما حدا عندو محاضر. لا أنا عندي محاضر، ولا رئيس الحكومة، ولا أيّ حدا... ما فينا نضلّ نكتب محاضر لأن هيدي بتاخد كتير وقت». بهذه الطريقة أجاب نائب رئيس مجلس الوزراء، سعادة الشامي حين سُئل خلال مقابلةٍ على شاشة «أو تي في» عما نشرته «الأخبار» السبت الماضي حول الكتاب المُرسل من الرئيس ميشال عون إلى الأمانة العامة لمجلس الوزراء، ويتمنّى فيه تزويده بكلّ المستندات اللازمة والمتعلقة بالمفاوضات الجارية مع صندوق النقد الدولي. وأكد الشامي «أنّنا نضع الرئيس عون بكلّ تفاصيل التفاوض الحاصل مع وفد صندوق النقد الدولي. زرت الرئيس مرتين، وإذا كان هناك من سوء تفاهم فأنا مُستعد للمعالجة سريعاً ولزيارته كلّ أسبوع مرّة لإطلاعه على كلّ تفاصيل التفاوض». جواب الشامي ـ وهو رئيس الوفد الوزاري المفاوض ـ أتى مفاجئاً لجهة ما تضمّنه من «عدم احترام الأصول في المفاوضات»، وخصوصاً في مقاربة قضية بأهمية الاقتراض من صندوق النقد. توقيع الاتفاقية يؤدّي إلى أن تفرض المؤسسة المالية العالمية شروطها على لبنان. ويجب عليه من أجل الحصول على كل الدفعات من القرض تنفيذ ما يُطلب منه. هذه الشروط، في غياب وفد مفاوض يعمل لمصلحة المجتمع، ستكون لها انعكاسات قاسية على الاقتصاد وعُدمَرة للسكان تدوم لسنوات طويلة. كما أنّ المفاوضات في هذه المراحل ستشمل: تعريف العوامل التي أدّت إلى الانهيار، تحديد الخسائر، كيفية توزيعها ومن يتحمّل مسؤوليتها. وستتضمّن خطة تعافٍ مالية تكون أشبه بخريطة طريق الحلّ. والخطوات التي ستُتخذ. فكيف يقول الشامي إنّه لا محاضر، رابطاً ذلك بضيق الوقت؟ إذا كانت الدولة اللبنانية لا تملك محاضر للجلسات، فهذا لا ينطبق على صندوق النقد الذي يُسجّل جلساته، ما يعني أنّ الكلمة الأقوى له عند حصول أي سجال أو سوء تفاهم يستدعي العودة إلى المحاضر.

خلال الحلقة التلفزيونية، كشف الشامي أنّ حجم الخسائر المُتفق عليه هو قرابة الـ 69 مليار دولار، يبقى «توزيع الخسائر على الجهات وهو لا يزال قيد الدرس، ومن المتوقّع بتّه خلال الأسبوعين المُقبلين».

بوحبيب يهدد بإقفال الخارجية والسفارات

كلف رئيس الحكومة نجيب ميقاتي وزير المال يوسف خليل البحث مع وزير الخارجية عبدالله بو حبيب وحاكم مصرف لبنان رياض سلامة إيجاد حل لمشكلة موازنة وزارة الخارجية، بعدما قرّر سلامة، من دون العودة إلى المجلس المركزي، وقف تحويل الدولارات إلى البعثات الديبلوماسية اللبنانية في الخارج وفق السعر الرسمي، ما يعني تقليص الموازنة بالعملات الصعبة إلى حدود تؤدي عملياً إلى تعطيل البعثات الخارجية.

وكان وزير الخارجية أوضح لرئيس الحكومة الذي نفى علمه المسبق بالأمر أن القرار يعني أن الموازنة بالعملة الصعبة التي تصل إلى حدود 115 مليون دولار، منها 50 مليوناً تدفع مساهمات في المنظمات العربية والدولية والسياسية وغير السياسية من الأمم المتحدة إلى الجامعة العربية إلى بقية المنظمات، والبقية رواتب للسفراء والموظفين المحليين والمصاريف التشغيلية، ستتقلص إلى نحو عشرة ملايين دولار فقط، ما يعني أن على وزارة الخارجية إقفال أبوابها في لبنان وإقفال البعثات الخارجية وسحب السفراء ووقف المساهمات في كل المنظمات الدولية.

وبعدما لمح بوحبيب أن القرار في حال تم التمسك به سيدفعه إلى إعلان وقف عمل الوزارة بصورة نهائية، جرت اتصالات أمس انتهت إلى تكليف خليل إيجاد الحل بالتشاور مع حاكم مصرف لبنان، على قاعدة إما أن يبقى سعر الصرف على اساس سعر 1500 أو على رفع موازنة الوزارة بالليرة اللبنانية إلى حد ما يعادل حاجاتها بالعملات الصعبة. علماً أن تعديل الموازنة يحتاج إلى قانون وإعادة النظر بالموازنة العامة، ما يشير إلى أن خليل أمام خيار وحيد، وهو إلزام الحاكم بصرف مستحقات الخارجية وفق سعر الـ1500 ليرة.

من جهة أخرى، أثير خلال الاتصالات فكرة إعفاء وزارة الخارجية من تغطية اشتراكات لبنان في المنظمات غير السياسية وتقليص مشاركات الوفود اللبنانية في المؤتمرات العالمية، وأن يترك للوزارات التعامل مع الجهات الخارجية وفق اختصاصها.

علم وخبر

سهيل عبّود مجدداً

لا يمُرّ يوم في «العدليّة» من دون تسجيل توتّرات جديدة، يتسبّب في معظمها رئيس مجلس القضاء الأعلى سهيل عبود. ففي تجاوز جديد للصلاحيات، سمح عبود لقنّاة «أم تي في» بعرض برنامج «في المحكمة» الذي يتضمّن وقائع محاكمات تجري داخل أروقة المحاكم اللبنانية. وقد أثار ذلك حفيظة وزير العدل هنري خوري، وخصوصاً أن الأمر يحتاج الى موافقته. ولدى سؤال عبود عن الأمر، قال إن «ذلك حصل بناءً على موافقة أعطتها وزيرة العدل السابقة ماري كلود نجم»، فيما نفت الأخيرة علمها بالأمر. وعلمت «الأخبار» أن هناك توجّهاً لدى وزير العدل لإبلاغ المعنيّين بوقف عرض البرنامج.

معارك دونكيشوتية

تحوّل قرار «تشحيل أشجار» في قصر العدل في بيروت إلى أزمة. وفي التفاصيل، أنه بعد موافقة الرئيس الأول الاستئنافي في بيروت القاضي حبيب رزق الله على تشحيل الأشجار، وصل 12 شخصاً من فوج إطفاء بيروت، صباح السبت، إلى قصر العدل وبدأوا عملية «تشحيل» جائر للأشجار. وقد صودف وجود أمين عام سرّ نقابة المحامين في بيروت المحامي سعد الدين الخطيب الذي حاول منع عناصر الإطفاء من إكمال عملهم، وسرعان ما انضمّ إليه نقيب المحامين ناضر كسبار وبعض المحامين. وبعد الاتصال بقضاة وبوزير العدل وبالنائب العام التمييزي غسان عويدات لوقف «التشحيل»، أوقف العناصر عملهم باستثناء ملازم أول في فوج إطفاء بيروت رفض التوقف عن تقطيع الأشجار كاملة، مطلقاً تهديدات ضدّ المعترضين، قبل تدخل القوى الأمنيّة لوقفه عن العمل، وخصوصاً أنه تجاوز التشحيل الى القطع التام لأشجار معمّرة. غير أن مصادر في «العدلية» أوضحت أن قرار التشحيل ليس جديداً، وأن نقيب المحامين السابق ملحم خلف كان قد افتعل مشكلة بشأنه، مطالباً بترخيص من وزارة الزراعة التي أرسلت فريقاً للكشف أوصى بقطع شجرتين في موقف سيارات العدلية لأنهما مهددتان بالسقوط. ورغم وجود التصريح، حاول أعضاء في النقابة تقليد خلف في افتعال معارك تسويقية للنقابة، علماً بأن لا سلطة للمحامين على المكان، وأن الأمر جرى «وفقاً للأصول».

خليفة مسعود الأشقر

يبحث التيار الوطني الحر مع زوجة المرشح الراحل مسعود الأشقر عن الشخصية الأنسب للترشح مكانه في دائرة بيروت الأولى، علماً بأن الأشقر كان يحظى بقاعدة شعبية مستقلة تجلّت في الانتخابات النيابية الماضية بنحو 3700 صوت. ويجري التداول بترشيح نائب رئيس حزب الوعد رجل الأعمال طوني نعمة عن المقعد الأرثوذكسي لاستقطاب قاعدة الأشقر، علماً بأن نعمة ينشط في الدائرة منذ سنوات.

قضية اليوم

الكهرباء الأردنية تسبق الغاز المصري

الشبكة السورية جاهزة آخر السنة

تشارف فرق الصيانة السورية على الانتهاء من إصلاح الأجزاء المدمرة من الشبكة الكهربائية تمهيداً لربطها مع الشبكة الأردنية، ما يسمح ببدء استجرار الكهرباء الى لبنان. فيما لا يزال الغموض يحيط بأسباب تأخر ضخ الغاز المصري، رغم الجهوزية الفنية لأنابيب خط الغاز العربي منذ الأيام الأولى لطرح المشروع

دمشق ــ زياد غصن

على خلاف ما كان متوقعاً، قد تصل الكهرباء الأردنية عبر سوريا إلى لبنان قبل الغاز المصري. في الملف الأخير، أعلنت دمشق باكراً عدم وجود أي عائق لضخ الغاز، وأبلغت كل الأطراف بجهوزية خط الغاز العربي المارّ في أراضيها من الناحية الفنية لنقل الغاز المصري، وقدّمت دعماً فنياً للكوادر اللبنانية للكشف عن المقطع الذي يربط محطة الدبوسية في محافظة حمص السورية بمحطة دير عمار في شمال لبنان، والذي تبيّن بعد إجراء الكشف أنه سليم فنياً.

مصادر وزارة النفط السورية تؤكد أن الكرة في ملعب وزارة النفط المصرية التي يبدو أن لديها حسابات أو هواجس أخرى، بدءاً من الجدوى الاقتصادية المتحققة للقاهرة من المشروع مقارنة بعمليات تسييل الغاز وتصديره إلى دول أوروبية، وصولاً إلى الخشية من تعرض الخط في مقطعه السوري لاعتداءات إرهابية كما حصل منذ نحو شهرين، وتالياً من هي الجهة التي ستتحمل الخسائر المترتبة عن ذلك، ولا سيما لجهة فاتورة كميات الغاز المتسربة، إضافة الى استمرار تأكيد الجهات المصرية أنها لم تحصل بعد على إذن أميركي مباشر وواضح

(هيثم الموسوي)

> **وزير الكهرباء السوري: الشبكة السورية جاهزة للربط مع آخر يوم من الشهر الجاري**

لإعفاء شركاتها من عقوبات «قانون قيصر».

وتلفت المصادر، هنا، الى أن نقل الغاز القطري بالسفن إلى خليج العقبة، وتغويزه وضخّه في خط الغاز العربي، ليس أقل أهمية من عملية نقل الغاز المصري، فمثلاً، يمكن لحمولة سفينة واحدة من الغاز تشغيل محطة دير علي الكهربائية في سوريا لمدة يوم ونصف يوم. وتضيف إنه «سواء كان الغاز مصرياً أو قطرياً أو الاثنين معاً، فإن خط الغاز العربي في جميع مقاطعه جاهز للمباشرة بضخه، وصولاً إلى محطة دير عمار اللبنانية».

شبكة الكهرباء جاهزة

على خط موازٍ، أنجزت فرق الصيانة التابعة لوزارة الكهرباء السورية أكثر من نصف عمليات الصيانة المقررة للشبكة الكهربائية في مقطعها المدمر، وما يزيد على 63% من الأبراج التي تعرضت للتخريب خلال سنوات الحرب (251 برجاً على طول الخط البالغ طوله 87,5 كلم)، ما يطرح تساؤلات عن إمكانية أن تكون الشبكة الكهربائية السورية جاهزة مع بداية العام لنقل الكهرباء الأردنية إلى لبنان، أو أنها ستكون بحاجة إلى بضعة أيام أو أسابيع قبل أن تكتمل عمليات الصيانة تماماً.

وزير الكهرباء السوري غسان الزامل أكد أن الشبكة السورية «ستكون جاهزة تماماً للربط مع نظيرتها الأردنية مع آخر يوم من الشهر الجاري، بما في ذلك إنجازها لجميع الاختبارات الفنية، وإجراء خطوات التطابق للقيم الفنية بين شبكات الدول الثلاث. وتالياً فإن عملية الربط قد تجرى خلال الأسبوع الأول من العام الجديد في حال اتخاذ الدول الثلاث قراراً بذلك». وأوضح لـ«الأخبار» أن الكوادر الفنية في وزارة الكهرباء تعمل حالياً على مد خطين فوق خطوط النقل مخصصين للاتصالات ونقل إشارات الأعطال، يتوقع الانتهاء منهما منتصف الشهر الجاري، لتبدأ بعدها الفرق الفنية، بالتنسيق مع نظيراتها في كل من لبنان والأردن، بإجراء اختبارات لمدة سبعة أيام للكشف عن الأعطال».

في السياق نفسه، شهدت الأيام الماضية موجة انتقادات على شبكات التواصل الاجتماعي، على خلفية تصريحات المدير العام لمؤسسة نقل وتوزيع الكهرباء حول العائد الذي ستحصل عليه سوريا جراء نقل الكهرباء الأردنية إلى لبنان، والمقدر بنسبة 8% من كمية الكهرباء المنقولة. وهي نسبة ضئيلة جداً في ضوء ارتفاع ساعات التقنين الكهربائي في سوريا إلى مستويات غير مسبوقة، فضلاً عن تكاليف إصلاح الشبكة، والتي أكد الزامل أنها ستصل إلى حوالى خمسة ملايين ونصف مليون دولار، مشيراً إلى أن الوزارة تبحث مع بعض برامج الأمم المتحدة تمويل المشروع، نظراً إلى الفائدة السورية المحدودة من المشروع.

ميقاتي: السيسي وعد برفع الكمية إلى مليار متر مكعب سنوياً

أكد رئيس الحكومة نجيب ميقاتي أنه أثار مع الرئيس عبد الفتاح السيسي، في زيارته للقاهرة الأسبوع الماضي، ملف نقل الغاز المصري الى لبنان والعقبات التي تواجه الاتفاقية، وأنه طلب من الرئيس المصري زيادة الكمية المتفق عليها لتأمين ساعات إضافية من التغذية.

وبحسب العقد غير الموقّع بعد، سيحصل لبنان على 650 مليون متر مكعب من الغاز سنوياً، وتعني زيادة الكمية الى مليار متر مكعب زيادة ساعات التغذية من أربع ساعات يومياً الى ست ساعات.

لكن المشكلة التي لا تزال تعرقل بدء تنفيذ الاتفاقية تتعلق بعدم حصول القاهرة على إذن واضح بإعفائها من تداعيات «قانون قيصر» الذي يفرض عقوبات على سوريا. وقد توجّه وزير البترول المصري الى الولايات المتحدة في زيارة عمل سيكون على جدولها طلب الحصول على إذن واضح ومباشر من كل الوزارات الأميركية المعنية بمنح الحكومة المصرية وشركاتها الإعفاءات اللازمة. وينتظر لبنان عودة الوزير المصري لتوقيع العقد ومباشرة التنفيذ.

وفي ما يتعلق باستجرار الكهرباء من الأردن، فقد حصل تواصل بين المعنيين في بيروت وعمان، وتسلم الأردن النسخة النهائية من العقد، على أن يتوجّه المدير العام لمؤسسة كهرباء لبنان كمال حايك الى الأردن لتوقيع العقد في أسرع وقت ممكن. وبعد عودة المسؤول المعني في البنك الدولي الذي يتولى تمويل الاتفاقية إلى بيروت، علماً بأن تأخره عُزي إلى أسباب عائلية.

10 ساعات تغذية؟

أكّدت مصادر في وزارة الطاقة لـ«الأخبار» أن البدء في تنفيذ الاتفاقيات مع العراق ومصر والأردن سيؤمّن عشر ساعات من التغذية بالكهرباء خلال أسابيع. ولفتت إلى أن استقرار هذه الكمية من ساعات التغذية يجب أن يسبق مبادرة الحكومة الى مناقشة اقتراح الوزارة تخصيص موازنة لصيانة شبكات النقل والتوزيع وتطوير برنامج الجباية، إضافة الى المشروع الأهم وهو رفع سعر التعرفة (يجري البحث في رفع السعر الحالي بنحو ثلاثين ضعفاً).

وتوضح المصادر أن السعر الحالي للكيلوواط لا يتجاوز 140 ليرة، أي أنه «شبه مجاني» بحسب الواقع المالي في لبنان، وبالتالي فإن رفع ساعات التغذية سيساعد على تخفيف كلفة المولدات الخاصة وسيوفر في كمية المازوت المستورد من قبل القطاع الخاص. وأشارت إلى أن السعر الجديد لن يقل عن ثلاثة آلاف ليرة لكل كيلوواط، علماً بأن أصحاب المولدات يطالبون أو يسعّرون الكيلوواط بأكثر من ستة آلاف ليرة.

وبحسب مصادر وزارة الطاقة، المتوقع من الاتفاقات هو الآتي:

ـ العراق: مليون طن سنوياً من الوقود، أي ما يعادل 720 مليون طن من زيت الوقود الثقيل (الغاز أويل) ما يفترض به توفير 4 ساعات من التغذية بالتيار الكهربائي يومياً. تصل الكلفة السنوية لهذا المشروع الى 400 مليون دولار (تبعاً لتطور أسعار بلاتس)، تُدفع بالليرة اللبنانية بسعر «صيرفة» ويؤجل وضعها في الحساب لمدة سنة (الفرق بين سعر الصيرفة وسعر السوق لا يتجاوز 15%).

ـ مصر: 650 مليون متر مكعب من الغاز سنوياً، لتوفير 4 ساعات من التغذية اليومية، بكلفة تتراوح بين 200 مليون و250 مليون دولار سنوياً (اعتماداً على تطور أسعار بلاتس)، على أن يمول البنك الدولي أول عامين من العقد المفترض أن يستمر العمل به 18 عاماً.

ـ الأردن: متوسط 200 ميغاواط من الكهرباء يوفر ساعتين من التغذية اليومية بالكهرباء، بكلفة تصل إلى 220 مليون دولار تقريباً (اعتماداً على تطور أسعار بلاتس) سنوياً، على أن يمول البنك الدولي فترة قصيرة الأمد. ولا يزال البنك الدولي يبحث عن مصادر تمويل لهذا القرض.

ـ المعامل الكهرومائية: أقل من مئة ميغاواط توزع بطريقة استنسابية وتحصر في المناطق القريبة منها ولا يتم وصلها بالشبكة العامة، علماً بأنه في حال ربطها بالتوزيع الإجمالي يمكنها أن تؤمن نحو ساعة تغذية إضافية. والمعامل هي:

ـ الليطاني ينتج نحو 47 ميغاواط بكلفة 3,97 سنتات للكيلواط.

ـ نهر ابراهيم ينتج نحو 17 ميغاواط بكلفة 2,65 سنت

ـ نهر البارد ينتج نحو 6 ميغاواط بكلفة 2,65 سنت

ـ قاديشا ينتج نحو 15 ميغاواط بكلفة 2,65 سنت

قضية

عقود مقدّمي خدمات توزيع الكهرباء إلى الواجهة

مكافأة على الأداء الفاشل

عندما قرّرت نقابة موظفي مؤسّسة كهرباء لبنان تنفيذ إضراب عن العمل احتجاجاً على «توسيع صلاحيات مقدّمي خدمات الكهرباء»، برّرت خطوتها التصعيدية المفاجئة بأن التعديلات المقترحة على «تفعيل عقود مقدّمي خدمات التوزيع»، ستؤدي إلى إلغاء وظائف «سيادية» في مؤسسة كهرباء لبنان. فضلاً عن أنها تمهّد للخصخصة الشاملة في القطاع. أما وزارة الطاقة، فلا تنظر إلى التعديلات المقترحة إلا من باب إجبار مقدّمي الخدمات على زيادة إنتاجيتهم

لا مانع من التمديد سنة

معارضة تجديد عقود مقدّمي الخدمات لا تأتي من مؤسّسة كهرباء لبنان أو نقابة الموظفين وحدهما. فالمؤسسة سألت هيئة الاستشارات والتشريع عن رأيها في تطبيق قانون المهل على عقد مقدّمي الخدمات، فأجابت بأنه لا مانع في السير بالتمديد بموجب قرار من مجلس الوزراء يراعي فترة التحضير لعقود جديدة (سنة حدّاً أقصى). بل هناك قوى سياسية أبلغت الوزير رفضها للمشروع ووجود ملاحظات عليه، وهناك مخاوف أيضاً. مع الإشارة إلى أن مشروع تجديد العقد أعدّ في عام 2019 ولم تستطع الوزيرة السابقة ندى البستاني تسويقه بعدما جوبهت برفض شديد.

«اجلسوا واقبضوا رواتبكم. هذا ما قاله لنا وزير الطاقة عندما ناقشنا معه مشروع تجديد العقد مع مقدّمي الخدمات الذي يتضمّن توسيع صلاحيات الشركات الملتزمة»، بحسب رئيس نقابة موظفي وعمال مؤسّسة كهرباء لبنان شربل صالح. «نرفض التجديد ونرفض أن يتم تعويض فشل مقدمي الخدمات من خلال توسيع أعمالهم لوضع اليد على مختبر فحص جودة العدادات، وفشلهم في تحصيل المتأخرات التي تعود لدى بعض مقدمي الخدمات إلى عام 2019 والتي لا تقلّ قيمتها في أي من المناطق عن 40 مليار ليرة، ونرفض أن تدفع المؤسسة عن كل مكالمة شكوى ترد إلى الشركات دولارين حتى لو كان المشتكي هو نفسه عدّة مرات، ونرفض أن يسجّل على المؤسسة 34 سنتاً لقاء قراءة كل عدّاد...». كل هذه اللاءات التي أطلقها صالح، تقابل من وزير الطاقة وليد فياض بكلام آخر يتعلق بأن الخلل في العقد الموقّع مع شركات مقدمي الخدمات، يمكن تصحيحه من خلال توسيع الأعمال الملقاة على الشركات بدلاً من تبادل الاتهامات بين الشركات ومؤسسة كهرباء لبنان. «يجب أن تكون طريقة العمل أفضل من السابق. لدينا دراسة من شركة كهرباء فرنسا تشير إلى أن هناك مسؤوليات إضافية يمكن أن يعهد بها إلى مقدمي الخدمات للقيام بأداء أفضل».

تجديد أو تمديد أو توسيع؟

إذاً، عادت قصة مقدّمي الخدمات في مواجهة نقابة موظفي الكهرباء، لتتصدّر واجهة المشهد في القطاع. يأتي مع انتهاء مدة العقد مع الشركات الأربع (Butec ـ نزار يونس، KVA ــ تحالف بين الإنشاءات العربية وخطيب وعلمي، Mrad ـ مصطفى مراد، n.e.u ـ آل دباس) نهاية الشهر الجاري بعد 10 سنوات على دخول مقدمي الخدمات قطاع توزيع الكهرباء وعملها في قراءة العدادات وبعض أعمال الصيانة والتركيب والجباية. الشركات الأربع تبرّر فشلها بوجود آليات عمل متداخلة مع مؤسسة كهرباء لبنان تعرقل الأعمال الملقاة على الشركات «نجاحها»، وتقترح توسيع صلاحياتها لتخطّي ما تسمّيه «عراقيل» طالبة زيادة قيمة العقود إلى 500 مليون دولار، أي أكثر من ضعف ما كانت تحصل عليه سابقاً. لكن النقابة ترى أنه لا ضرورة لتجديد العقد، بل يمكن تمديده كما حصل سابقاً ضمن فترة معقّولة بالاستناد إلى البات «تعليق المهل» التي تمنح الشركات أشهراً إضافية من العمل، في انتظار حسم معركة استرداد القطاع بشكل كامل من الشركات إلى كنف مؤسسة كهرباء لبنان. أما هذه الأخيرة، فاكتفت برفض توسيع الصلاحيات، ووضعت ملاحظات على مشروع التجديد تتضمن الآتي:

ـ سيصير للشركات الحقّ في إعداد الدراسات وجدوى المشاريع من دون العودة الى المؤسسة أو الوزارة إلا لأخذ الموافقة.

ـ تعديل آلية الدفع والفوترة من خلال إلغاء القيمة النقدية لفاتورة الكهرباء، وإعطاء الحقّ للشركات بطبع الفواتير وتحديد الإصدارات (وهو أمر غير منطقي بسبب غياب المكننة)، فضلاً عن أن تحديد الإصدارات يعني إدارة المال العام.

ـ أخذ الشركات الصفة العدلية بحيث يصير لها حق التفتيش عن التعدّيات وتسطير محاضر ضبط، مع أن هذه المهام تدخل ضمن صلاحيات الموظفين في كهرباء لبنان وهم موظفون محلّفون يحقّ لهم تسطير محضر ضبط، بخلاف موظفي الشركات (علماً بأن هذه التعديلات بحاجة الى قانون من مجلس النواب)، لكن الحجّة هي أن لا قدرة للمؤسّسة حالياً على تزويد المختبر بالفنيين المؤهّلين والمتخصصين، مع أنه يُمكن الاستعانة بفنيّين من مقدّمي الخدمات بدلاً من أن تقوم الشركات بذلك بشكل مستقلّ.

ـ سيكون للشركات الحقّ في تلقّي الشكاوى وإصلاحها أو تنفيذ الأعمال المطلوبة من دون العودة إلى المؤسّسة أو أخذ إذن مسبق منها، كتركيب المحطات والعدّادات والأعمدة ومدّ الكابلات.

تداخل سياسي معيشي

بهذه الخلفية، نفّذت النقابة، الأسبوع الماضي، إضراباً لثلاثة أيام، وهي ستجتمع هذا الأسبوع لتقرّر خطوات إضافية، سواء على مستوى الإضراب أيّاماً أو اللجوء إلى الإضراب المفتوح. لكن المسألة لا يمكن حصرها بالنقاش الدائر حول تجديد العقد أو تمديده أو حول توسيع صلاحيات مقدمي الخدمات مقابل إلغاء وظائف في مؤسسة كهرباء لبنان، بل تنطوي على بعدٍ سياسي لا يتعلق برفض أو قبول خصخصة قطاع التوزيع في الكهرباء كأداة لسياسات رأسمالية ذات طابع زبائني، بل مرتبطة بكون الوزارة محسوبة على «التيار الوطني الحرّ»، مقابل نقابة للموظفين محسوبة على «حركة أمل». الصراع السياسي في زواريب لبنان الانتخابية وانعدام الكيمياء بين الحزبين ورئيسيهما، فضلاً عن كون الشركات الملتزمة تقديم الخدمات محسوبة سياسياً على حلفاء الطرفين أو خصومهما... كل ذلك يتداخل مع مسائل حقيقية لها انعكاس فعلي في يوميات المقيمين، ومن ضمنهم العاملون في القطاع.

> **مشروع العقد بصيغته المقترحة يمنح الشركات امتياز قطاع الكهرباء بشكل مقنّع**

فهؤلاء يخشون اليوم، بعد انهيار قدراتهم الشرائية، أن تُلغى وظائفهم من أساسها لمصلحة شركات مقدّمي خدمات التوزيع. وخشيتهم أن يتوسّع الأمر لينتقل من قطاع التوزيع إلى قطاع الإنتاج والنقل، أي الخصخصة الشاملة للمؤسسة. ما يعني أنهم سيفقدون ما تبقّى من مداخيلهم بشكل نهائي.

صيغة امتياز

رغم ذلك، يطمئن الوزير فياض إلى أن «العمال وموظفي مؤسسة كهرباء لبنان أدواراً محفوظة ولن يكون أي منهم مهدّداً بخسارة وظيفته. نحن بحاجة إليهم ليقوموا بمراقبة ما يقوم به القطاع الخاص». لكن صالح يعتقد أن المسألة بمقدار ما تتعلق بإلغاء الوظائف والخصخصة، هي بمثابة براءة ذمّة للشركات التي فشلت «لهذا السبب طلبنا تشكيل لجنة للتدقيق بما قامت به الشركات وما تعدّه إنجازات مقارنة مع الأكلاف الهائلة التي دفعت لها. فها هم اليوم يريدون الاستحواذ على مختبر فحص العدادات ويسعون ليكونوا مفتّشين محلّفين يسطّرون محاضر ضبط ويريدون أن يقبضوا بالمطلق على قراءة العدادات وإصدار الفواتير وجبايتها وتحصيل الأموال العامة التي توضع في حساباتهم لفترة غير معروفة قبل تسليمها إلى المؤسسة». في هذا السياق، تشير جهات حزبية قريبة من الطرفين إلى أن مشروع العقد بصيغته المقترحة قد يُعفي الشركات من أي مسؤولية، مشيرة إلى أن هذه الصيغة لا تتحدّث فقط عن توسيع صلاحيات ينعكس تقليصاً في دور «كهرباء لبنان» أو تهديداً لمستقبل العاملين في قطاع التوزيع، بل تذهب إلى أبعد من ذلك بكثير لأنها تمنح الشركات امتياز قطاع الكهرباء بشكل مقنّع، وتشرّع إعطاءها صلاحيات «غير آمنة» تمهيداً للخصخصة الكاملة، علماً بأن التجديد يحوّل الفشل إلى «مكافأة» ستحصل عليها الشركات ومن هم وراءها. وبمعزل عما إذا كان فشل المقدمين هو من سيتحوّل إلى مكافأة، فمن الواضح أن مشروع خصخصة قطاع التوزيع في الكهرباء بكامله كان فاشلاً وسيكافأ الأطراف السياسية الذين وافقوا عليه، أي جميع المتخاصمين اليوم من التيار الوطني الحرّ إلى حركة أمل وحزب الله والتقدمي وسواهم من قوى السلطة.

ومع اقتراب مدة انتهاء العقد، يُرجّح أن تأخذ هذه الأزمة مساراً تصاعدياً، فتتكرّر خطوات الإضراب لعدّة أيام، في مقابل إصرار وزارة الطاقة على موقفها من تعديل العقد، والتهديد الذي تمارسه الشركات بوقف الأعمال فور انتهاء العقد.

(الأخبار)

(هيثم الموسوي)

قضية

حكمٌ استعراضي في المحكمة العسكرية:

اشهدوا لي أني ضد إسرائيل!

رضوان مرتضى

أصدرت المحكمة العسكرية في بيروت حُكماً بسجن لبناني مقيم في ألمانيا بـ«جريمة» زواجه من فلسطينية من عرب 48 لكونها تحمل جواز سفر إسرائيلياً. «القرار الاستعراضي» لرئيس المحكمة العسكرية العميد منير شحادة بدا وكأنه يريد من خلاله الإيحاء بتشدّده في الملفات المتعلقة بالعدو الإسرائيلي،

> السجن عاماً للبناني تزوج فلسطينية من عرب 1948!

خصوصاً أن الخبر عُمّم في الإعلام على أنه حكمٌ صادرٌ بسجن لبناني لـ«زواجه من إسرائيلية»!

الضابط المُعيّن في منصب قاضٍ على رأس المحكمة العسكرية أدان اللبناني محمد بنوت وحكم عليه بالسجن لمدة عام، بعدما ساوى بين لبناني يتزوّج «إسرائيلية» مغتصبة للأرض ولبناني يتزوج فلسطينية أُكرهت على استعمال الجنسية الإسرائيلية. والحكم مؤشرٌ على السطحية التي تُمارس فيها المحكمة العسكرية دورها. فالمشترع الذي وضع النص القانوني انطلق من سبب موجب بأنّ الغاية حماية الأمن القومي اللبناني. والنصّ الذي استند إليه رئيس المحكمة فسّره بغير معناه، مع أنّ هناك قاضياً مدنياً يجلس إلى يمينه، لكون المقصود فيه ليس الفلسطينيين الذين وُلدوا في الأراضي المحتلة عام 1948، إنما الصهيوني العدو. وبحكمه هذا، يقول رئيس المحكمة العسكرية لأي فلسطيني أو فلسطينية إنّ عليكم التنازل عن جواز السفر الذي لم تختاروه إرادياً وإن كان وسيلتكم الوحيدة للعودة إلى أراضيكم.

(هيثم الموسوي)

استند رئيس المحكمة إلى المادة 278 من قانون العقوبات التي تنصّ على أنّ «كل لبناني قدم مسكناً أو طعاماً أو لباساً لجاسوس أو لجندي من جنود الأعداء يعمل للاستكشاف أو لعميل من عملاء الأعداء أو ساعده على الهرب أو أجرى اتصالاً مع أحد هؤلاء الجواسيس أو الجنود أو العملاء وهو على بينة من أمره، يعاقب بالأشغال الشاقة المؤقتة». إلا أن هذه الشروط لا تنطبق على الحالة الماثلة أمامنا. فقد أوقف بنوت في تركيا على خلفية إعارته إقامته الألمانية وجواز سفره لأحد الأشخاص مقابل مبلغ مالي قدره 6 آلاف دولار ليتمكن من السفر إلى هولندا. وقد حقّقت الشرطة التركية معه بعد إبلاغ القنصلية اللبنانية ثم تم ترحيله إلى لبنان. ولدى وصوله، سحب الأمن العام جواز سفره وطلب منه مراجعة المديرية العامة للأمن العام بعد أسبوع. وفي الوقت المحدد، ذهب للمراجعة فأوقف بإشارة القضاء في ملف محاولة تهريب شخص، وقرر المحامي العام زياد بو حيدر تركه بموجب سند إقامة، لكن القضاء العسكري توسع في التحقيق معه بشأن زوجته الفلسطينية حلا ر. (مواليد 1996) باعتبارها إسرائيلية. وروى الموقوف للمحققين أنه تعرف إليها في ألمانيا التي يقيم فيها منذ عام 2002 أثناء ترددها إلى مطعمه، كاشفاً أنّ علاقته توطدت بها إثر إجرائه عملية جراحية في مستشفى تعمل ممرضة فيه. بنوت لم يكن يعلم أنّ حبيبته التي ستُصبح زوجته تحمل جنسية إسرائيلية، معتبراً أنه تعرف إليها على أنها فلسطينية تتحدث العربية إلى أن اكتشف أنها تحمل جواز سفر إسرائيلياً أثناء تسجيل الزواج. وقال الموقوف: «لدى سؤالي لها ذكرت أنها الرسمية: أساتذة يتهافتون على أخذ إجازات مفتوحة بلا راتب طلباً الهجرة، وآخرون يتغيّبون عن صفوفهم بقرارات فردية ويبلغون المديرين بعدم قدرتهم على الوصول إلى التعليم بسبب ارتفاع أسعار المحروقات، وصناديق خاوية ومدارس تفتقر إلى أدنى مقومات الصمود: فلا كتب وصلت إلى التلامذة، ولا دعم بالعملة الأجنبية للصناديق كما وعدت وزارة التربية، ولا مازوت مدعوم للتشغيل والتدفئة ولا قرطاسية وأدوات تنظيف وتعقيم.

رابطة «الأساسي» أعلنت، في بيان، التوقف عن العمل أربعة أيام في الدوامين الصباحي والمسائي، من باب إعطاء فرصة لتنفيذ ما تم الاتفاق عليه مع وزارة التربية. الأمر نفسه أشارت إليه رابطة «الثانوي»، وهو منح المسؤولين فرصة لتوقيع المراسيم المتعلقة بالمنحة الاجتماعية (نصف راتب) وبدل النقل وصرف الـ90 دولاراً ورفع موازنة تعاونية موظفي الدولة، «وكان مهمة الروابط هي أن تكون أداة بيد السلطة وأن تعقب معاملات، وتلحق بالفتات»، كما قالت مصادر الأساتذة.

في التعليم المهني والتقني، لم تكد رابطة أساتذة التعليم المهني تعلن التوقف عن العمل على غرار زميلاتها، حتى ارسلت المديرة العامة للتعليم المهني، هنادي بري، عبر مجموعة المديرين، رسالة تؤكد استمرار التدريس في المعاهد والمدارس المهنية، وأن المديرية غير معنية بقرار الاضراب. وقالت بري لـ«الأخبار» إن القرار بسيء للتعليم الرسمي الذي يخسر طلابه الذين ينزحون إلى التعليم الخاص. وكذلك فعلت لجنة المتعاقدين (90% من اساتذة التعليم المهني متعاقدون) التي رفضت الالتزام بالقرار. وبعدها، أعلنت معاهد انها لن تقفل ابوابها ومنها المعهد الفني الفندقي في الدكوانة. علماً أن كل تقارير الهيئة الحكومية الدولية المعنيّة بتغير المناخ تعتبر منطقة المتوسط واحدة من أكثر المناطق عُرضة للتأثر بتغير المناخ. وفي حال المضي في أعمال التنقيب والحفر والاستخراج للنفط والغاز، كما هو مقرر في سياسات الكثير من دول الحوض، لا نعرف ما سيكون معنى إقرار البروتوكول المتعلق بتحديد مناطق محميّة لضمان حماية التنوع البيولوجي!

أهم القضايا التي تناولها المؤتمر تتعلق بالاستراتيجية المتوسطية لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة وخطة عمل المتوسط بين عامَي 2022 و2027، وحماية البحر من التلوث الناجم عن أنشطة برية وعن السفن التي تُلقي نفاياتها فيه، وعن استكشاف واستغلال الرصيف القاري وقاع البحر وتربته، وكان ملف معالجة مياه الصرف الصحي ومعالجتها كحد أقصى بحلول عام 2025 للمدن الكبيرة (أكثر من 15000 ساكن) وعام 2030 للمدن الصغيرة تقوى على تسديدها. وفي المعلومات أن هناك اجتماعاً للرئيسين اليوم، فهل يتفقان على «حلحلة» للتقديمات قبل الأعياد؟

وكان بيان رابطة أساتذة التعليم الثانوي خالٍ من أي إشارة إلى مصير انتخابات الهيئة الإدارية الجديدة التي يفترض قانوناً أن تنجز في الأسبوع الثالث من كانون الأول الجاري كحد أقصى. وبحسب النقابية إيمان حنينة، «العمل النقابي ليس ديكوراً حزبياً أو سياسياً بل فعل مواجهة بين من يمثل أصحاب الحقوق ومن تسلّط عليها وانتزعها، ضمن خطة تصاعدية محددة الأهداف، فمن يمثل الحقوق رابطة أحزاب تنتمي للسلطة التي اعتدت على الحقوق والمكتسبات، والأهداف يتفق عليها مع السلطة وتختزل بمطالب مهينة، والخطة إضرابات تخديرية متقطعة وبيانات مكررة مع تجهيل للمسؤولين عن الانهيار، وتكتلات ومفاوضات لمرحلة انتخابية بوجوه حزبية مصحوبة بأقنعة مستقلة تعترض افتراضياً وتبصم سياسياً وحزبياً وطائفياً». حنينة دعت إلى تصويب التمثيل منعاً لاستمرار المأساة.

تقرير

روابط الأساتذة تتوقف عن العمل: عمل نقابي بـ «القطعة»!

فاتن الحاج

لاقت روابط أساتذة التعليم الرسمي وزير التربية، عباس الحلبي، في منتصف الطريق. إعلان التوقف عن العمل، ابتداء من اليوم، عشية العطلة الطويلة للأعياد (من 16 الجاري حتى 10 كانون الثاني المقبل) هو حاجة للوزير والسلطة السياسية قبل أن يكون حاجة للأساتذة والطلاب. فقد وفرت رابطتا أساتذة التعليم الثانوي والأساسي الرسمي مخرجاً للوزارة من المأزق الذي تعيشه المدارس والثانويات الرسمية: أساتذة يتهافتون على أخذ إجازات مفتوحة بلا راتب طلباً الهجرة، وآخرون يتغيّبون عن صفوفهم بقرارات مدينتهم حيفا في الأراضي المحتلة وقدموا إلى ألمانيا منذ سنوات، ولم يعودوا بعدها. ونفى أن يكون قد دخل الأراضي المحتلة. كما نفى أن تكون زوجته قد حضرت إلى لبنان مطلقاً لكونها لا تحمل سوى جواز سفر إسرائيلي. ولدى تحليل هاتفه للكشف على محادثاتهما تبين أن كل المحادثات عاطفية، مؤكداً أنها لم تسأله يوماً عن أي شيء خارج علاقتهما الزوجية.

تقرير

روابط الأساتذة تتوقف عن العمل: عمل نقابي بـ «القطعة»!

فاتن الحاج

لاقت روابط أساتذة التعليم الرسمي وزير التربية، عباس الحلبي، في منتصف الطريق. إعلان التوقف عن العمل، ابتداء من اليوم، عشية العطلة الطويلة للأعياد (من 16 الجاري حتى 10 كانون الثاني المقبل) هو حاجة للوزير والسلطة السياسية قبل أن يكون حاجة للأساتذة والطلاب. فقد وفرت رابطتا أساتذة التعليم الثانوي والأساسي الرسمي مخرجاً للوزارة من المأزق الذي تعيشه المدارس والثانويات الرسمية: أساتذة يتهافتون على أخذ إجازات مفتوحة بلا راتب طلباً الهجرة، وآخرون يتغيّبون عن صفوفهم بقرارات فردية ويبلغون المديرين بعدم قدرتهم على الوصول إلى التعليم بسبب ارتفاع أسعار المحروقات، وصناديق خاوية ومدارس تفتقر إلى أدنى مقومات الصمود: فلا كتب وصلت إلى التلامذة، ولا دعم بالعملة الأجنبية للصناديق كما وعدت وزارة التربية، ولا مازوت مدعوم للتشغيل والتدفئة ولا قرطاسية وأدوات تنظيف وتعقيم.

رابطة «الأساسي» أعلنت، في بيان، التوقف عن العمل أربعة أيام في الدوامين الصباحي والمسائي، من باب إعطاء فرصة لتنفيذ ما تم الاتفاق عليه مع وزارة التربية. الأمر نفسه أشارت إليه رابطة «الثانوي»، وهو منح المسؤولين فرصة لتوقيع المراسيم المتعلقة بالمنحة الاجتماعية (نصف راتب) وبدل النقل وصرف الـ90 دولاراً ورفع موازنة تعاونية موظفي الدولة، «وكان مهمة الروابط هي أن تكون أداة بيد السلطة وأن تعقب معاملات، وتلحق بالفتات»، كما قالت مصادر الأساتذة.

في التعليم المهني والتقني، لم تكد رابطة أساتذة التعليم المهني تعلن التوقف عن العمل على غرار زميلاتها، حتى ارسلت المديرة العامة للتعليم المهني، هنادي بري، عبر مجموعة المديرين، رسالة تؤكد استمرار التدريس في المعاهد والمدارس المهنية، وأن المديرية غير معنية بقرار الاضراب. وقالت بري لـ«الأخبار» إن القرار يسيء للتعليم الرسمي الذي يخسر طلابه الذين ينزحون إلى التعليم الخاص. وكذلك فعلت لجنة المتعاقدين (90% من اساتذة التعليم المهني متعاقدون) التي رفضت الالتزام بالقرار. وبعدها، أعلنت معاهد انها لن تقفل ابوابها ومنها المعهد الفني الفندقي في الدكوانة. علماً أن كل تقارير الهيئة الحكومية الدولية المعنيّة بتغير المناخ تعتبر منطقة المتوسط واحدة من أكثر المناطق عُرضة للتأثر بتغير المناخ. وفي حال المضي في أعمال التنقيب والحفر والاستخراج للنفط والغاز، كما هو مقرر في سياسات الكثير من دول الحوض، لا نعرف ما سيكون معنى إقرار البروتوكول المتعلق بتحديد مناطق محميّة لضمان حماية التنوع البيولوجي!

أهم القضايا التي تناولها المؤتمر تتعلق بالاستراتيجية المتوسطية لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة وخطة عمل المتوسط بين عامَي 2022 و2027، وحماية البحر من التلوث الناجم عن أنشطة برية وعن السفن التي تُلقي نفاياتها فيه، وعن استكشاف واستغلال الرصيف القاري وقاع البحر وتربته، وكان ملف معالجة مياه الصرف الصحي ومعالجتها كحد أقصى بحلول عام 2025 للمدن الكبيرة (أكثر من 15000 ساكن) وعام 2030 للمدن الصغيرة تقوى على تسديدها. وفي المعلومات أن هناك اجتماعاً للرئيسين اليوم، فهل يتفقان على «حلحلة» للتقديمات قبل الأعياد؟

وكان بيان رابطة أساتذة التعليم الثانوي خالٍ من أي إشارة إلى مصير انتخابات الهيئة الإدارية الجديدة التي يفترض قانوناً أن تنجز في الأسبوع الثالث من كانون الأول الجاري كحد أقصى. وبحسب النقابية إيمان حنينة، «العمل النقابي ليس ديكوراً حزبياً أو سياسياً بل فعل مواجهة بين من يمثل أصحاب الحقوق ومن تسلّط عليها وانتزعها، ضمن خطة تصاعدية محددة الأهداف، فمن يمثل الحقوق رابطة أحزاب تنتمي للسلطة التي اعتدت على الحقوق والمكتسبات، والأهداف يتفق عليها مع السلطة وتختزل بمطالب مهينة، والخطة إضرابات تخديرية متقطعة وبيانات مكررة مع تجهيل للمسؤولين عن الانهيار، وتكتلات ومفاوضات لمرحلة انتخابية بوجوه حزبية مصحوبة بأقنعة مستقلة تعترض افتراضياً وتبصم سياسياً وحزبياً وطائفياً». حنينة دعت إلى تصويب التمثيل منعاً لاستمرار المأساة.

> هل تصرف التقديمات المالية للأساتذة قبل الأعياد؟

كورونا

المواجهة غير المتكافئة: 80% من الأسرّة مشغولة

تحلّ «ذروة» فيروس كورونا هذه المرة في ظل ضعف القطاع الاستشفائي. ففي وقت ترتفع أعداد المصابين الذين يحتاجون للاستشفاء، لا تزال مواكبة هذه الزيادة في المستشفيات بطيئة. ولا يتوقع كثيرون أن ترفع المستشفيات جاهزيتها كما في المرة السابقة، إذ إن العودة إلى 40 أو 50٪ مما كانت عليه آخر مرة في مواجهة كورونا سيكون أقرب إلى الإنجاز إن تحقق

رانيا حمية

614 مصاباً بفيروس كورونا يعالجون، اليوم، في المستشفيات، من بينهم 289 في العناية الفائقة و46 موصولون إلى أجهزة التنفس الاصطناعي. الأخطر، بحسب المعنيين، أن الأسرّة المشغولة تشكّل ما لا يقل عن 80% من الأسرة المتوافرة في المستشفيات لعلاج مرضى كورونا، إذ «ليس هناك أكثر من 800 بين أسرّة عادية وأخرى في العناية الفائقة»، بحسب رئيس لجنة الصحة النيابية عاصم عراجي.

وفيما تتحضر البلاد للذروة الرابعة من التفشي، لا يبدو القطاع الاستشفائي قادراً على مواكبة هذه الذروة. فحتى اللحظة، لا يزال عدد المنخرطين في المواجهة مقتصراً على المستشفيات الحكومية وبعض المستشفيات الخاصة التي لا يزال جزء من أقسامها مفتوحاً، على ما يقول نقيب أصحاب المستشفيات الخاصة سليمان هارون. إلا أن القدرة الاستيعابية لهذه المستشفيات لا تفي بالغرض المطلوب، إذ إن جزءاً كبيراً منها لم يعد هذه المرة بكامل الأسرّة التي واجه فيها الذروة الماضية، ما يجعل المواجهة مع الفيروس غير متكافئة وقد تصبح في غضون أيام خاسرة.

ولئن كان التواصل مع المستشفيات الخاصة جارياً لإعادة فتح أقسام كورونا، لا يبدو أن ثمة من يتشجّع لتلك العودة، على ما يؤكد عراجي، انطلاقاً من أن الظروف اليوم تختلف عما كانت عليه في السابق، على الأقل في ما يخص «ملف الدعم». وإذ يؤكد هارون أن المستشفيات الخاصة ستشارك في المواجهة، وأن «بعض المستشفيات بعدها عم تستقبل»، إلا أنه يحسم أن العودة إلى الجاهزية التي كانت عليها سابقاً «غير ممكنة (...) والوصول إلى 50% مما كنا عليه سابقاً سيكون إنجازاً». وهو يسهب في شرح الأسباب لذلك، في مقدمها رفع الدعم الذي طال المستلزمات الطبية بما فيها المعدات الواقية للعاملين الصحيين والأطباء، والأدوية. فبعد رفع الدعم، زادت أسعار المستلزمات الطبية 10 إلى 13 ضعفاً، وباتت تباع للمستشفيات بالدولار «الفريش» و«نقداً عند التسليم». أما الأدوية، فعدا عن «المقطوع» منها، فقد تضاعفت أسعار بعضها الآخر، ما انعكس ارتفاعاً في كلفة الفاتورة. وتنسحب هذه الزيادة على الأوكسيجين حيث تطالب الشركات اليوم المستشفيات بتسديد نصف الكمية المسلمة بالدولار أو سعر السوق الموازية، مقابل نصفٍ على السعر الرسمي. ويلفت هارون إلى أن حاجة المرضى في الغرف العادية للأوكسيجين هو «5 ليترات بالدقيقة»، فيما تصبح في غرف العناية الفائقة بحدود «70 إلى 80 ليتراً في الدقيقة». أم كيف تترجم تلك الحاجات؟ «بالكلفة»، يقول هارون، لافتاً إلى أن «كلفة حاجة المريض من الأوكسيجين في غرفة العناية باليوم تبلغ مليوناً ونصف مليون ليرة»، يضاف إليها مليون ونصف مليون أخرى «كلفة بدلات الـPPE على المريض... وما يقرب من 60 دولاراً أخرى أجرة الإقامة في غرفة العناية الفائقة». كل تلك الأكلاف من دون احتساب الحاجات الأخرى، من أدوية وغيرها، تجعل «كلفة المريض» اليومية بين 6 و10 ملايين ليرة، «بحسب حاجته إلى الأدوية والفحوصات». أما الأسوأ من ذلك كله، فهو الفقدان الذي تعانيه المستشفيات في طواقمها التمريضية، بحيث باتت الحاجة تفوق ما هو متوافر اليوم، وهو ما يعد سبباً إضافياً بالنسبة لأصحاب المستشفيات للتخفّف من أعداد الأسرّة والمشاركة... على الأقل حفظاً لماء الوجه.

(هيثم الموسوي)

> وصول المستشفيات إلى 50٪ من جاهزيتها السابقة سيكون إنجازاً

مارا ثون فايزر

62 ألفاً و631 هو مجموع الجرعات في ماراثون فايزر» الذي أقيم على مدى اليومين السابقين (34 ألفاً و163 جرعة أول من أمس و28 ألفاً و468 جرعة أمس). 3 جرعات سارت بالتوازي، وإن كانت النسبة الأكبر للملقحين بالجرعة الأولى، حيث سجّلت 47 ألفاً و977 جرعة، في مقابل 2535 من متلقي الجرعة الثانية و12 ألفاً و119 للملقحين بالجرعة الثالثة. أهمية هذا الماراثون أنه دفع بفئات للمرة الأولى لتلقي اللقاح، وهذا ما يظهر جلياً من أعداد متلقي الجرعة الأولى. وبحسب رئيس اللجنة الوطنية لمتابعة اللقاح، الدكتور عبد الرحمن البزري، «كان لافتاً الإقبال على تلقي اللقاح»، مشيراً إلى أنه في أحد المستشفيات الحكومية، «سجل تلقيح 1350 شخصاً، من بينهم 1200 ملقح جديد». ويشير البزري إلى أن الماراثون «هذه المرة كان أفضل بكثير من الماراثونات السابقة». ويعيد الإقبال إلى 4 أسباب رئيسية: في السبب الأول، قرار اللجنة الوطنية للقاح بفتح اللقاحات لكل الأعمار، ما شجع الكثيرين على تلقي اللقاح الذي يرونه مناسباً. السبب الثاني، معطوف على الأول، حيث أن الفئة التي كانت ممتنعة عن تلقي اللقاح بسبب «إجبارها» بلقاح معين، وهم فئة الـ«استرازينيكا»، فقدّ وجدت نفسها متحررة من عبء هذا اللقاح، ولذلك كان إقبالها على «فايزر» كبيراً. وفي ثالث الأسباب، يأتي متحور «أوميكرون» الذي أجبر كثيرين على التفكير بطريقة مغايرة لعملية التلقيح، إذ «لم يعد أمام هؤلاء أية خيارات أخرى في ظل وصول المتحور الجديد». والسبب الرابع يتعلق بالإجراءات التي اتخذتها لجنة متابعة التدابير والإجراءات الوقائية من فيروس كورونا، والتي «صعبت» حياة كثيرين من غير الملقحين.

تقرير

مع النفط والغاز... المتوسّط إلى بحر ميت!

> 45 سنة مرّت على «اتفاقية برشلونة» لحماية المتوسط. ولا يزال هذا البحر مهدّداً بالتحول إلى بحر ميت. هذه الصورة القاتمة لا تأتي من «متطرّفين» بيئيين دأبوا على التحذير من خطر التلوث على المتوسط. بل من خلال مذكّرة أساسية عُرضت للمناقشة في المؤتمر الـ22 للأطراف الموقّعة على اتفاقية برشلونة الذي عُقد في أنطاليا التركية أخيراً

أنطاليا - حبيب معلوف

ضغوط هائلة يتعرّض لها المتوسط، البحر شبه المغلق وذو النظام البيئي الهشّ، نتيجة ممارسات جائرة لـ 21 دولة تعيش على ضفافه وترمي بكل ملوّثاتها فيه. هذه الضغوط ناتجة أساساً عن الأنشطة البشرية، وأعمال الصيد المكثّف والجائر (ولا سيما صيد البواخر الغربية الضخمة ما يهدّد التنوّع البيولوجي البحري)، وتصريف مياه الصرف الصحي غير المعالَجة للمدن الواقعة على هذا البحر، وكثافة حركة الشحن والنقل البحري والقمامة البحرية والنشاطات السياحية على أنواعها.

هذا ما أكّدته المذكّرة التي رفعتها خطة عمل المتوسط وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة إلى المؤتمر الـ22 للأطراف الموقّعة على اتفاقية حماية البيئة البحرية والمنطقة الساحلية للبحر المتوسط (اتفاقية برشلونة)، والذي عُقد بين 7 و10 الجاري في أنطاليا التركية. إلا أن اللافت أن المذكّرة لم تأت على ذكر مخاطر عمليات التنقيب والحفر والاستخراج والنقل والتكرير التي تحصل في حوض هذا البحر! ورغم إشارتها إلى الكوارث البيئية الناجمة عن تغيّر المناخ مثل حرائق الغابات وتوقع ارتفاع مستوى مياه البحر ودرجة حرارة سطحه... إلا أنها لم تربط هذه القضية التي اعتبرتها «خطيرة» بأعمال التنقيب في حوضه! واكتفت بزيادة قضية مستجدّة تتعلّق بتسبّب جائحة كورونا في زيادة حجم النفايات البلاستيكية الأُحادية الاستعمال مثل الأقنعة والقفّازات.

لا تتعدّى مساحة المتوسط 1% من مساحة المحيطات، ولذلك فإن أي حادثة تسرب نفطي كما حصل في خليج المكسيك عام 2010 ستكون لها آثار مدمّرة (استمر التسرّب بعد انفجار بئر نفطية نحو ثلاثة أشهر ولا تزال آثاره الخطيرة على الكائنات الحية ماثلة وستستمر لسنوات طويلة). ورغم صغره، يستضيف المتوسط 17 ألف نوع بحري، تشكل بين 4% و18% من الأنواع البحرية المعروفة، وأكثر من 25% منها لا مثيل لها في أيّ مكان آخر. فيما لا توجد دراسات نهائية، ولا سيما في الأعماق البعيدة، تحدّد مكوّنات الأنظمة الإيكولوجية البحرية وتنوّعها، وهو ما كان يُفترض أن يحصل قبل بدء عمليات الاستكشاف والحفر لتحديد المسؤوليات والتعويضات في حال حصول حوادث ونزاعات. ولطالما دُيّلت الدراسات بعبارات تؤكد ضرورة التعمق أكثر في الدراسة، استباقاً للضغوط التي تشكلها الأنشطة البشرية على الأنظمة الإيكولوجية والأنواع والموائل، قبل الوصول إلى نقطة اللاعودة بعد تخريب هذه الأنظمة، ولا سيما بعد إصابة المحيطات بالتحمّض نتيجة الزيادة في امتصاص ثاني أوكسيد الكربون (2000 و15000 نسمة). وحصل خلاف حول استخدام تعابير مثل «بقدر المستطاع»، وهو التعبير الذي اعتُمد سابقاً كنوع من المرونة لمنح البلدان النامية مزيداً من الوقت للبدء بالمعالجة الكلفة، واعتُبرت فرصة للتراخي وعدم الالتزام. وبالطبع، فإن غالبية البلدان النامية طالبت بالإبقاء على هذه الفقرة، وكان لها ما أرادت، كما طلبت المساعدة التقنية والدعم المالي لإنشاء محطات تكرير.

كذلك، وقع خلاف على تصنيف «الأماكن الساخنة». ففي حين أشار التقرير ومشروع القرار إلى ضرورة الحد من القمامة النهرية التي تصبّ في البحر، ولا سيما من الأماكن الساخنة (Hotspots)، اعترضت مصر على الفقرة، إذ اعتبرتها إشارة إلى أنهارها، خصوصاً بعد أن أشارت تقارير لمنظمات دولية كبيرة في تقاريرها إلى أن مئات الأطنان من القمامة مصدرها قناة السويس. وتمّت الاستجابة للاعتراض المصري. كما حصل جدل حول تصنيف «المناطق الساخنة» والمعايير التي يتم اعتمادها وكيفية التحقق، ولا سيما حول القمامة البحرية التي تتجمّع في أماكن محددة من دون أن يُعرف مصدرها الحقيقي. كذلك احتدم الجدل حول كيفية وضع البيانات التي تُبنى عليها الاستراتيجيات والسياسات، خصوصاً أن هناك تشكيكاً في أرقام بعض الدول حول أنواع التلوث والنسب والكميات، وصعوبة أن يتم التحقّق منها، خصوصاً عندما يتعيّن طلب المعلومات من مراكز حساسة مثل النفايات النووية لبعض الدول والتي تدخل ضمن ما يُسمى «القضايا السيادية». وكذلك الأمر بالنسبة إلى «الفضاء» تحت الماء، فهذا الأمر يؤثّر سلباً على النُّظم الإيكولوجية البحرية والذي اعتُبر أيضاً سرياً كون معظمه يأتي من مصادر عسكرية.

> أيّ حادثة تسرّب نفطي في المتوسط كما حصل في خليج المكسيك عام 2010 ستكون لها آثار مدمّرة

قضية

اللاعبون يرفضون اللقاح... كورونا «يجتاح» الكرة الإنكليزيّة

لم تكد أشهر قليلة تمرّ على عودة جماهير كرة القدم إلى الملاعب حتى عادت البروتوكولات الوقائية الصارمة لتحط برأسها من جديد. معدّلات الإصابات بفيروس كورونا ترتفع بكثرة، خاصةً في إنكلترا، الأمر الذي سيعقّد جدول المباريات في وقتٍ مزدحم من الموسم

حسين فحص

تغيّرت كرة القدم كثيراً في العامين الماضيين مع ظهور فيروس كورونا، حيث فرض هذا الفيروس السريع الانتشار إجراءات وقائية صارمة خلّفت وراءها هيكلة جديدة على الصعيدين الإداري والفني. العديد من الأندية انتكست مالياً، الأمر الذي أثّر سلباً على سوق الانتقالات وأجور اللاعبين. إضافة إلى ذلك، تم منع الجماهير من حضور المباريات لفترة طويلة ما حال دون استمرار مداخيل الملاعب. وبعد انحسار الفيروس نسبياً بسبب اعتماد بروتوكولات وقائية، وما شملته من لقاحات وإجراءات مختلفة، عادت الجماهير تدريجياً إلى الملاعب، غير أن المتغيّرات الجديدة أثارت الفوضى في عالم المستديرة من جديد.

سبق وأن تم تخفيف الإجراءات «الصارمة» في أندية الدوري الإنكليزي الممتاز ذات معدلات التطعيم العالية ما سمح للاعبين بإزالة الأقنعة في الداخل واستخدام غرفة تبديل الملابس الأصلية الخاصة بهم، ولكن يتعيّن عليها الآن إعادة فرض القيود للمساعدة في الحد من انتشار متغير «Omicron». توقّفت مباراة توتنهام في الدوري الأوروبي ضد رين يوم الخميس الفائت بعد أن ثبتت إصابة ثمانية لاعبين وخمسة موظفين بفيروس «Covid-19» في النادي اللندني، كما تم تأجيل مباراة الفريق في الدوري الإنكليزي الممتاز أمام برايتون واضطر توتنهام لإغلاق مركز التدريب الأول. في هذا الصدد، أعلن مدرب الفريق أنتونيو كونتي في المؤتمر الصحافي الذي أقيم عبر تقنية الاتصال بالفيديو أن «كل يوم يرتفع عدد المصابين بكوفيد، لم تكن نتائجهم إيجابية في اليوم السابق. الوضع ليس جيداً». وتابع: «الحديث عن كرة القدم اليوم يبدو مستحيلاً. الموقف الأخير جعلني أشعر بالاستياء الشديد. الوضع خطير، هناك عدوى كبيرة». وعن حالات التطعيم بين أفراد النادي، قال: «أعتقد أن كل شخص يتخذ قراره بنفسه».

يبدو نادي توتنهام أكثر المتضررين من الفيروس حالياً (أ ف ب)

تلقّى ثلث اللاعبين في إنكلترا جرعتين من اللقاح وهناك أندية لم تلقّح سوى 10٪ من أفرادها

وفي ظل المضاعفات المستجدّة، أعلن رئيس الوزراء بوريس جونسون أن الحكومة تقدم «الخطة ب» لمحاربة انتشار أوميكرون، على أن تشمل البروتوكولات ارتداء الأقنعة في المناطق الداخلية.

وبالنسبة إلى كرة القدم، سوف يتم إلزام المشجعين إظهار دليل على التطعيم المزدوج عبر تطبيق «NHS Covid» أو اختبار سلبي تم إجراؤه خلال الـ48 ساعة التي تسبق اللقاءات التي تضم أكثر من 10000 مشجع، على أن تلتزم جميع أندية الدوري الإنكليزي الممتاز بهذا الإجراء اعتباراً من 15 ديسمبر/ كانون الأول، ما يعني أن مباريات البريميرليغ الأربع التي ستقام بعد غد (برايتون ضد وولفرهامبتون، بيرنلي ضد واتفورد، كريستال بالاس ضد ساوثهامبتون وآرسنال ضد وست هام) ستكون الأولى التي يتم تطبيق الإجراءات الجديدة فيها. وتهدف البروتوكولات إلى المساعدة في إبقاء الأحداث قائمة والأماكن مفتوحة بكامل طاقتها مع منح كل الحاضرين الثقة في أن من حولهم قد فعلوا الشيء اللازم والمسؤول لتقليل المخاطر على الآخرين. تجدر الإشارة إلى أنه تم تقديم النصيحة للأندية أيضاً بالحد من التفاعلات الاجتماعية، ما يرجّح إلغاء حفلات عيد الميلاد.

نظرية المؤامرة حاضرة

يرفض العديد من لاعبي الدوري الإنكليزي الممتاز التطعيم ضد «COVID-19»، وتم إعطاء الجرعتين فقط لثلث اللاعبين تقريباً بحسب «ماركا». تمكنت سبعة فرق فقط من تلقيح أكثر من نصف لاعبيها وهي وولفرهامبتون، ليدز يونايتد، ساوثهامبتون وبرينتفورد، التي قامت بتطعيم أكثر من 90% من أفرادها، مع عدم قيام ثلاثة أندية بتلقيح حتى 10% من لاعبيها. وفي وقتٍ سابق، أكدت رابطة الدوري الإنكليزي الممتاز أن اللاعبين غير الملقّحين سيُسمح لهم باللعب، حتى لو اصبحت جوازات سفر اللقاح إلزامية لحضور المباريات.

ونُسبت قلة الإقبال على اللقاح بين اللاعبين إلى نظريات المؤامرة التي كانت تجري على وسائل التواصل الاجتماعي، حيث قال أحد أطباء فريق نيوكاسل لصحيفة ديلي ميل: «إنه أمر محبط للغاية وتصعب معرفة ما يجب القيام به، لأن نظريات المؤامرة قد ترسّخت بالفعل في بعض غرف الملابس. لدينا لاعبون كبار، رجال أذكياء، يخرجون بكل أنواع الهراء ولن يتزحزحوا. أخبرني أحدهم أنه لا يحتاج إلى اللقاح لأنه يمكنه تعزيز مناعته عن طريق تناول الفيتامينات فيما يقول البعض إن اللقاح سيجعلهم عقيمين. المشكلة الحقيقية هي أنهم يلوّثون عقول اللاعبين الشباب أيضاً».

يبدو أن الوجهة المقبلة في الكرة الإنكليزية ستتمحور حول إعطاء الحريّة للاعبين باختيار التلقيح من عدمه مع التشديد على ضرورة إثبات سلامة الجماهير التي تودّ أن تحضر من أرض الملعب. ولا يحتمل الدوري الكثير من التأجيل بمبارياته في ظل الازدحام في جداول الأندية دون الإغفال بأنه محكوم ببطولة كأس العالم التي ستُلعب في الخريف المقبل.

الفورمولا واحد

فيرستابن بطل العالم بسيناريو جنوني

خطف فيرستابن لقبه العالمي الأول في اللفة الأخيرة (أ ف ب)

في سيناريو يليق بموسم يعتبر من الأكثر إثارة في تاريخ البطولة، خطف سائق ريد بول الهولندي ماكس فيرستابن لقبه العالمي الأول من غريمه في مرسيدس البريطاني لويس هاميلتون في اللفة الأخيرة من جائزة أبو ظبي الكبرى الختامية لهذا الموسم الأحد على حلبة مرسى ياس.

وبكلمات تعكس تماماً ما حصل في الأمتار الأخيرة من السباق الإماراتي، قال الهولندي البالغ 24 سنة: «إنه أمر جنوني، لقد نلت أخيراً الفرصة وأريد أن أعيشها مع هذا الفريق للمواسم العشرة أو الـ15 المقبلة».

ودخل السائقان السباق الـ22 الأخير وهما على المسافة ذاتها من حيث عدد النقاط، في سيناريو لم يحصل في البطولة منذ عام 1974 حين فاز البرازيلي إيمرسون فيتيبالدي باللقب بفارق ثلاث نقاط أمام السويسري كلاي ريغازوني.

وبدا هاميلتون في طريقه لحسم لقبه الثامن والانفراد بالرقم القياسي الذي يتقاسمه مع الأسطورة الألمانية ميكايل شوماخر (7 لكل منهما)، قبل أن يحصل حادث مع بقاء 5 لفات على النهاية، فدخلت سيارة الأمان لأربع لفات ومنحت فيرستابن لفة واحدة لمحاولة تجاوز غريمه ونجح في استغلالها على أكمل وجه، مستفيداً من إطاراته اللينة الجديدة التي وضعها على سيارته خلال وجود سيارة الأمان على الحلبة.

وللمرّة الثالثة منذ انطلاق البطولة عام 1950، حسمت هوية البطل في الجولة الأخيرة. لكن هي المرة الثانية فقط، بعد 1974، يدخل سائقان السباق الختامي وهما على المسافة نفسها من حيث عدد النقاط.

وبات فيرستابن بهذا التتويج الدراماتيكي الأول لريد بول منذ 2013 حين توج به الفريق النمسوي للمرة الرابعة توالياً مع الألماني سيباستيان فيتل، أول هولندي يحرز اللقب، وقد توج به تحت أنظار والده السائق السابق يوس فيرستابن.

ونال فريق مرسيدس جائزة "ترضية" بمواصلته احتكاره للقب بطولة الصانعين بعدما أحرزه للموسم الثامن توالياً.

الكرة الأوروبية

مواجهات ثقيلة منتظرة في «الأبطال»

تتجه الأنظار اليوم الاثنين عند الساعة 12,30 بتوقيت بيروت إلى مقر الاتحاد الأوروبي لكرة القدم في نيون السويسرية حيث تُسحب قرعة الدور ثمن النهائي لمسابقة دوري الأبطال، مع حتمية فرض مواجهات ثقيلة نظراً إلى أسماء بعض الفرق غير المصنفة.

وكان محتماً منذ أن سُحبت قرعة دور المجموعات بأن يشهد ثمن النهائي مواجهات من العيار الثقيل بعدما وضع مانشستر سيتي الإنكليزي وصيف الموسم الماضي مع باريس سان جرمان الفرنسي (المجموعة الأولى)، ليفربول الإنكليزي مع أتلتيكو مدريد الإسباني وميلان الإيطالي وحتى بورتو البرتغالي (الثانية)، ريال مدريد الإسباني مع إنتر الإيطالي (الرابعة)، بايرن ميونيخ الألماني مع برشلونة الإسباني (الخامسة)، وتشلسي الإنكليزي حامل اللقب مع يوفنتوس الإيطالي (الثامنة).

وكانت المفاجأة المدوية في دور المجموعات، فشل برشلونة الإسباني في التأهل إلى ثمن النهائي للمرة الأولى منذ موسم 2003-2004، فيما ذهب ميلان ضحية مجموعته القوية التي تأهل عنها ليفربول وأتلتيكو.

وبما أن فرق سان جرمان، أتلتيكو، إنتر وتشلسي تأهلت إلى ثمن النهائي في المركز الثاني، فإنها بطبيعة الحال تواجه خطر خوض مواجهة شاقة مع احترام مبدأ عدم لقاء فريقين من البلد نفسه، أو فريقين كانا معاً في دور المجموعات. ومن المؤكد أن جميع متصدري المجموعات، إن كان سيتي أو أياكس الهولندي وريال مدريد وبايرن ميونيخ ومانشستر يونايتد وليل الفرنسي، مفاجأة الدور الأول، ويوفنتوس يمنون النفس بالوقوع على فرق مثل سبورتينغ البرتغالي ومواطنه بنفيكا وفياريال الإسباني بطل "يوروبا ليغ" للموسم الماضي وريد بول سالزبورغ النمسوي.

وتقام مباريات ثمن النهائي في 15 و16 و22 و23 شباط/ فبراير ذهاباً و8 و9 و15 و16 آذار/مارس إياباً.

وتُسحب اليوم الاثنين أيضاً قرعة الملحق الإقصائي لمسابقة الدوري الأوروبي "يوروبا ليغ" بنظامها الجديد. ويشارك في قرعة الملحق 16 فريقاً، بينها ثمانية حلت وصيفة في دور مجموعات المسابقة القارية الثانية ومثلها قادمة من دوري الأبطال بعد حلولها ثالثة في مجموعاتها، وعلى رأسها بطبيعة الحال برشلونة.

كانت المفاجأة المدوية في دور المجموعات، فشل برشلونة الإسباني في التأهل إلى ثمن النهائي (أ ف ب)

وتتأهل الفرق الفائزة بالملحق القاري المقررة مبارياته في 17 شباط ذهاباً وبعدها بأسبوع إياباً، إلى ثمن النهائي لتلحق بالفرق التي تصدرت مجموعاتها في "يوروبا ليغ" وتأهلت مباشرة إلى هذا الدور.

والفرق المشاركة بالقرعة كمصنفة هي ريال بيتيس وريال سوسييداد الإسبانيان، براغا البرتغالي، دينامو زغرب الكرواتي، لاتسيو ونابولي الإيطاليان، أولمبياكوس اليوناني ورينجرز الاسكتلندي.

أما الفرق غير المصنفة القادمة من دوري الأبطال، فهي برشلونة، أتالانتا الإيطالي، دورتموند ولايبزيغ الألمانيان، بورتو البرتغالي، إشبيلية الإسباني، زينيت سان بطرسبورغ الروسي وشيريف تيراسبول المولدافي.

وتسحب كذلك اليوم قرعة الملحق الإقصائي للمسابقة المستحدثة "كونفرنس ليغ" بمشاركة 16 فريقاً، ثمانية منها حلت وصيفة في مجموعاتها ومثلها قادمة من "يوروبا ليغ" بعد حلولها ثالثة في مجموعاتها.

استراحة

إهداء عالمية

ذهبيّتان للبنان في بطولة العرب للمبارزة

أحرزت لاعبة نادي التعاضد ريتا أبو جودة . بطلة لبنان في سيف المبارزة وسلاح الشيش . لقبَي بطولة العرب (ميداليتان ذهبيتان) في سيف المبارزة وسلاح الشيش التي تقام في مدينة السليمانية العراقية. وشاركت أبو جودة في 3 أسلحة وتألّقت لتفوز بكلّ مبارياتها في السلاحين المذكورين. وشارك في البطولة أيضاً اللاعب اللبناني انطوان الشويري الذي خسر في ربع النهائي أمام بطل الكويت.

فضيّة وبرونزيّة للبنان في بطولة النورماندي

أحرز المنتخب اللبناني للكيوكوشنكاي كاراتيه ميداليتين برونزية وفضية ضمن فعّاليات بطولة النورماندي - فرنسا للعبة والتي أقيمت على مدى يومين.

وأحرز اللاعب اللبناني محمد طحان المركز الثاني (ميدالية فضية) في الوزن المفتوح، فيما كان نصيب أحمد الدحني المركز الثالث (ميدالية برونزية) في الوزن المتوسط. وشارك في البطولة أيضاً اللاعب اللبناني أيمن درويس ضمن فئة «السينيور».

وخسر بفارق النقاط أمام بطل فرنسا.

وتُعتبر بطولة النورماندي للكيوكوشنكاي من أبرز البطولات الدولية للعبة والتي يشارك فيها متنافسون من 20 دولة.

كلمات متقاطعة 3909

أفقيا

1- دولة عربية – إسم موصول – 2- ماركة الآت كهربائية – ظنون – 3- حديث مستحسن – مدينة أميركية في ولاية واشنطن – 4- غفلة النوم – عاصمة أوروبية – 5- دقّ وفتّ – أزور الأماكن المقدسة – تفكّ العقدة – 6- المقول – جرذ بالأجنبية – 7- حفرة المحارب – من أسماء الخمر – 8- من الأشجار – عاصمة أوروبية – 9- ثغر – يغيّر إتجاهه – للنفي – 10- شاعر مسرحي إنكليزي مشهور

عمودياً

1- مجموعة من السفن القتالية – فرعون مصري – 2- مقاطعة جبلية إيرانية – سئم وضجر – 3- مدينة فلسطينية – خاصمت أشد الخصومة – 4- غش – الحسن القامة – 5- حرف عطف – لعق الكلب بلسانه – تُسرّ وتفرح – 6- جبل عراقي – هدم الحائط حتى سوّاه بالأرض – 7- مدينة في مصرية – مدينة فلسطينية – 8- فيلسوف ألماني – هرب – 9- فقدان الحياة – طليق – أوتوماتيكي – 10- تاج كان يكرّم به قديماً المنتصر في الحرب عند الرومان

حلول الشبكة السابقة

أفقيا

1- البترون – لص – 2- لوز – المزيخ – 3- قم – صوفيا – 4- صفد – رقبة – 5- معي – هزّ – بلط – 6- شادر – أم – يا – 7- لبن – قن – كان – 8- أمس – ساري – 9- فيل – بون – 10- قناة السويس

عمودياً

1- القامشلي – 2- لوم – عاب – فن – 3- بزّ – صيدنايا – 4- صف – ملة – 5- راوده – قس – 6- ولف – زان – بل – 7- نمير – سوس – 8- راقب – كانو – 9- لي – بلبار – 10- صخرة طانيوس

sudoku 3909

8	2			6			7	5
	3			5			1	
7				8				6
		3	7		4	5		
2		8	5		6	9		7
		7				1		
5				9				4
	8			7			5	
3				4				1

شروط اللعبة

هذه الشبكة مكوّنة من 9 مربعات كبيرة وكل مربع كبير مقسّم إلى 9 خانات صغيرة. من شروط اللعبة وضع الأرقام من 1 إلى 9 ضمن الخانات بحيث لا يتكرر الرقم في كل مربع كبير وفي كل خط أفقي أوعمودي.

حل الشبكة 3908

2	6	8	4	1	9	5	7	3
5	7	1	3	6	8	4	2	9
9	4	3	2	5	7	6	8	1
3	1	7	9	8	5	2	4	6
6	2	5	1	7	4	9	3	8
8	9	4	6	3	2	7	1	5
7	3	9	5	2	1	8	6	4
1	5	2	8	4	6	3	9	7
4	8	6	7	9	3	1	5	2

مشاهير 3909

11	10	9	8	7	6	5	4	3	2	1

فيلسوف وسياسي إيطالي. دعى الإتحاد الأوروبي الى إزالة حماس من قائمة المنظمات الإرهابية ومنحها الإعتراف الكامل كصوت مشروع للشعب الفلسطيني

3+6+3+4+11+5 = مادة مخدّرة ■ 9+8+2+10 = فاقد الأب ■ 8+7+1 = إكليل الرأس

حل الشبكة الماضية: **مريم بوسالمي**

إعداد
نعوم مسعود

على الغلاف تتكاثر الإشارات السلبية الآتية من المفاوضات النووية المنعقدة في فيينا في ظلّ تشدّد فرنسي - بريطاني - ألماني. مفاجئ. تعتقد إيران أنه يأتي بإيعاز من الولايات المتحدة، التي لا تريد من وراء ذلك، الضغط على طهران فقط، وإنما الحصول على تنازلات في ملفّات أخرى، من روسيا والصين تحديداً وهو ما يثير استهجاناً كبيراً لدى الإيرانيين. وبعدما كان المناخ السائد خلال اجتماعات يوم أمس يوحي بتقدّم نسبي، عادت الأجواء لتتلبّد بالغيوم، وسط تشاؤم بما تسمّيه إيران «منهجاً غير بنّاء» يتمثّل أتباعه بإزاء ها

الترويكا الأوروبية تتشدّد... بإيعاز من واشنطن

نَعي إيراني (موقّت) لمفاوضات فيينا

بينما كانت الدول الأوروبية تُصدر هذه المواقف كان باقري يلتقي بمسؤولَين روس وصينيين (أ ف ب)

طهران ـ وحيد صمدي

لم يقابل الوفد الإيراني المفاوض، خلال الأيام الماضية في فيينا، بمواقف إيجابية من قِبَل «الترويكا» الأوروبية (فرنسا وبريطانيا وألمانيا)، ردّاً على مقترحَيه المرتبطَين بالمفاوضات الهادفة إلى إعادة إحياء الاتفاق النووي لعام 2015. وبعد ردّ مشترك للأوروبيين على هذين المقترحَين، صدرت ردود منفردة عن كلّ من الدول الثلاث المشاركة في المحادثات. فكان الردّ الأول عن الجانب الألماني، على لسان المتحدّث باسم وزارة الخارجية، الذي قال إن برلين كانت تتوقّع عودة طهران إلى محادثات فيينا بمقترحات «واقعية». وأضاف: «لقد راجعنا المقترحات بعناية ودقّة، وخلصنا إلى أن إيران انتهكت تقريباً جميع التسويات التي تم التوصّل إليها، خلال أشهر من المفاوضات الصعبة». وفي اليوم التالي، أصدرت فرنسا بياناً، قال فيه وزير خارجيّتها، جان إيف لودريان، إن المؤشّرات الآتية من إيران «غير مشجّعة»، مضيفاً أنه يعتقد بأن «الإيرانيين يسعون إلى تأجيل المحادثات». أمّا الموقف الأخير، فقد جاء من بريطانيا، التي وصفت وزيرة خارجيتها، ليز تراس، محادثات فيينا بأنها «الفرصة الأخيرة لإيران للعودة إلى الاتفاق النووي».

وبينما كانت الدول الأوروبية تُصدر هذه المواقف التي ساهمت في خلْق مناخ سلبي ضدّ طهران، كان كبير المفاوضين الإيرانيين، علي باقري، يلتقي بمسؤولين روس وصينيين، خلال فترة توقّف المحادثات، حيث أفيد بأن باقري أدرك، في ذلك الوقت، أن «الترويكا الأوروبية لم تطلب وقف المحادثات للتشاوُر في العواصم، كما زعمت، وإنما لتنسيق أكثر في ما بينها من جهة، ومع الولايات المتحدة من جهة أخرى». وفي وقت تسعى إيران إلى استعادة حقوقها وفق «خطّة العمل المشتركة الشاملة» (الاتفاق النووي)، التي انسحبت منها واشنطن في أيار 2018، «بدأت مجموعة E3 تأخذ مصير المفاوضات الجارية في فيينا رهينة، في مقابل مطالبها، ليس من إيران فقط، ولكن من روسيا والصين، وحتّى من الاتحاد الأوروبي»، وذلك وفقاً لمصدر مطّلع على المحادثات في فيينا، أشار إلى أن هذا الأمر «أدى إلى خلْق فجوات وخلافات جادّة بين مختلف الأطراف».

وعن تفاصيل هذا الواقع، أوضح المصدر أنه «في أثناء المحادثات التي جرت قبل عودة الوفود إلى العواصم للتشاور، تزايدت الخلافات بين الاتحاد الأوروبي والترويكا الأوروبية (E3) من جهة، وبين الولايات المتحدة وروسيا والصين من جهة أخرى». أمّا عن السبب وراء ذلك، فقد بيّن أن «مجموعة E3 أخذت وتيرة التقدّم في المحادثات، رهينة في مقابل تنازلات فردية، ليس فقط من الوفد الإيراني، وإنّما من الاتحاد الأوروبي، وأيضاً من روسيا والصين». وأضاف أن «ما يزيد من غرابة الموضوع، هو الدور الذي تقوم به كلٌّ من فرنسا وبريطانيا وألمانيا»، لافتاً إلى أن «باريس تواصل القيام بدور الشرطي السيّئ جداً، بينما تسعى لندن إلى إظهار نفسها على أنّها تتماشى مع المطالب الإسرائيلية، لفرض ضغط أكبر على طهران، أمّا برلين فتتّخذ موقفاً وسطياً بين باريس ولندن». وما يثير حفيظة الاتحاد الأوروبي، في هذا الإطار، هو أن «ما تقوم به فرنسا، خلال محادثات فيينا، لا يمثّله، في حين لم تَعُد بريطانيا عضواً في التكتّل، وهو ما يزيد من الخلافات بين الدول الأوروبية». كذلك، أفادت المصادر بأن «العديد من المؤشّرات توحي بأن الولايات المتحدة، وتحديداً رئيس الوفد الأميركي المفاوض، روبرت مالي، طلب من الترويكا الأوروبية القيام بهذا الدور، خصوصاً مع الاتحاد الأوروبي، في سبيل الحصول على تنازلات في ملفّات أخرى، ما أثار غضب مسؤول السياسة الخارجية في الاتحاد، جوزيب بوريل، ونائبه إنريكي مورا، وغيرهما من مسؤولي التكتّل».

> **أوحى المناخ السائد يوم أمس بتقدّم نسبي قبل أن يبرز تشاؤم إيراني لافت**

إزاء ما تقدّم، أشار مصدر مقرّب من الوفد الإيراني المفاوض إلى أن «المناخ السائد، خلال اجتماعات يوم أمس، كان يوحي بتقدّم نسبي». إلّا أنه أضاف أنه «يبدو أن الدول الأوروبية الثلاث، أو بعضها على الأقل، تدأب على إبطاء المحادثات، إلى حدّ ما، من خلال اتّخاذ مواقف أكثر صرامة من الولايات المتحدة»، بمعنى آخر، فإن بعض هذه الدول اتّبع مقاربة «غير بنّاءة» في المفاوضات، بحسب وصْف المصدر، حتّى قبل البدء بالجولة الجديدة التي قدّمت طهران فيها مقترحاتها، ثمّ أصرّت على مواصلة هذا النهج، حتّى الآن.

تل أبيب تكثّف حملة التهويل: استعدادات «عاجلة» لضربة عسكرية

توازيًا مع الغموض المسيطر على مصير مفاوضات فيينا، عادت إسرائيل، أخيرًا، إلى نغمة التهديد بعمل عسكري ضدّ إيران. في ما يبدو محاولة لاستعادة صورة «الاقتدار» التي تضرّرت كثيراً في خضمّ الضجيج المرافق للمفاوضات. وفيما تبدو واشنطن مساوقة لتل أبيب في مساعاها هذا، بما تعتقد أنه سيخدمها هي أيضًا على طاولة المفاوضات، إلّا أنها لم تتجاوز تلك الحدود إلى الآن. ما يعني أن مسألة تظهير جدّية الخيار العسكري وصدقيّته لا تزال تراوح مكانها

يحيى دبوق

بدأت إسرائيل، قبل أيام، حملة سياسية وإعلامية لترميم صورة «الاقتدار» التي ظهرت بها أخيراً، في مواجهة البرنامج النووي الإيراني، خصوصاً أن إقرارها بأنها لا تملك خياراً عسكرياً مُجدياً، يتسبّب لها بخسارة مضاعفة لا تقتصر على الملفّ النووي فحسب، فضلاً عن أنه ينزع من تل أبيب، وبالتبعية من واشنطن، القدرة على التأثير في سلوك طهران التفاوضي، على اعتبار أن إثبات جدّية الخيار العسكري هو الوحيد القادر على دفْع إيران إلى التراجع، والارتداع عن خرق التزاماتها بموجب اتفاق عام 2015، والذي يجعلها أكثر قرباً من القنبلة النووية. لكن، كيف يمكن إقناع الإيرانيين بالفعل بأن لدى إسرائيل خياراً جاهزاً من هذا النوع، بعدما أقرّت هي نفسها بانتفائه، وإن بصورة غير مباشرة؟ معضلةٌ قد يتعذّر تجاوزها وإيجاد حلّ لها، وإن كان ذلك لا يلغي ضرورة أن تُقدِم تل أبيب، الرسمية في حدّ أدنى، على محاولة تغيير صورة «الاقتدار»، التي باتت تضغط عليها، وتتسبّب في تهميش دورها وقدرتها على التأثير في المفاوضات الدائرة في فيينا.

حتى الأمس القريب، كان الضغط الإسرائيلي، عبر ما تقول تل أبيب إنه خيار عسكري، يسير في اتجاهَين متوازيَين: الأوّل نحو إيران، والثاني نحو أميركا. هدف الضغط على الأولى إلى دفعها إلى الانكفاء نووياً، على خلفية خلْق خشية لديها من تلقّي ضربة عسكرية إسرائيلية، إن لم تُلبّين مواقفها في المفاوضات، وكذلك إن لم تُفرمل اندفاعتها في برنامجها النووي. أمّا الاتجاه الثاني، فاستهدف غايتَين، رئيسة وفرعية، وهما: مساعدة المفاوض الأميركي عبر تأمين ورقة ضغط ضدّ طهران؛ وفي الوقت نفسه حثّه على التصلّب لتحقيق كلّ ما تطلبه تل أبيب من نتائج، وفقاً لاستراتيجية «أمسكوني... وإلّا». لكن في خضمّ هذا، ساهمت إسرائيل نفسها في تظهير واقع «لاقتدارها»، وإن لم يكن عبر الصفّ الأوّل من مسؤوليها، ممّن يتولّون مناصب ومسؤوليات حالية، بل عبر تعليقات وسائل إعلامها، والمواقف والتصريحات الصادرة عن مسؤولين سابقين في المؤسّستَين السياسية والعسكرية فيها، ومنهم من ترك منصبه في الأمس القريب، إضافة إلى عدد من الأبحاث التي صدرت أخيراً عن مراكز بحثية في كيان العدو.

على هذه الخلفية، بات بالإمكان تفسير التسريبات المنقولة عن المسؤولين الإسرائيليين، وكذلك تقارير عدد من المراسلين العسكريين الذين يتلقّون توجيهات من مصادر كتاباتهم، أي المؤسسة العسكرية، التي تحرص على الحدّ من تلك الصورة، إن لم يَعُد بالإمكان تغييرها بشكل كامل. وضمن «الحملة على الوعي» هذه، يأتي تصريح وزير الأمن، بني غانتس، الذي قال إنه "أوعز إلى الجيش الإسرائيلي بأن يتجهّز لسيناريو توجيه ضربة عسكرية لإيران، على خلفية برنامجها النووي". وهو الموقف الذي تساوق مع تسريبات مصادر عسكرية إسرائيلية، أكدت توجيهات غانتس، ومنها ما ورد في صحيفة "هآرتس"، أوّل من أمس، على لسان مصدر أكد أنّ "الجيش الإسرائيلي تلقّى تعليمات بالاستعداد لخيار عسكري في إيران". ويبدو أن الجانب الأميركي في صورة، وربّما في صُلب قرار تغيير مشهد "الاقتدار" الإسرائيلي، ما يفسّر مشاركة "مصادر أميركية مطّلعة" - كما يرد في الإعلام الأميركي -، بدورها، معلومات عن أن التحضيرات جارية لخيارات متطرفة مشتركة ضدّ البرنامج النووي الإيراني، في حال فشل المسار الدبلوماسي التفاوضي. إذ إن بقاء الخيار العسكري الإسرائيلي قائماً في وعي الأطراف المعنيّة، يخدم المصلحة الأميركية أيضاً، ويمكن لواشنطن أن تراهن على تأثيره في العملية التفاوضية.

> **تعتقد تل أبيب أن إثبات جدّية الخيار العسكري هو الوحيد القادر على دفْع طهران إلى التراجع**

المفارقة في هذا السياق، وتحديداً في الإعلام العبري، هي التقلّب في مواقف المعلّقين، أو عدد منهم، وخصوصاً المراسلين العسكريين؛ إذ بين مقالة وأخرى، وبين يوم وتاليه، تتحوّل إسرائيل من جهة غير قادرة ولا مالكة للخيار العسكري، إلى جهة متوثبة لاستخدامه. وهو ما يثير علامة استفهام كبيرة جدّاً، تتعلّق بتبعية هؤلاء المراسلين، إلى الحدّ الذي يتحوّلون فيه، مع ديباجة توحي بالاستقلالية والمهنية، إلى ناطقين لدى مؤسّسة الجيش الإسرائيلي. لكن هل يكفي ذلك، إضافة إلى تصريحات ومواقف وتسريبات أخرى، كي تتغيّر صورة "الاقتدار"، أو بعبارة أدق، واقع "الاقتدار"؟ ثمّة شكوك كبيرة هنا. اللافت أيضاً، أن الجانب الأميركي، حتى الآن، لم يشارك في حملة التهويل، رسمياً، وترك لنفسه مسافة للإنكار، عبر حديثه المراد منه مساعدة الإسرائيلي في مهمّته، من دون أيّ التزام منه بتفعيل الخيار العسكري خاصّته هو، إن فشلت المفاوضات، علماً بأنه، من ناحية مادية وإن مع عدم الإمكان الفعلي، هو الجهة التي تملك الخيار العسكري بالفعل، الأمر الذي يستتبع قراءة وتفسير خاصّين.

الخلاف الأميركي - الإسرائيلي متواصل

أكدت صحيفة "نيويورك تايمز" الأميركية أن هناك خلافاً مستمرّاً في وجهات النظر بين الولايات المتحدة وإسرائيل، في شأن كيفية التعاطي مع البرنامج النووي الإيراني. وأشارت الصحيفة إلى أن أبرز محاور الخلاف، تتمثّل في اعتبار تل أبيب اتفاق 2015 "اتفاقاً هشّاً"، ستمنح إعادة إحيائه طهران القدرة على تطوير برنامجها النووي، بشكلٍ أسرع. وأضافت أنه في محاولة لسدّ هذه الفجوة، أعلن مسؤولون أميركيون، هذا الأسبوع، أنه قبل شهرين، طلب الرئيس جو بايدن من مستشاره للأمن القومي، جيك سوليفان، مراجعة خطّة "البنتاغون" المعدّلة لاتّخاذ إجراء عسكري إذا انهار الجهد الدبلوماسي، إضافةً إلى تشديد العقوبات على إيران. لكن الصحيفة أشارت إلى أن القلق لا يزال ينتاب إسرائيل من إمكانية توصّل الولايات المتحدة إلى اتفاق مع إيران، ما قد يدفع واشنطن إلى أن تطلب من أجهزة الاستخبارات في تل أبيب عدم القيام بعمليات سرّية ضدّ طهران، مضيفة أن الدولة العبرية ترغب في أن تتعهّد الإدارة الأميركية بعدم منْعها من القيام بمثل هذه العمليات.

كذلك، أوضحت الصحيفة أن من بين المواضيع الأخرى التي ناقشها بايدن ورئيس الوزراء الإسرائيلي نفتالي بينيت، خلال زيارة الأخير مع عدّة مسؤولين كانوا برفقته إلى الولايات المتحدة، مسألة إعادة فتح القنصلية الأميركية في القدس، وتوسيع المستوطنات في الضفة الغربية، ووضع شركتَي التجسّس "NSO - Candiru" الإسرائيليتَين في اللائحة السوداء، فضلاً عن صوابية القرار الإسرائيلي ضرب المنشآت النووية الإيرانية. وبحسب "نيويورك تايمز"، فإن "حكومة بينيت تعتقد بأن الضربتَين اللتَين وُجّهتا إلى إيران، خلال العام الماضي، قد أضرّتا البرنامج النووي، بينما يرى أصحاب القرار في واشنطن أن هذه الضربات شجّعت إيران على تسريع تطوير برنامجها".

من جهة أخرى، لفتت الصحيفة إلى أن الأميركيين مرتاحون لا يزال ينتاب إسرائيل من إمكانية توصّل الولايات المتحدة إلى اتفاق مع إيران، ما قد يدفع واشنطن إلى أن تطلب من أجهزة الاستخبارات في تل أبيب عدم القيام بعمليات سرّية ضدّ طهران، مضيفة أن الدولة العبرية ترغب في أن تتعهّد الإدارة الأميركية بعدم منْعها من القيام بمثل هذه العمليات.

الاقتدار الإسرائيلي ينتزع من تل أبيب وهن الضغوط الأميركي القدرة على التأثير في سلوك إيران التفاوضي (أ ف ب)

فلسطين

تسابق بين التصعيد وجهود التهدئة

المقاومة تتأهّب تحسّباً لـ«غدرٍ» إسرائيلي

بدأت مصر، أمس، سلسلة خطوات يُفترض أن تمهّد لإحداث تغييرات في الأوضاع الإنسانية والاقتصادية في قطاع غزة، وهو ما تنتظر المقاومة ثبوت صدقيّته وجدّيته قبل حسم قرارها بخصوص المُضيّ في التصعيد من عدمه. لكنّ هذا التصعيد قد يستدعيه، أيضاً، «غدرٌ» إسرائيلي بدأت تتحسّب له الفصائل، في ظلّ شروع العدو في مناورة مفاجئة تحاكي حرباً مع القطاع

غزة ـ رجب المدهون

رفعت المقاومة الفلسطينية من درجة استعداداتها داخل قطاع غزة، في ضوء مناورة مفاجئة لجيش الاحتلال، في وقت تواصلت فيه المباحثات المصرية مع حركة «حماس» لمنع تدهور الأوضاع، في حال إقدام العدو، صباح أمس، تدريباً عسكرياً يحاكي سيناريوات قتالية على جبهة القطاع. وقال المتحدّث باسم الجيش الإسرائيلي إن المناورة تتمّ بمشاركة هيئة التكنولوجيا واللوجستيات، وهيئة العمليات، وذراع البرّ، ويشارك فيها آلاف الجنود من وحدات الاحتياط. ويشمل التدريب، الذي يمتدّ أيّاماً عدّة، أيضاً، مخازن الطوارئ في مختلف القيادات، وقوات الشرطة العسكرية، والوحدات الطبية والتقنية والصيانة في المناطق كافة، ونقل القوات القتالية ودعم الجهد البرّي من خلال مراكز تموين الأركان العامة.

في المقابل، كشفت مصادر فلسطينية، لـ«الأخبار»، أن فصائل المقاومة رفعت من درجة تأهّبها خشية أيّ غدر من قِبَل الاحتلال، كما هو معتاد في حالات المناورات المفاجئة. ويأتي ذلك فيما تنتظر الفصائل ما ستفضي إليه المباحثات التي يجريها المصريون، إذ تستعدّ لموجة جديدة من التصعيد، في حال لم يتمّ الإيفاء بالتعهّدات المرتبطة بالأوضاع الاقتصادية والإنسانية في غزة. وبعد تأخير استمرّ أسبوعاً، وصل، أمس، وفد هندسي فني مصري إلى القطاع، لتوقيع العقد المتّصل بمشروع إنشاء الكورنيش البحري وشارع الرشيد شمال غزة بطول كيلومترَين، بعد ترسية عطاء التنفيذ على شركة محلية لتُنفّذ المشروع خلال ثلاثة أشهر.

لكنّ مصادر في وزارة الأشغال الفلسطينية في القطاع، نفت ما تناقلته وسائل إعلام مصرية حول نيّة القاهرة إطلاق المرحلة الثانية من خطّة إعمار غزة في احتفال كبير، مؤكدةً أن المصريين لم يتوصّلوا إلى أيّ اتفاق مع لجنة متابعة العمل الحكومي ووزارة الأشغال بهذا الخصوص، إلّا أنه يُتوقّع الإعلان عن البدء بإنشاء المجمّعات السكنية الثلاثة التي وعدت مصر بتشييدها. وأشار وكيل وزارة الأشغال في غزة، ناجي سرحان، في تصريحات صحافية، إلى أن عملية الإعمار تسير ببطء شديد، نظراً إلى العراقيل الموضوعة من قِبَل الاحتلال والسلطة الفلسطينية، داعياً الأخيرة إلى تسهيل تحويل أموال الإعمار إلى المتضرّرين في القطاع.

كذلك، يُتوقّع أن يعلن الوفد المصري البدء بإدخال كمّيات كبيرة من المواد الخام عبر معبر رفح البري، لمصلحة مشاريع الإعمار، فيما تنتظر الفصائل إيفاء القاهرة بوعودها لناحية تسهيل سفر الفلسطينيين عبر المعبر، وزيادة حجم البضائع التي تدخل القطاع، والسماح باستيراد البضائع - وخصوصاً منها السيارات - عن طريق مصر، بالإضافة إلى إعادة إمدادات الكهرباء إلى غزة، وخاصة الـ50 ميغاواط التي كانت تصل القطاع قبل عام 2014. وبحسب مصادر فصائلية تحدّثت إلى «الأخبار»، فإن المقاومة ستحسم موقفها بخصوص المُضيّ في التصعيد من عدمه خلال الفترة القريبة المقبلة، وذلك على ضوء الخطوات المصرية. وجدّدت المصادر القول إن الضغط الميداني مرهون بما سيتمّ إحداثه من تحسينات في غزة.

وفي السياق نفسه، قال عضو المكتب السياسي لحركة «حماس»، سهيل الهندي، إنه لغاية اللحظة لم تلمس الحركة وفصائل المقاومة أيّ جدّية من الاحتلال في تنفيذ تعهّداته وشروط وقف إطلاق النار (في معركة «سيف القدس»)، ومن ضمنها رفع الحصار عن القطاع، ووقف الاعتداءات على سكّان مدينة القدس واقتحام المسجد الأقصى، والتقدّم في ملفّ تبادل الأسرى، محذراً من أن «صبر الأذرع العسكرية للمقاومة على تصرّفات العدو قد نفد». وأشار الهندي إلى أن الاتصالات بين حركته والجانب المصري مستمرّة على الصعد كافة، وفي كلّ الأوقات، مؤكداً رفض «حماس» وجميع الفصائل في غزة لأيّ مبادرات تنتقص من الحق الفلسطيني المشروع.

ميدانياً، وضمن مساعي المقاومة إلى تطوير قدراتها العسكرية، كشفت مصادر عبرية أن الجناح العسكري لحركة «حماس» أطلق، صباح أمس، عدّة صواريخ تجريبية باتجاه البحر، تحسّباً لأيّ مواجهة مقبلة مع جيش الاحتلال.

نفّذ مصادر في وزارة الأشغال في القطاع نيّة القاهرة إطلاق المرحلة الثانية من خطّة إعادة إعمار غزة في احتفال كبير (أ ف ب)

سوريا

تستعدّ المعارضة السورية المتواجدة في تركيا للعودة إلى قواعدها الأولى في قطر، ضمن مشروع إعادة هيكلة يتولّاه رئيس الحكومة السوري الأسبق، رياض حجاب. وتُشرف عليه كلّ من أنقرة والدوحة. وفيما يبدو لافتاً في المشروع التخلّي عن فكرة إسقاط النظام، يبرز خلْوّه من أيّ دعوة إلى التوحّد مع المنصّات والتيارات الأخرى، وتغييبُه «حكومة الإنقاذ»، ووضعُه شروطاً على التشارك مع «قسد»

تخلٍّ عن فكرة «إسقاط النظام»... وعودةٌ ثانية إلى الدوحة

مشروع تركي - قطري لإعادة هيكلة المعارضة

دمشق ـ **محمود عبد اللطيف**

على رغم أن تبديل العواصم لم يُضِف جديداً إلى عمل المعارَضات السورية - بتنوّع ولاءاتها وتعدّد مسمّياتها -، التي لم تستطع حتى الآن تشكيل نَدّ موحّد بوجه الحكومة، تعود أبرز قوى المعارضة، والتي كانت خرجت من الدوحة تحت اسم «المجلس السوري الوطني»، وتوجّهت إلى اسطنبول باسم «ائتلاف قوى المعارضة والتغيير»، إلى حزْم حقائبها مجدّداً، استعداداً للرجوع إلى قواعدها الأولى في قطر، وتحت مُسمّى جديد لم يظهر بعد. وتقول مصادر مقرّبة من المعارضة في تركيا، لـ«الأخبار»، إن «الاجتماعات الأخيرة بين الحكومتَين التركية والقطرية في الدوحة، أفضت إلى توافُق على إعادة هيكلة المعارضة بما يخدم أهداف المرحلة الحالية، بالارتكاز على المتغيّرات التي بدّلت بشكل جذري شكل الخارطة الميدانية من جهة، والمسار السياسي في المحادثات مع الحكومة السورية من جهة أخرى». ويبدو أن التنسيق التركي - القطري في هذا الخصوص، سيُفضي أوّلاً الى تغيير في الشكل قبل المضمون، الأمر الذي يعيد إلى الذاكرة إعادة الهيكلة الأولى، التي تمثّلت في حلّ «المجلس السوري الوطني»، واستبدال «ائتلاف قوى المعارضة»، والانتقال بالأخيرة من الدوحة إلى أنقرة.

وفي هذا السياق، تؤكّد معلومات حصلت عليها «الأخبار»، أن «كياناً جديداً للمعارضة في طريقه إلى الولادة من العاصمة القطرية، بقيادة رئيس الحكومة السورية الأسبق، رياض حجاب، الذي أنجز مشروعاً لإعادة الهيكلة على الورق، بما يخدم فكرة إعادة إنتاج المعارضة على مستوى المؤسّسات والأهداف». ويبدو أن مشروع حجاب يتضمّن تخلّياً عن فكرة «إسقاط النظام»، كطريق أساسية للوصول إلى «سوريا الجديدة»، التي يُراد لها أن تكون ذات سياسات «وسطية»، وتعزل نفسها عن صراعات الإقليم، تحت شعار «المصلحة الوطنية»، والذي يعني عملياً التطبيع مع العدو الإسرائيلي، والابتعاد عن «محور المقاومة».

لكنّ هذه المعارضة «الحيادية» نفسها، لا تفكّ تؤكد أنها لا يمكن أن تحتمل وجود قوى سياسية أخرى كـ«حزب البعث» مثلاً، وأحزاب أخرى حليفة، إذ ينصّ مشروع حجاب على أن العمل على تحييد تلك القوى المناوئة، سيكون «خطوة أولى نحو حلّها باعتبارها من الأحزاب الشمولية»، التي تجب محاربتها. وإذ يقرّ المشروع بأن المعارضة تعيش حالة من الانقسام داخل الائتلاف أولاً، ومع بقية التيّارات ثانياً، إلّا أنه لا يحمل دعوة إلى التوحّد مع منصّات أخرى كمنصّتَي موسكو والقاهرة، ولا يُدخل في حساباته التشارك مع «حكومة الإنقاذ»، التي تُعدّ الواجهة السياسية لـ«هيئة تحرير الشام». كما أن الكيان الجديد للمعارضة لن يتشارك في أيّ مسألة سياسية مع «قوات سوريا الديمقراطية»، إلّا إن حدث حوارٌ مباشر يقرّ ورقة عمل تتضمّن موقفاً واضحاً لـ«قسد» من وحدة الأراضي السورية.

كذلك، يُقصي المشروع الكثير من الشخصيات المعارضة البارزة، ويُقدّم رياض حجاب شخصية تقود كياناً موازياً للحكومة السورية. ولم يكن لقاء وزير الخارجية التركي، مولود جاويش أوغلو، بحجاب في الدوحة قبل أيام، إلّا مقدّمة لتبنّي أنقرة المولود الجديد، بالتعاون مع الدوحة التي ستحتضنه على مستوى المقرّ الأساسي والمؤسّسات الفرعية، مع الحفاظ على مقرّات موازية على الأراضي التركية، ستكون هي نفسها مقرّات الائتلاف»، الذي سيُحلّ أو يَحلّ نفسه بعد انسحاب شخصياته لمصلحة الانضمام إلى الكيان العتيد، بقيادة حجاب.

> لا يحمل المشروع دعوة إلى التوحّد مع منصّات أخرى كمنصّتَي موسكو والقاهرة

من جهة أخرى، تشير المعلومات التي حصلت عليها «الأخبار»، إلى أن ثمّة إشكالية ستولّدها عملية إعادة إنتاج المعارضة، متّصلة بتبعية ممثّليها في لجنة مناقشة الدستور. وفي هذا الإطار، يبدو احتمال حلّ اللجنة (بنسختَيها الموسّعة والمصغّرة) قائماً، إن لم يتمّ اعتماد الأسماء نفسها في وفد المعارضة، مع تغيير مرجعيّتها لتكون تابعة لكيان حجاب، على اعتبار أن الجهتَين الداعمتَين لـ«الائتلاف» هما ذاتهما مَن ترعيان الهيكلة الجديدة. والجدير ذكره، هنا، أن «الأخبار» حاولت التواصل مع ممثّلي «الائتلاف» في اللجنة المصغّرة لاستصراحهم حول هذا الموضوع، إلّا أنهم رفضوا التعليق على ذلك، وهو ما قد يكون عائداً إلى عدم امتلاكهم معلومات واضحة إلى الآن.

يشرف الجيش التركي على جميع شؤون الأجنحة العسكرية للمعارضة داخل الأراضي السورية (وكالة الأناضول)

اليمن

انتكاسات «سعوديّة» متوالية لا تغيّرات في خارطة الغرب

على رغم محاولة القوات الموالية للتحالف السعودي - الإماراتي، في أعقاب انسحاب الميليشيات المدعومة من أبوظبي من مناطق جنوب الحديدة، استعادة زمام المبادرة على جبهات الساحل الغربي، وتحقيقها اختراقات في هذا الاتجاه، إلّا أن الهجمة المضادّة التي أطلقتها قوات صنعاء، ونفّض المقاتلين المدعومين إماراتياً يدهم من تلك الجبهات إثر التهديدات التي تلقّتها راعيتهم، أسهما في إعادة قلْب المعادلة وتثبيتها لمصلحة «أنصار الله»

صنعاء ـ **رشيد الحداد**

تعرّضت ما تسمّى «القوات المشتركة» الموالية للتحالف السعودي ـ الإماراتي، أخيراً، لانتكاسة قاسية في جبهات الساحل الغربي، انحسرت على إثرها إلى حدّ كبير المواجهات التي كانت اتّخذت منحًى تصاعدياً على امتداد جبهات جنوب الحديدة كحيس والجراحي ومفرق العدين ومقنبة، منذ منتصف الشهر الفائت. وجاءت هذه الانتكاسة، التي حمّلت «ألوية العمالقة» الجنوبية مسؤوليتها لـ«خيانة» الميليشيات التابعة لنجل شقيق الرئيس الراحل طارق محمد عبدالله صالح، بعد تمكّن قوات صنعاء من استدراج «اللواء الثامن - عمالقة»، الأسبوع الماضي، إلى فخّ مميت، حيث أطبقت عليه الحصار لأربعة أيام، حاملةً إيّاه على الاستسلام وتسليم أسلحته الثقيلة والمتوسّطة ومغادرة الميدان، وذلك إثر محاولته التقدّم باتجاه مناطق تابعة لمديرية جبل رأس.

هذا السيناريو تكرّر أيضاً خلال اليومَين الماضيَين، حيث علمت «الأخبار»، من مصادر محلية في الساحل الغربي، بانسحاب «اللواء الثاني - عمالقة» بقيادة السلفي حمدي شكري، من مواقعه المتقدّمة في منطقة سقم شرق حيس. وبحسب المصادر نفسها، فإن ألوية جنوبية أخرى تستعدّ لإخلاء مواقعها، ومن بينها «اللواء الرابع - عمالقة»، ليلتحق بـ«اللواء التاسع - عمالقة»، الذي سلّم عتاده الثقيل، الأسبوع الماضي، للجيش و«اللجان الشعبية»، وانسحب من جميع المناطق التي سبق أن سيطر عليها في نطاق مديرية حيس، ليعود إلى منطقة الخوخة.

وخسرت «ألوية العمالقة»، منذ بدئها موجة التصعيد الأخيرة التي أعقبت انسحاب الميليشيات الموالية للإمارات من جنوب مدينة الحديدة إلى جنوب المحافظة، منتصف الشهر الماضي، عدداً كبيراً من قادتها وعناصرها خلال المواجهات التي دارت بينها وبين قوات صنعاء، فيما ساهم اعتداء عناصرها السلفيين المتطرّفين على المساجد والمعالم الدينية في المناطق التي خضعت لسيطرتها، في زيادة النقمة الشعبية عليها. كذلك، مثّل تخلّي قوات طارق صالح، الذي يتواجد في القاهرة منذ أكثر من أسبوع، وانقطاع إمدادات السلاح عن «العمالقة»، دافعاً لانسحاب العشرات من ضباط الأخيرة وجنودها من الجبهات.

وأثار ذلك حالة استنكار واسعة في أوساط الناشطين الموالين لـ«التحالف»، والذين اتّهموا الأخير بخذلان القوات التابعة له، بعدما وصلت إلى مناطق كمفرق العدين الرابط بين حيس والعدين في محافظة إب، ونقلت المعركة إلى مناطق قريبة من مدينة الجراحي، كما سيطرت على قرى تابعة لجبل رأس التي تربطها مناطق حدودية مع منطقة وصاب التابعة لمحافظة ذمار. وسبق لميليشيات «العمالقة» أن وعدت بنقل المعركة من جنوب الحديدة إلى المنطقة الوسطى من اليمن، والتي تشمل محافظات تعزّ وإب وذمار وريمة، لكنها اصطدمت بتصعيد الجيش و«اللجان» هجماتهما في المناطق الساحلية، وجرّهما خصومهما إلى مربّعات مفتوحة قاتلة، على مدى الأسابيع الفائتة.

وبحسب مصادر محلية في الساحل الغربي، فإن قوات طارق صالح باشرت، منذ أيام، إنشاء سياج حديدي شمال مدينة حيس جنوبي الحديدة، كمقدّمة لوقف العملية العسكرية باتجاه الجراحي. وأكد رئيس «مجلس تهامة الوطني»، النائب محمد ورق، من جهته، في منشور على «فيسبوك» أخيراً، وصول كتيبتَين من قوات صالح إلى مدينة حيس، لتولّي مهمّة الإشراف على بناء سياج حديدي يفصل مديرية حيس من الشمال عن مدينة الجراحي الواقعة تحت سيطرة حكومة صنعاء. وأوضح ورق أن هذا السياج، الذي وصفه بـ«جدار الجبن والذلّ والخيانة»، سيمتدّ من شمال ميناء الحيمة في مديرية الخوخة، إلى شمال قرية البغيل في مديرية الجراحي شمال حيس، وهو يستهدف فصل المناطق التي انسحبت إليها الميليشيات المدعومة إماراتياً منتصف تشرين الثاني الفائت، عن مناطق سيطرة الجيش و«اللجان».

خسرت «الوية العمالقة» عدداً كبيرا من قادتها وعناصرها خلال المواجهات مع قوات صنعاء (أ ف ب)

تقرير

الانتخابات الليبية نحو تأجيل محتوم

طرابلس ـ **الأخبار**

يترقّب الليبيون الموعد الجديد لإجراء الانتخابات الرئاسية، بعدما بات من شبه المؤكّد عدم إجرائها في موعدها المحدّد في 24 كانون الأوّل الحالي، في ظلّ تخلّف مفوّضية الانتخابات عن إعلان الكشوف النهائية للمرشّحين، وفق ما كان مقرّراً أوّل من أمس. وبعدما كانت الأطراف الدولية متشدّدة في رفض إرجاء الاستحقاق، فقد عادت إلى تليين مواقفها أخيراً، شرط عدم إطالة أمد هذا التأجيل، وهو ما دُفع في اتّجاه اتّخاذ هذه الخطوة، بموافقة ضمنية من المستشارة الخاصّة للأمين العام للأمم المتحدة بشأن ليبيا، ستيفاني وليامز، التي وصلت إلى طرابلس، أمس، في مسعى لصياغة المسار الجديد للعملية الانتخابية.

وتسعى وليامز، مهندسة الاتفاق السياسي بين الأطراف المتناحرة في ليبيا، إلى أن يكون الموعد الجديد قبل نهاية شهر شباط أو أذار المقبلَين، كحدّ أقصى. كما تسعى إلى توفير أجواء أكثر أمناً

> عُقد اجتماع أمس بين رئيس أركان الجيش في حكومة الوحدة والمكلّف بقيادة الجيش في بنغازي

وتنظيماً، مّما هي الحال عليه الآن، وذلك بهدف الحيلولة دون بروز تشكيك في شرعيّة الانتخابات ونتائجها، وفتْح معركة طعون في هذا الإطار. كذلك، ستعمل وليامز على الدفْع قُدُماً بعملية توحيد المؤسّسة العسكرية، عبر لجنة "5+5" التي بدأت بإجراء مناقشات مع أعضائها، غالبيّتها سرّية، في وقت يسود فيه ترقّبٌ لنتائج اللقاءات التي ستجريها وليامز في طرابلس، والتي ستعقبها لقاءات أخرى، سواء عبر الهاتف، أو بالذهاب مباشرة إلى بنغازي.

ومن بين السيناريوات التي ستطرحها وليامز، إعادة التوجّه إلى إجراء الانتخابات الرئاسية والبرلمانية في توقيت متزامن، وعدم الفصل بينهما لفترة شهر، بحسب القوانين التي كان مجلس النواب قد أقرّها، وخصوصاً أن مفوّضية الانتخابات جاهزة لإنجاز الاستحقاقين معاً. ومن بين ما ترغب مبعوثة الأمين العام للأمم المتحدة، في الوقت الحالي، في تحقيقه، هو إرساء حدّ أدنى من التوافق بين الفرقاء الليبيين، حتّى يتمكّن الفائز بالانتخابات الرئاسية من ممارسة صلاحياته، من دون طعون قد تؤدّي إلى جولة جديدة من الصراع، علماً بأن توحيد المؤسّسة العسكرية سيكون له، من وجهة نظرها، الدور الأكبر في تحقيق الاستقرار. ولذا، فقد سارعت وليامز إلى دعم الاجتماع بين رئيس أركان الجيش في حكومة الوحدة، محمد الحداد، والمكلّف بقيادة الجيش في بنغازي، حيث جبهة خليفة حفتر، عبد الرازق الناظوري. وقد عُقد هذا الاجتماع في سرت، أمس، برعاية أممية، حيث جرت مناقشة العديد من الخطوات بشأن توحيد المؤسّسة العسكرية، وذلك بعد أيام من نجاح خطوات توحيد القطاع المصرفي في البلاد.

وبالعودة إلى قرار تأجيل الانتخابات، فهو لن يصدر عن وليامز مباشرة، بل سيجري التوصّل إليه بالتشاور مع الأطراف الأوروبية والولايات المتحدة، بشكل رئيسي، قبل إعلانه، سواء من جانب المفوّضية، أو ببيان مشترك. وسيكون هذا القرار مستنداً إلى واقع صعوبة إجراء الانتخابات في موعدها، في ظلّ مراجعة المواقف القانونية للمرشّحين، والأحكام التي صدرت بشأن إعادة إدراج بعضهم في القوائم النهائية، من مثل سيف الإسلام القذافي، أو بشأن رفض طعون قُدّمت بحقّ آخرين قبلت المفوّضية أوراقهم، كرئيس الوزراء الحالي، عبد الحميد الدبيبة. والجدير ذكره، هنا، أن المفوضية سارعت إلى تعليق أعمالها انتظاراً لنتائج لقاءات السياسيين والعسكريين، في ما قد يمثّل تمهيداً لصدور قرار التأجيل.

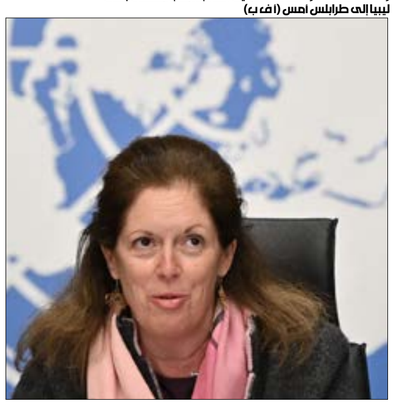

وصلت المستشارة الخاصة للأمين العام للأمم المتحدة بشأن ليبيا إلى طرابلس أمس (أ ف ب)

وفيات

بسم الله الرحمن الرحيم
((يَا أَيَّتُهَا النَّفْسُ الْمُطْمَئِنَّةُ ارْجِعِي إِلَى رَبِّكِ رَاضِيَةً مَرْضِيَّةً فَادْخُلِي فِي عِبَادِي وَادْخُلِي جَنَّتِي))
انتقلت إلى رحمة الله تعالى فقيدتنا الغالية
الحاجة فاطمة محمد فحص
زوجها المرحوم الحاج عبد الحسين فحص
أولادها: الحاج محمود (أبو سمير)، المرحوم الحاج حسن، المرحوم الحاج حسين وعلي.
أصهرتها: الحاج محمد زهوي، الحاج محمد منصور، الحاج الأستاذ غازي حجازي، المرحوم الحاج محمد فوز خزعل، وابراهيم حيدورة.
إنا لله وإنا إليه راجعون
للفقيدة الرحمة ولكم عظيم الأجر.
بسبب الإنتشار الكثيف لوباء كورونا تُقبل التعازي هاتفيًا:
- الحاج محمود فحص 81886656
- علي فحص 78854854
- عبد الأمير فحص 03610327
- فؤاد فحص 03610326
- بلال حسن فحص 70646656
- اسماعيل حسن فحص 76898888

الأخبار
إشتراكات
إعلانات رسمية وصعوبة
وفيات
www.al-akhbar.com
71-513571
01-759500

إعلانات رسمية

إعلام تبليغ

تدعو وزارة المالية – مديرية المالية العامة – مديرية الواردات – دائرة التشريع ومتابعة الاعتراضات – قسم العلاقات الضريبية الدولية، المكلّفين الواردة أسماؤهم في الجدول المرفق للحضور الى مركز الدائرة الكائن في بيروت – كورنيش النهر – مبنى وزارة المالية – بلوك A - الطابق الخامس لتبلغ البريد المذكور تجاه اسم كل منهم خلال مهلة ثلاثين يوماً من تاريخ نشر هذا الاعلام، والا يعتبر التبليغ حاصلاً بصورة صحيحة بعد انتهاء مهلة المراجعة المشار اليها أعلاه، علماً انه سيتم نشر هذا الاعلام على الموقع الإلكتروني: http://www.finance.gov.lb

اسم المكلف	رقم المكلف	رقم البريد المضمون
خليل سعيد الحمال	893336	RR180183974LB
يوسف سعد الله بو عاصي	644541	RR180183988LB

تبدأ مدة الاعتراض المحددة بشهرين من اليوم التالي لتاريخ التبليغ
مدير الواردات
لؤي الحاج شحادة
التكليف 1012

إعلام تبليغ

تدعو وزارة المالية – مديرية المالية العامة – مديرية الواردات – دائرة التشريع ومتابعة الاعتراضات – قسم العلاقات الضريبية الدولية، المكلّفين الواردة أسماؤهم في الجدول المرفق للحضور الى مركز الدائرة الكائن في بيروت – كورنيش النهر – مبنى وزارة المالية – بلوك A - الطابق الخامس لتبلغ البريد المذكور تجاه اسم كل منهم خلال مهلة ثلاثين يوماً من تاريخ نشر هذا الاعلام، والا يعتبر التبليغ حاصلاً بصورة صحيحة بعد انتهاء مهلة المراجعة المشار اليها أعلاه، علماً انه سيتم نشر هذا الاعلام على الموقع الإلكتروني: http://www.finance.gov.lb

اسم المكلف	رقم المكلف	رقم البريد المضمون
ميشال كبريال صفير	1196371	RR180182228LB
ادوار مخايل الجاويش	2416774	RR180182231LB

تبدأ مدة الاعتراض المحددة بشهرين من اليوم التالي لتاريخ التبليغ
مدير الواردات
لؤي الحاج شحادة
التكليف 1011

سينما

عودة نقديّة إلى «أميرة»: القضيّة الفلسطينيّة ديكوراً مزيّفاً

«في ناس هون عندن تار مع الإسرائيلية، في بيناتن دم». جملة قالتها وردة (صبا مبارك) لابنتها أميرة (تارا عبّود) وهي تحاول إقناعها بالهروب خارج فلسطين، بعدما كُشف أمرها وبدأ الفلسطينيّون برسم نجمة داوود على باب محلّها (كما كان النازيّون يفعلون). هذا المشهد في منتصف فيلم «أميرة» (2021) للمخرج المصري محمّد دياب، يدعو للتعجّب، أولاً من فكرة أنّ بعض الفلسطينيّين لديهم «ثأر» مع الإسرائيليّين، وثانياً من تشبيه الفلسطينيّين بالنازيّين الذين كانوا يرسمون نجمة داوود على بيوت اليهود. لعلّه غاب عن بال المخرج ومنتجي الفيلم إحدى أكبر البديهيّات في العالم: ليس ثأراً ما بين الفلسطينيّين والإسرائيليّين، بل معركة بين احتلال وشعب محتلّ. لا يمكن تسخيف القضية إلى هذه الدرجة. الأغرب أنّها ليست الجملة الوحيدة أو المشهد الوحيد الذي يُثير العجب في الفيلم: نحن أمام أطنان من الأفكار الوقحة، ليس آخرها المشهد الأخير الذي يصوّر الجندي الإسرائيلي إيتاي (صالح بكري) حزيناً دامع العينين على موت أميرة، بينما في الجهة الثانية تُرفع صورها كشهيدة. مشهد أراد تصوير «طبية قلب» الجندي الصهيوني، ساخراً في المقابل من فكرة الشهادة.

«أميرة» من أكثر الأفلام العربيّة إثارةً للجدل هذا العام. «هيئة شؤون الأسرى والمحرّرين» و«نادي الأسير الفلسطيني» و«الهيئة العليا لمتابعة شؤون الأسرى»، طالبت بوقف عرضه، وأدّت الضغوط والحملات إلى منعه من العرض، قبل أن تسحبه الأردن من سباق الأوسكار بعدما اختارته ليمثّلها. الجدل مفهوم وطبيعي، فأي فيلم عن فلسطين والفلسطينيّين، وخاصة الأسرى في السجون الإسرائيلية هو بيان سياسي قبل أن يكون فيلماً سينمائياً روائياً. لا يمكن فصل الاثنين، وهذا أيضاً من البديهيّات. لا يُمكن صنع فيلم عن فلسطين بهذه الطريقة، وطلب الحرية الفكرية من شعب يُحارب من أجل الحرّية والعدالة، أو ادّعاء الحريّة الفكريّة في وطن عربي أبعد ما يكون عن الحرية. بالطبع، يجب رفض المنع أو التخوين، ولكنّ سؤالاً واحداً مشروعاً يجب أن يُطرح على المخرج والفريق: قضية الأسرى جرح إنساني وسياسيّ ونضاليّ حسّاس، فهل يجوز «التلاعب» به فنّياً لضرورات التشويق والإثارة؟ وماذا عن الحبكة الغرائبيّة التي أسبغت على موضوع واقعي حرج بكل معنى الكلمة؟

يحكي الفيلم قصة أميرة، الفتاة الفلسطينيّة التي وُلدت من خلال عمليّة تهريب النُطف وتبلغ اليوم 17 عشر عاماً. تعيش مع والدتها وردة وعائلة أبيها نوّار (علي سليمان) الأسير في السجون الإسرائيلية. لم تلمس وردة زوجها قط، تراه فقط من خلف الزجاج خلال الزيارات العائلية، وكذلك تفعل أميرة. كل شيء يبدو طبيعيّاً إلى أن يطلب نوّار من وردة الحمل من جديد بطريقة تهريب النُطف. تتردّد وردة قبل القبول. نجحت عمليّة التهريب، لكن المفاجأة تقع عندما يكتشف الأطباء أن النُطفة المهرّبة التي استلموها هي لشخص عقيم لا يمكنه الإنجاب إطلاقاً. أمرٌ يدفع عائلة الزوج ومعه أميرة للشك في سلوك الأم، وتبدأ عمليّة مطابقة للبصمة الوراثية مع جميع المحيطين بالزوجة، لكن من دون جدوى. تواصل أميرة عملية البحث عن والدها البيولوجي إلى أن تصل إلى قناعة بأنّ حارس السجن الإسرائيلي الذي هرّب النطفة قام باستبدالها بنطفته، فتنقلب حياتها رأساً على عقب.

الواقعيّة الاجتماعيّة هي أساس أفلام المخرج المصري محمد دياب بدءاً من 678 (2010)، وصولاً إلى «اشتباك» (2016)، لكن دائماً ما كانت واقعيّته نسبيّة بالنسبة إلى الحقيقة. وهذه أساس المشكلة هنا. الواقعية الاجتماعية في مصر أو في أي بلد عربي تختلف كلياً عن الواقعية في فلسطين. «متعوّدين على الأسرار» جملة قالتها إحدى الشخصيات في الفيلم، مما يعني أنّ أي حقيقة عن المجتمع الفلسطيني،

> الفكرة الاساسية حوّلها دياب إلى فوضى اجتماعية سياسية مشكوك فيها ولا معنى لها من الناحية السردية

يمكن أن تكون تمويهاً للحقائق، من أجل السلامة العامة وطابع البلد المقاوم. «هذا ليس فيلماً وثائقيّاً»، ذلك كان دفاع صنّاع الفيلم عنه. نعرف تماماً أنّه ليس وثائقياً ولكن موضوع فلسطين حسّاس جداً، فكيف إذا كان الفيلم يتحدّث عن الأسرى في السجون وتهريب النُطف؟ هنا أدنى معرفة بالواقع وكيفيّة تهريب النُطف أمرٌ مطلوب وضروري. ما صنعه دياب بعيد عن الواقع، والمجتمع الفلسطيني الذي شاهدناه في الفيلم، هو مجتمع علماني نسبياً. المدينة التي تمّ تصويرها هي بلدة فلسطينيّة لا نعرف أين تقع. الشخصيّات التي قدّمها جاءت مبتورة القدمين، لم تصل إلى مكان، ولا ماض لها. شخصيّات ومنطقة هبطت علينا، وجاء دياب ليقول إنّنا في فلسطين، وهناك معضلة هويّة بين الفلسطينيّين والإسرائيليّين، ودماء مشتركة الآن، فما الحل؟

حاول دياب استعمال أدوات الإثارة والتشويق في البحث عن والد أميرة، ولكن الفيلم توقّف فعلياً عند معضلة عقم نوار. كلّ ما أتى بعد ذلك هو مجرّد هروب من الواقع وكشف الجهل به. حاول دياب استعمال الكاميرا المحمولة يدوياً، ولكن إيقاع الفيلم الجاف والشخصيّات الجوفاء، سلخا الشريط عن القضية الأساسية. في كثير من الأوقات، كدنا ننسى أنّنا في فلسطين. كان المخرج أراد استعمال هذه القضية الحسّاسة جداً فقط لأغراض تجارية شخصية؟ (يتحضّر دياب لإخراج مسلسل «فارس القمر» من إنتاج «ديزني» و«مارفل»). فكرة استبدال النُطفة تطرح الكثير من علامات الاستفهام، ويصعب التصديق. يُمكن للجندي أن يتلف النُطفة، أن يعبث بها، ولكن أن يستبدلها؟! لا شكّ في أن هذا الجندي لديه أجندة غامضة وغريبة بعض الشيء، وبالطبع لم يوضح الفيلم أي شيء من هذا، وما هو دافعه من الأساس. سبب استبدال النُطفة موضوع أكبر من قصّة الفيلم نفسها، وكان يُمكن أن يكون الموضوع مثيراً للاهتمام، ولكن المخرج لم يتطرّق إليه أبداً.

خلط دياب الدماء الفلسطينيّة والإسرائيليّة في فيلمه، واضعاً أميرة في معضلة البحث عن هويّتها الخاصة، وهوية فرضها المجتمع عليها فجأة. كانت أميرة تحاول صناعة ذكريات مع والدها الأسير من خلال التصوير. كانت تلصق صورها الشخصيّة بجانب صوره كأنّنا بها تملأ الفراغ وتصنع عالماً عائلياً (وهمياً) من الذكريات ليس موجوداً من الأساس، بفعل هذا الأسر. دار الفيلم حول نفسه مراراً وتكراراً للخروج من هذه المعضلة، وضع أفكاراً كثيرة ولم يكملها مثل فكرة لصق الصور، الشك في باسل (زياد بكري) شقيق نوار، المثليّة الجنسيّة المفترضة لهاني (قيس ناشف) أستاذ أميرة في المدرسة وزميل وردة، الشكّ في رجال العائلة... في الطبيب، ليخرج بعدها أنّ الأب إسرائيلي. ثم تأتي النهاية لتكون محفّزة أكثر من فكرة الفيلم نفسه. أظهر دياب الفلسطينيّين على أنّهم يُعانون من اضطراب هوية ويحملون كراهية عمياء لأي إسرائيلي (وهذا طبيعي). لكن تصوير الفلسطينيّين على أنّهم كرهوا أميرة فجأة، وحين قُتلت، حوّلوها إلى شهيدة، وتصوير الجندي الإسرائيلي (الأب البيولوجي) وهو يبكي عليها أمرٌ يحمل شيئاً من الخبث.

وتيرة الفيلم تراجعت بعد كشف عقم نوّار. المشاهد المتتالية السريعة جعلتنا ننسى ما حصل قبل ثوان. فكرة الفيلم الأساسية هي النطف المهرّبة، هذه المعجزة على الرغم من أنها عظيمة لكنّها ليست خصبة تماماً لتحمل الفيلم كلّه، بخاصة مع سيناريو يفلت كل الوقت من بين يدَي المخرج. هذه الفكرة الأساسية حوّلها دياب إلى فوضى اجتماعية سياسيّة مشكوك فيها ولا معنى لها من الناحية السردية. «أميرة» قدّم الهوية الفلسطينيّة بطريقة سطحيّة (وخبيثة إذا افترضنا سوء النية) في فيلم يصعب تصديقه أو التعاطف معه. أنتهى ليكون فيلماً عربياً عقيماً يحوّل القضية الفلسطينيّة من قضيّة عدالة إلى ديكور مزيّف.

في الصالات

«قصّة الحيّ الغربي»... عظيم يا سبيلبرغ!

يكتبها **شفيق طبارة**

«قصّة الحيّ الغربي» (2021) هو النسخة الجديدة التي طال انتظارها من المخرج الأميركي ستيفن سبيلبرغ لإحدى أعظم المسرحيّات الموسيقيّة في تاريخ السينما وبرودواي. منذ ولادتها كمسرحية في برودواي من تأليف ستيفن سوندهيم (1930 – 2021) وتحويلها إلى فيلم عام 1961 وحصولها على عشر جوائز أوسكار، لا يمكن إنكار التأثير الكبير التي تركته المسرحية (مستوحاة من مسرحية «روميو وجولييت» لشكسبير)، والفيلم على الأجيال. اليوم، وبعد ستّين عاماً على الفيلم الأصلي الذي أخرجه روبرت وايز وجيروم روبينز، أعاده سبيلبرغ إلى الشاشة الكبيرة. هناك دائماً شكوك حول إعادة إنتاج فيلم، بخاصة عندما يتعلق الأمر بكلاسيكية بهذا الحجم. ولكن كل شيء عظيم في النسخة الجديدة «قصة الحي الغربي». كل شيء مثير للإعجاب وعنيف ومشحون عاطفياً. كل شيء حقيقي. إنّه علامة بارزة في الأفلام الموسيقيّة. معجزة ستيفن سبيلبرغ الجديدة، لا شيء يضاهيها، عمل عظيم بشكل لا يُصدّق، كل ديناميكيّات الأفلام السينمائية تم تحقيقها بطريقة ممتازة. «قصة الحي الغربي» فيلم أميركي بحت وهوليوودي بحت، لم يسبق له مثيل، كل مليمتر فيه، هو هدية من السينما لنا.

ما حقّقه ستيفن سبيلبرغ في «قصة الحي الغربي» معجزة سينمائيّة، من خلال قدرته على الحفاظ على جوهر الفيلم الأصلي على المستويَين الموسيقي والسردي. عاد سبيلبرغ إلى طفولته، إلى أصل شغفه بالأفلام، معيداً صياغة قصة فيلم طفولته المفضّل. أفضل ميزة في نسخة سبيلبرغ أنّه لم يحاول تحديث الفيلم، بل صنعه بيد تقدّر حقاً قيمته. منح هذه النسخة الجديدة إيقاعاً بصرياً وسمعياً جديداً منذ بداية الفيلم والمواجهة بين «الجتس» و«الشاركس». كتب ليونارد بيرنشتاين، أحد أعظم قادة الفرق الموسيقيّة في القرن العشرين مقطوعات موسيقيّة فريدة، واضعاً عليها كلمات ستيفن سوندهيم الصادقة والمرحة. حافظ على كل شيء أصليّاً، وحتى الكوريغرافيا هي نفسها ترتكز إلى البالية. ووجود ريتا مورينو هو رابط جميل ومؤثر بين الفيلمَين.

لم يعد لـ «الجتس» و«الشاركس» القدرة على التعايش مع بعضهما. العصابتان اللّتان تحكمان منطقتَين متقابلتَين من نيويورك الخمسينيّات من أصول عرقيّة مختلفة. يتزايد الكره بينهما وينعدم التفاهم بينهما. «الجتس» البيض بقيادة ريف (مايك فيست) و«الشاركس» البورتوريكوين بقيادة برنارد (ديفيد الفاريز). لا شيء يجمع المعسكرين. لكن عندما يلتقي طوني (أنسل ألغورت) صديق ريف وعضو «الجتس» سابقاً بشقيقة برناردو، ماريا (ريتشال زغلر) لا أحد يستطيع فعل شيء لوقف حبّهما. تبدأ ماريا وطوني الاجتماع سراً ويخطّطان للهروب. وفي الوقت نفسه، يحدّد «الجتس» و«الشاركس» موعداً للنزال بينهما، ومن يفوز، يسيطر على الشوارع. ترسل ماريا، طوني لإيقاف القتال والانتهاء من العنف، ولكن كلّ شيء يسير بشكل خاطئ وتضرب المأساة الجميع حتى النهاية المؤلمة والمفجعة.

الفيلم الجديد يدور في بيئة أكثر تشويقاً، ممّا يجعل حرب العصابات هنا أكثر واقعية. رسم سبيلبرغ الخطوط ذاتها التي لا تزال تشكّل أسباب المواجهة: الهجرة، استحالة التعايش السلمي، الفقر والعنصرية وتدمير الأحياء الفقيرة لبناء مبانٍ طويلة لسكن الكاميرا تطفو على إيقاع النغمات الموسيقية وتصميم الرقصات، في كل ثانية بسهولة ومرونة. التناقض بين المنطقتَين تتحدّد من خلال رمزيّة اللّون: الأبيض والأزرق البارد لـ «الجتس»، والأحمر لـ «الشاركس». ولكن هم لا يدرون أنّهم يشكّلون معاً العلم الأميركي.

في «قصة الحي الغربي»، استحوذ سبيلبرغ على مشاعرنا. خطوة واحدة فقط تفصل القتال عن الغناء، عن الرقص، عن ممارسة الحب. الأجساد في الفيلم تتفاعل مع بعضها. خطوة واحدة تفرق بين المشي والركض والقفز. أصوات الأجساد تُصدر موسيقى مع كلّ حركة وخبطة. المشاهد الغنائية والراقصة حيوية، من الجميل إعادة سماع أغنية I Feel Pretty و America. أراد سبيلبرغ الاستحواذ على المشاعر والقلب، لا العقل،

> الكاميرا تطفو على إيقاع النغمات الموسيقية وتصميم الرقصات

ونجح في ذلك. لم يجرؤ على إعادة كتابة الفيلم مرة أخرى، لكنه يعلم أنّ أصداء القصة عن العنصرية والعنف ما زالت مسموعة وراهنة. سبيلبرغ عاشق للسينما، كطفل أعاد «قصة الحي الغربي» إلى الشاشة الكبيرة. أعادها بالتقنيات الحديثة (التصوير والصوت)، واستعملها لبعث الكلاسيكية من جديد، وليس لإنجاز لفيلم عصري، وهذا لشيء عظيم. تأثرنا بإيمانه المطلق بالفن السابع. بعد ساعتين ونصف الساعة، سوف يجعلك مؤمناً بها مرة أخرى.

West Side Story
في الصالات

الأخبار
al-akhbar
الإثنين 13 كانون الأول 2021 العدد 4512

أحد صنّاع «عشرة عبيد صغار» ترك بصمته في ذاكرة التلفزيون

ناجي معلوف... حياة مثقلة بالخيبات والنجاحات

خليك الحاج علي

رحل رجل المسرح والشعر. ناجي إسبر معلوف، ابن نيحا البقاعيّة، أسدل يوم 11 من كانون الأول (ديسمبر) الستارة على الفصل الأخير من حياته، التي كانت صاخبة ومثقلة بالتعليم والتمثيل والإخراج المسرحي، وكتابة الدراما التفزيونيّة والتمثيل، والإنتاج الشعري الغزير، بعدما هجر العمل المسرحي، في انتظار أن يعود الجمهور، إلى المقاعد الفارغة، في فضاءات بيروت. علّق آماله على زيادة وعي الثقافة الجماهيريّة، والذّائقة الفنيّة. لكنّه غاب، ولم يتحقّق ذاك الحلم... معلوف الذي لم يعرف من الوسط الفني إلاّ الجحود وقلّة الوفاء، بحسب تعبيره في لقاءاته، خلّف وراءه «عشرة عبيد صغار» الذي أحدث خرقاً في مشهد الدراما التلفزيونيّة اللّبنانية في السبعينيّات، بعدما كرّس اللّغة المحكيّة للمرة الأولى على تلفزيون لبنان، قبل أن يتم إقصاؤه، بحسب ما يتناول المقربّون منه، شأنه شأن كثيرين عملوا معه.

أتى ناجي معلوف، بالتزامن مع الزّمن الذهبي للمسرح في لبنان. بدأ عمله في أواخر ستينيّات القرن الماضي، منحدراً من عائلة ذوّاقة للفن، والموسيقى والشعر. فكان بيت «الحنين» أشبه بصالون ثقافي، وملتقى فني. تخرّج في مطلع السبعينيّات من الجامعة اللبنانية، في معهد الفنون الجميلة (قسم المسرح). تتلمذ على يد المخرج اللبناني الراحل أنطوان ريمي. وفي عام 1996، قال كلمته الشهيرة: «باي باي مسرح» وفق ما يذكر في إحدى مقابلاته التلفزيونية. هجر الخشبة، كأنّه نفّذ عصياناً. يذكر المسرحي اللّبناني الشهير فائق حميصي، أحد أقرب أصدقائه، أنّ معلوف كان مسؤولاً عن المسرح التربوي، وأسهم في لجنة إعداد «منهج مادة المسرح» في المركز التربوي عام

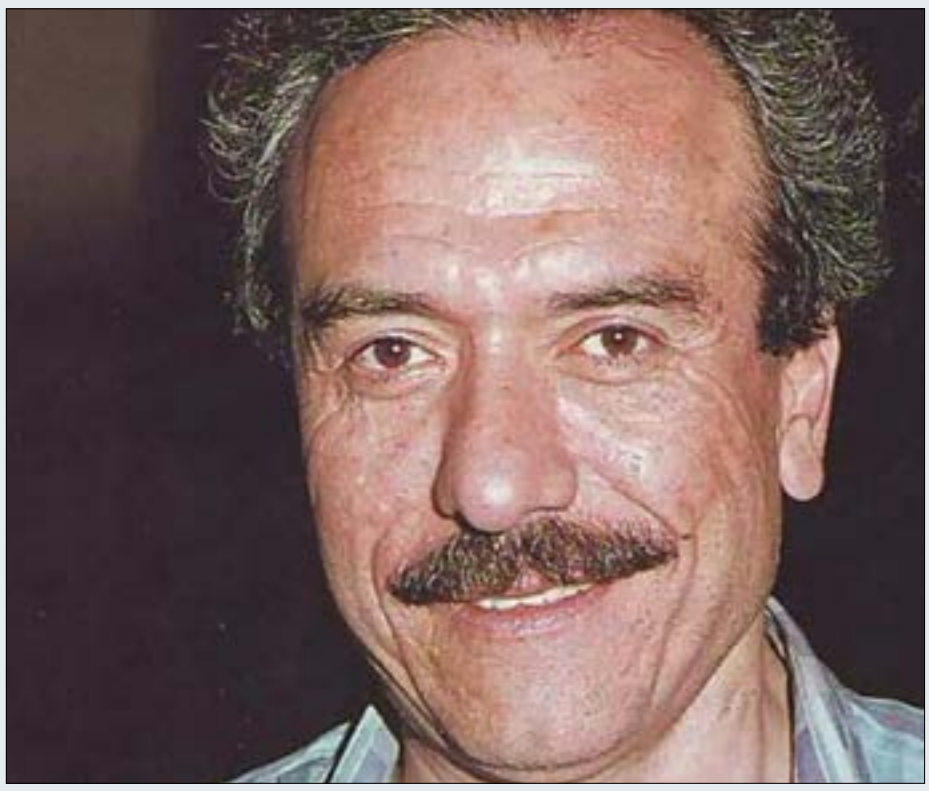

1997. لم تقف إسهاماته عند هذا الحدّ، بل كان مدرّساً أكاديميّاً، في عدد من الجامعات بما فيها الجامعة اللبنانية. كان ضليعاً في تعليم «فن الكتابة المسرحية»، و«التمثيل». شغله الشاغل تكريس المبادئ العامة للمسرح، من دراسة الشخصية، وتقنيّات الممثّل الأساسية. حوّل صفوفه إلى ورشة فكر وتساؤلات عن الوجود، والواقع، وكينونة الإنسان. حمل الإنسان، في فلسفة عقائدية خاصة به، وكرّس حياته لها. مشكلة المسرح اللبناني، برأيه، كانت ولا تزال «الفقر». إذ لا يُمكن العمل في الشّأن المسرحي، من دون إنتاج ودعم، وتكريس ثقافة الحضور الجماهيري في الصالات. لكن «المسرح اللبناني غاب عن الوعي».

من أبرز المسرحيات التي شارك فيها كتابة أو تمثيلاً: «وصية كلب» (إخراج لطيفة ملتقى)، وغيرها. كما لعب دوره كمخرج في مسرحيات عديدة منها: «لعب الفأر»، «جورج الخامس»، «فُقرا بفُقرا»، و«كرمال المحروس». أما أحد أبرز الأعمال المسرحية التي شارك فيها، وكانت علامة مضيئة في مسيرته المهنيّة، فكانت مسرحية «كذلك على الأرض»، التي مثّلت لبنان في «المهرجان الفرنكوفوني» في الكيبيك، في كندا عام 1974. يستذكر حميصي، معلوف البارع على الخشبة، الذي تمّ إقصاؤه عن التمثيل، «ولم نرَ نصوصه المكثّفة، على الشاشة، لأنّهم فضّلوا تلاميذ عليه». ويُضيف حميصي: «رحل غاضباً، لكنه لم يحن رأسه».

على صعيد الدراما التلفزيونية، كانت أفكاره غزيرة. المحطة البارزة في حياته «عشرة عبيد صغار» الذي أشرف على إعداده رائدا المسرح اللبناني، أنطوان ولطيفة ملتقى. يقول معلوف في حياته، إنّ المسلسل الذي شارك فيه، ردم هوة في الدراما التلفزيونية التي كانت تقدم بالفصحى العربية. سعى معلوف جاهداً لتحويل السيناريو إلى لغة محكيّة، ولاقت خطوته صدى عربياً يومها. أما مسلسل «قصص حب»، فكان نقلة نوعية أيضاً على صعيد الشاشة الصغيرة. اختار معلوف يومها، تبديل الممثّلين في كلّ حلقة، ومعالجة حبكة درامية مختلفة في كل حلقة تبث على تلفزيون لبنان. كرّس إذاً، خبراته في صياغة السرديات الشعبية، والقصص، والأفكار، بلغة محكيّة قريبة إلى المشاهد. حتى إن أعماله الشعرية قدّمها باللّغة نفسها. حوالى 450 قصيدة ودواوين شعرية لم يرَ بعضها النورَ بعد. «شوية حنين» كانت القصيدة الأقرب إلى قلبه. «قلّة قرأت شِعري... لمين بدي اطبع». هذا ما كان يقوله في جلساته. لم يعتد تقديم شعره بالإطار الكلاسيكي للأمسيات الشعرية، بل غنّت آمال طنب أشعاره في الأمسيات البقاعية. «مش مسموح، جروح الروح، تعبر إلا بالهمس». عبر ناجي معلوف إلى مكان بعيد، استراح بعد حياة مثقلة بالخيبات، والنجاحات، على حد سواء.

فرح العيد... مع ثلاثي «رند»

في 22 كانون الأوّل (ديسمبر) الحالي، تحيي فرقة «رند» (الصورة) اللبنانية أمسية ميلادية في كنيسة القدّيسة ريتا في سنّ الفيل. في السهرة المرتقبة، تقدّم الفرقة التي تأسّست في عام 2013 على يد الأشقاء الثلاثة يوسف وليلي وجمال أبو حمد، مجموعة من التراتيل والأغاني الميلادية المعروفة بلغات عدّة. ومن المعلوم أنّ «رند» ثلاثي عاشق للفن والموسيقى البعيدة عن الاستهلاك والسرعة والألحان المكرورة والنصوص المتشابهة التي تكاد لا تصمد في الذاكرة إطلاقاً، وفي رصيده مروحة واسعة من الأعمال الخاصة، آخرها أغنية «حكي ما نقال» الصادرة في تشرين الأوّل (أكتوبر) الماضي.

أمسية ميلادية مع فرقة «رند»: الأربعاء 22 كانون الأوّل ـ الساعة السابعة والنصف مساءً ـ كنيسة القدّيسة ريتا في سنّ الفيل (قضاء المتن).

تغيّر المناخ لماذا يغيّبه الإعلام؟

يدعو مركز الأبحاث في كلية الإعلام في «الجامعة اللبنانية»، في 21 كانون الأوّل (ديسمبر) الحالي إلى حضور حوار عبر «مايكروسوفت تيمز» حول «تغيّر المناخ: الأزمة التي لا يتحدّث عنها الإعلام». يشارك في اللّقاء الافتراضي المرتقب كلّ من: الأستاذ والباحث في كليّة الزراعة والعلوم الغذائيّة في «الجامعة الأميركية في بيروت» رامي زريق، أستاذة الإعلام في كلية الإعلام في «الجامعة اللبنانية» مهى زراقط (الصورة) والزميل حبيب معلوف. وسيتولّى الأكاديمي راغب جابر مهمّة إدارة الحوار.

حوار حول «تغيّر المناخ: الأزمة التي لا يتحدّث عنها الإعلام»: الثلاثاء 21 كانون الأوّل ـ الساعة الخامسة مساءً ـ عبر منصة «مايكروسوفت تيمز» (رابط المشاركة متوافر على موقعنا)

كلاسيكيّات ميلاديّة في «الأنطونيّة»

إلى جانب الهدايا والزّينة، تشكّل الموسيقى والأناشيد التقليديّة أساس الأعياد. في هذا الإطار تُقام أمسيات عدّة في بيروت والمناطق هذه الفترة، من بينها تلك التي تنظّمها «الجامعة الأنطونية» (بعبدا) يوم الإثنين المقبل في «كنيسة سيّدة الزروع» في حرمها. تتمحور الأمسية الإنشادية حول باقة من الكلاسيكيّات الميلاديّة المعروفة وتحمل عنوان Sing Along، **Best of Christmas. وفيها، نسمع إنشاداً جماعيّاً من «جوقة الجامعة الأنطونية»، وإفرادياً من السوبرانو ميرا عقيقي والميتزو ـ سوبرانو غرايس مدوّر والتينور شارل عيد والباريتون سيزار ناعسي، مع مرافقة موسيقيّة يتولاّها عازف البيانو مارك كرم، في حين يقود المجموعة الأب توفيق معتوق (الصورة). تجدر الإشارة إلى أنّ الأمسية مجّانية ومفتوحة للعموم، مع الأخذ في الاعتبار التدابير الوقائيّة المعروفة تفادياً للإصابة بفيروس كورونا.**

أمسية إنشادية ميلادية بقيادة الأب توفيق معتوق: الإثنين 20 كانون الأوّل (ديسمبر) الحالي ـ الساعة السابعة والنصف مساءً ـ «كنيسة سيدة الزروع» (الجامعة الأنطونية ـ بعبدا). الدخول مجاني. للاستعلام: 05/927000

Aiag Red Right يبعثون روح الجاز

يوم السبت المقبل، تقدّم فرقة Red Right بالتعاون مع الفنانة اللبنانية Aia (الصورة) حفلة في «أونوماتوبيا ـ الملتقى الموسيقي» (الأشرفية ـ بيروت). في السهرة المنتظرة، سيستمتع الجمهور بباقة منوّعة من الأغنيات الأميركية الكلاسيكية الراسخة في الذاكرة إلى جانب أخرى معاصرة ستتم تأديتها «بروح الجاز». يُحيي الحفلة كلّ من: آية حيدر (الصورة ـ غناء)، جو عواد (غيتار)، توفيق فخري (باص) وكيفين صفدي (درامز). يعود ريع هذا النشاط لدعم برنامج «أونوماتوبيا» لتطوير المهارات الموسيقيّة.

حفلة Red Right وAia: السبت 18 كانون الأوّل (ديسمبر) الحالي ـ الساعة السابعة والنصف مساءً ـ «أونوماتوبيا ـ الملتقى الموسيقي» (السيوفي ـ الأشرفية). للاستعلام: 01/398986

الإثنين 13 كانون الأول 2021 العدد 175
Lundi 13 Décembre 2021 no175

الأخبار

رأس المال

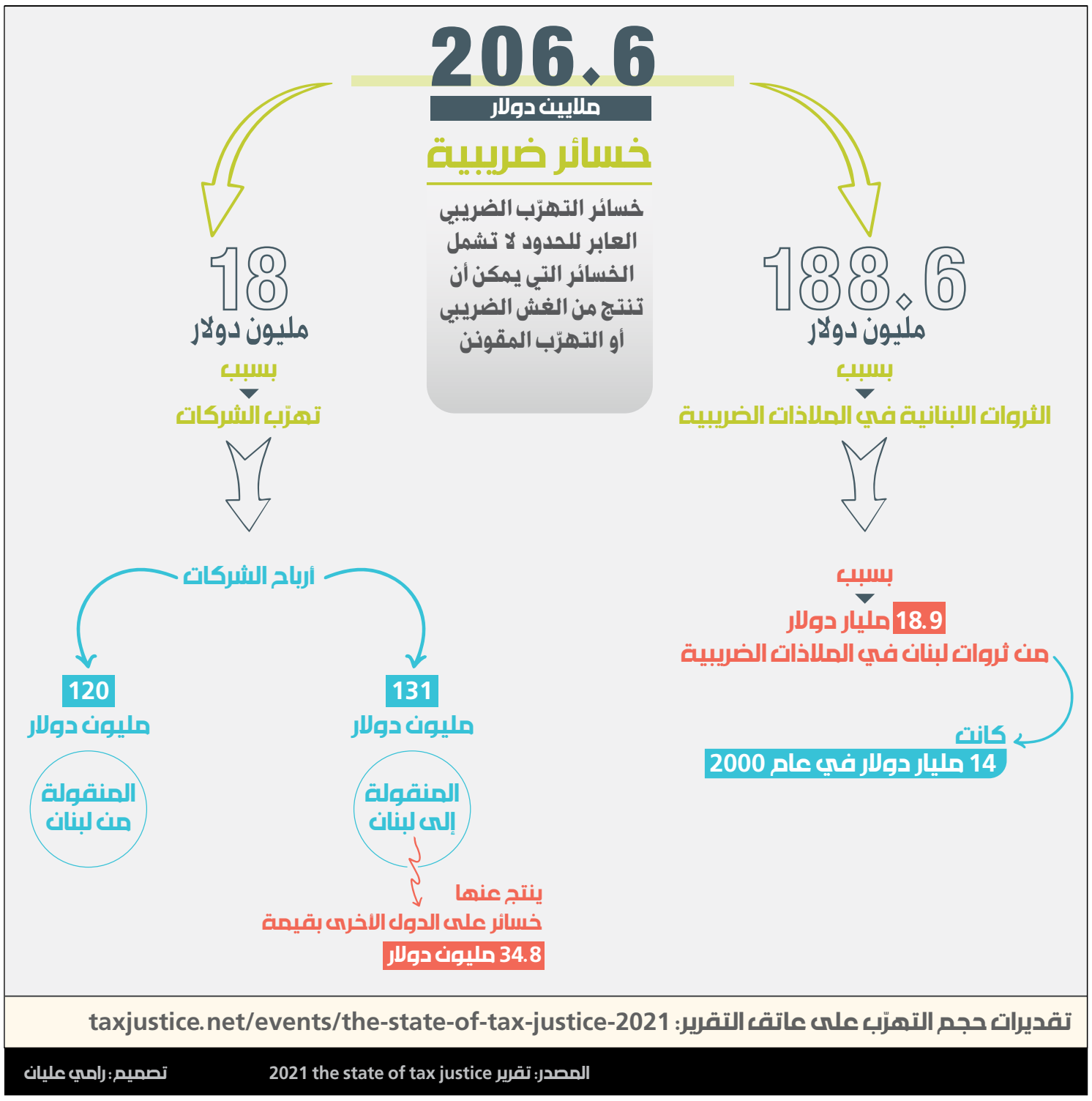

تقديرات حجم التهرّب على عاتق التقرير: taxjustice.net/events/the-state-of-tax-justice-2021

المصدر: تقرير 2021 the state of tax justice تصميم: رامي عليان

في العدد

02
حسن شرّي
لكي لا يُقوَّض الأمن الاجتماعي

03
ماهر سلامة
شبكات للزبائنيّة أم لدعم المجتمع؟

04
نور خليل رزق
تركّز متعمّد للدخل والعجز الضريبيّ

06
محمد مرعي
الفرق الرياضيّة تروّج للمنصّات الرقميّة

08
توفيق شمبور
انحرافات مصرفية أسّست للأزمة

ثروات لبنانيّة متهرّبة من الضريبة

يُمكن النّظر إلى التهرّب الضريبي من زوايا عدّة مختلفة عن بعضها؛ هناك تهرّب من تسديد الضريبة بواسطة الرّشوة والتّزوير والتلاعب بالبيانات المالية، وهناك تهرّب محميّ بقوانين وأنظمة تحافظ على استمراريّتها الطبقة الحاكمة بشراكتها مع أصحاب الرساميل، وهناك تهرّب عابر للحدود يرتبط بتنافسيّة الدول لاستقطاب الثروات. هذه الأخيرة هي الزّاوية التي على أساسها يحتسب تقرير «حالة اللّامساواة 2021»، التهرّب الضريبي في لبنان مقدّراً بأن الخسائر الضريبيّة بلغت 206 ملايين دولار مقارنة مع 145مليون دولار في السنة الماضية. لكن هذا الرقم يأتي من التهرّب العابر للحدود الذي يُمارسه الأفراد بشكل أساسي من خلال تهريب ثرواتهم إلى الخارج.

93% من حجم هذا التهرّب بالمعنى الذي يتحدّث عنه التقرير الصّادر في تشرين الأول 2021، مصدره الأفراد اللّبنانيون. فلدى هؤلاء ثروة تمّ تهريبها إلى الخارج مقدّرة بنحو 18,9 مليار دولار مقارنة مع 14,5 مليار دولار في التقرير نفسه الصادر في 2020. خلال 12 شهراً فقط، ازدادت قيمة ثروات الأفراد اللبنانيّين في الخارج بنحو 4,4 مليارات دولار أو ما يوازي 30,3% في سنة واحدة. المُثير للعجب، أنّه كيف يُمكن أن تزداد ثروات اللبنانيّين في الخارج في عزّ جائحة «كورونا» التي اجتاحت العالم و«كرسحت» اقتصاداته، وفي قلب أزمة محليّة تُصنّف بأنها الثالثة في مؤشّر «الأكثر شدّة» من بين الأزمات التي شهدها العالم منذ القرن التاسع عشر؟ بمعنى آخر، كيف حصل الأفراد على هذه الثروة في هذا الوقت القصير إذا لم يكن ممكناً تحقيق أرباح كبيرة في الخارج، ولم يكن سهلاً الصمود في الداخل؟

الإجابة تأتي في التقرير أيضاً بشكل غير مباشر. إذ يُشير إلى أن القناة المعتمدة، أو التي تمثّل النسبة الأكبر من التهرّب الضريبي العابر للحدود هي الاستثمارات الماليّة. ففي ظلّ الجائحة انهمكت اقتصادات الدول في طباعة الأموال وضخّها في الأسواق ما أدّى إلى تضخّم سريع في أسواق الأسهم والسّندات والعملات المشفّرة وسائر الاستثمارات المتوافرة في الأسواق المالية، لكن في لبنان كانت هناك قصّة أخرى يكتبها مصرف لبنان من خلال طباعة الأموال وضخّها في السوق المحليّة وتوزيع الدولارات القليلة المتوافرة في احتياطاته على المحظيّين. المصارف نالت حصّة وافرة من هذه الأموال، إذ حصلت من مصرف لبنان على تحويلات بقيمة 8 مليارات دولار، ثم انتقل تبديد الاحتياطات إلى عمليّة دعم استيراد السلع الأساسية من محروقات ودواء وسواها. باختصار، تقلّصت الاحتياطات بالعملات الأجنبية منذ مطلع عام 2019 لغاية أيلول 2021 بقيمة 20,4 مليار دولار. فقد كان المصرف المركزي في لبنان يملك احتياطات بالعملات الأجنبية بقيمة 39,3 مليارات دولار في كانون الثاني 2019، إلّا أنّ هذه الاحتياطات انخفضت إلى 18,8 مليارات في أيلول 2021. ومن ضمن هذه الاحتياطات هناك سندات خزينة بالعملة الأجنبية بقيمة 5,03 مليارات دولار، وأُضيف إليها أخيراً 1,1 مليار دولار هي عبارة عن حقوق السحب الخاصة التي حصل عليها لبنان من صندوق النقد الدولي في إطار برنامج مساعدة البلدان على تخطّي تداعيات جائحة «كورونا». كما يجب أن يُقتطع من هذه الأموال مبلغ مليار دولار مقدّرة بفواتير غير مدفوعة في إطار عمليّة الدعم. عملياً، الاحتياطات الباقية القابلة للاستعمال، وفي حال اعتبرنا أن مصرف لبنان يصرّح عن أرقام حقيقيّة لا التزامات مترتّبة عليها، فإنها تقدّر بنحو 13 مليار دولار في نهاية أيلول، وهي تدنّت حكماً في الشهرين الأخيرين.

يُمكن البناء على هذه التطوّرات الخارجية والمحليّة، للاستنتاج بأن ثروة اللبنانيّين المهرّبة إلى الخارج بواسطة القطاع المالي والاستثمارات المالية، زادت بقيمة 4,4 مليارات دولار خلال 12 شهراً بين موعد صدور التقرير الأول في تشرين الأول 2020 وموعد صدوره في تشرين الأول 2021.

في مجال التهرّب من الضرائب العابر للحدود، ليس هناك مجال واسع أمام الشركات. فالشركات التي كانت تستفيد من نظام السرية المصرفية في لبنان، والتي تستفيد من حالة الفوضى والغشّ الضريبي عبر الرشوة والتزوير والتلاعب بالبيانات، فضلاً عن بنية قانونية تشجّع التهرّب المقونن، لن تهرب إلى الخارج حيث ستكون خاضعة لضوابط أكبر ومعدّلات ضريبة أعلى. لذا، فإن التقرير يقدّر بأن الشركات اللبنانيّة تحوّل أرباحاً إلى الخارج بقيمة 120 مليون دولار فقط.

بهذا المعنى، يصبح واضحاً أن ثروة الأفراد تكوّنت من تحقيق الأرباح في الداخل وتحويلها إلى الخارج عبر القنوات المالية، لتصبح في عهدة مديري الثروات في البلدان التي أنشأت أنظمة لحماية التهرّب تحت مسمّى «الملاذ الضريبي». نسبة التهرّب الأكبر في لبنان تذهب في ثلاثة اتجاهات: الولايات المتحدة الأميركية، بريطانيا، فرنسا.

*** يجب الأخذ في الاعتبار عند قراءة أرقام التهرّب الضريبي العابر للحدود، أنه لا يحتسب عمليات الغشّ الضريبي، ويستند إلى معدّلات الضريبة المعمول فيها محليّاً مقارنة مع ما هو معمول في الخارج حيث المعدّلات أعلى وتصاعديّة في بلدان كثيرة.**

لبنان وصندوق النّقد الدولي
لكي لا يُقوّض الأمن الاجتماعي

تُعلّمنا حكمة الحياة أنّه من الأفضل للشمعة أن تفشل بشكل تقليدي على أن تنجح بطريقة غير تقليدية

جون مينارد كينز في كتابه «النظرية – العامة للتوظيف والفائدة والنقد»

حسن شري *

لم تنفكّ أوساط المجتمع اللّبناني، مؤخراً، تستحضر اسم صندوق النّقد الدّولي في إشارة إلى ضرورة استقدام خُزمة دعم مالي من المجتمع الدولي تُؤثر إيجاباً في تصنيف البلاد الائتماني وتُعيد ثقة المستثمرين بالاقتصاد، فتُسهم في الحدّ من تفاقم الأزمات الاجتماعية والاضطرابات في الاقتصاد الكلّي.

ومن نافل القول أنّ شرائح واسعة من المجتمع في لبنان لديها مخاوف من أيّ شراكة مُرتقبة مع الصندوق، فهي ترى فيه مؤسّسة يطغى عليها طابع التّبشير بالسّلامة الماليّة، فتُروّج لمسار تقشّفي في الاقتصاد غالباً ما يُثقل كاهل ليس فقط ذوي الدخل المحدود، بل أيضاً الطبقة الوسطى التي تُمثّل القلب النابض للاقتصاد، والمحرّك الرئيسي للمجتمع كونها تلعب دوراً رئيسياً في تأمين التوازن الاقتصادي والاجتماعي، ووُجودها هو بمثابة قاطرة للتنمية والعدالة الاجتماعيَتَيْن.

على أن الدور المُناط بالصندوق، والآثار الاقتصاديّة والاجتماعية المُترتّبة على الشراكة معه، غالباً ما تتّسم بالضبابيّة، وكثيراً ما يُساء فهمها.

اليوم، وبعدما أعلنت وزارة الماليّة اللّبنانيّة استئناف المفاوضات مع الصندوق من أجل التوصّل إلى اتّفاق من شأنه أن يُطلق العنان للدّعم المالي من المجتمع الدولي، لا بدّ من إطلاق نقاش حول ما إذا كانت المخاوف المُتعلّقة بهذه الشراكة مُبرّرة. فنظراً إلى المقاربة التقشّفية التي تتّصف بها برامج الصندوق، تجدر الإشارة إلى أنّ أكثر من نصف المواطنين والمواطنات في لبنان هم غير منضوين تحت أيّ مظلّة من مظلّات الحماية الاجتماعية، حتّى أنّ القوى العاملة التي يشملها الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي، والصناديق التّابعة لنقابات المهن الحرّة ونقابة المعلّمين، هي باتت اليوم مُجرّدة من الحماية الاجتماعية، لا سيّما التغطية الصحّية، بعدما شهدت الصناديق ذات الصّلة – أي المدّخرات الاجتماعية الإلزامية – إفلاساً نتيجة سطوة أصحاب المصارف عليها، وبمباركة من الحلقة الطائفية – أي أمراء الحرب والطوائف.

صندوق النّقد الدولي: ماهيّته والوظائف المنوطة به

أنشئ صندوق النّقد الدولي عام 1944، في مؤتمر بريتون وودز جزاء اتّفاق دولي حول إطار للتّعاون الاقتصادي في مرحلة ما بعد الحرب العالميّة الثانية، ويُمكن من خلاله منع تكرار كارثة الكساد الكبير التي وقعت في ثلاثينيّات القرن الماضي. ويهدف صندوق النّقد بشكل أساسي إلى تعزيز سلامة الاقتصاد العالمي من خلال تصحيح اختلالات موازين المدفوعات التي تتعرّض لها البلدان. ومن أجل تحقيق هذا الهدف، يقوم الصندوق بجملة من المهامّ، أبرزها:

- أولاً، تقديم المشورة للدول الأعضاء بشأن السياسات الماليّة والنقديّة. وغالباً ما تَتّخذ هذه المشورة شكل توصيات رئيسيّة في تقارير قطرية سنويّة يعدّها الصندوق.
- ثانياً، توفير المساعدة الفنّية للحكومات والمصارف المركزيّة في مختلف المجالات مثل السياسات الماليّة والنقديّة، وسياسات أسعار الصرف، بالإضافة إلى السياسات الضريبيّة، والإحصاءات الرسميّة.
- ثالثاً، تقديم قروض بالعملات الأجنبيّة إلى الدول الأعضاء التي تواجه عجزاً كبيراً في موازين مدفوعاتها، ونقصاً حاداً في احتياطاتها من العملات الأجنبيّة الضروريّة للوفاء بقيمة ما تستورده من الخارج، والتي هي في الوقت نفسه تلجأ إلى صندوق النّقد بهدف الاقتراض بعدما تكون قد فشلت في الحصول على قروض جديدة من الدّائنين التجاريّين.

اللّافت هو أن المخاوف المرتبطة بالشراكة مع الصندوق تتعلّق تحديداً بالمهمّة الثالثة، أي التمويل. ذلك أنّ القروض التي تحصل عليها الدول المُقترضة تأتي مشروطةً بحزمة من سياسات إصلاحيّة للاقتصاد الكلّي، يُصطلح عليها اسم برامج التثبيت والإصلاح الهيكلي.

منظور تاريخي لتطوّر المشروطيّة

توسّعت مشروطيّة صندوق النّقد الدولي منذ إنشائه. ففي العقود الثلاثة التي تلت انتهاء الحرب العالميّة الثانية، حافظ الصندوق على درجة معيّنة من الحياد الاقتصادي. وكانت شروط الإقراض مبنيّة على اعتبارات ماليّة صرف وبعيداً عن أيّ مسعى لتعديل الأهداف الاقتصاديّة والاجتماعيّة للبلدان المُقترضة، فعلى سبيل المثال، اشترطت قروضه إصلاحات محدودة ركّزت حصريّاً على التّخفيف من عجز الميزانيّة، وتحقيق استقرار سعر الصّرف. لكنّ الصندوق كان يُبقي للبُلدان المُقترضة حرّية اختيار السياسة الاقتصاديّة الملائمة، وأدواتها، لغرض الإصلاح.

غير أنّ الدّور الحيادي للصندوق انقلب رأساً على عقب بعد انهيار نظام بريتون وودز في أوائل السبعينيّات. فمنذ ثمانينيّات القرن الماضي، أخذ الصندوق يوسّع نطاق مشروطيّته التي باتت تشمل طيفاً واسعاً من المجالات السياسيّة، منها تحرير علاقات العمل، وتحرير التجارة والقطاع المالي، وخصخصة الأصول المملوكة للدولة، بالإضافة إلى إعادة هيكلة النّظم الضريبيّة، والتشريع لاستقلاليّة البنك المركزي. وبذلك، فإن التمويل الخاص بصندوق النقد بات يحمل في طيّاته بُعداً سياسياً واجتماعياً.

مشروطيّة الصندوق في الدول العربية

اللّافت هو اتّساع نطاق المشروطيّة في المنطقة العربيّة منذ عام 2011. فقد بلغ عدد الشروط المرتبطة بتمويل الصندوق للدول العربيّة بين عامَي 2011 و2014 نحو 331 شرطاً، فيما بلغت قيمة القروض لهذه البلدان 15,43 مليار دولار أميركي خلال الفترة الزمنيّة نفسها. ومن المؤكّد أنّ عدد الشروط قد ارتفع أضعافاً في المرحلة التي تلت عام 2014، لأنّ دولاً عديدة في المنطقة، ولا سيّما المغرب ومصر والعراق والأردن وتونس، قد حصلت على قروض من الصندوق في عام 2016.

وإذا قمنا بفحص هذه الشروط، لوجدنا أنّها تشتمل على إصلاحات إلزاميّة في عدّة مجالات، هي جملتها (انظر الرّسم البياني): خفوضات كبيرة في النفقات الحكومية، توسيع القاعدة الضريبيّة مع فرض ضرائب جديدة لا سيّما غير المباشرة منها، تحقيق الاستقرار في سعر الصرف مع تبنّي معدّلات فائدة أعلى، تحرير التّجارة من خلال إزالة الحواجز غير الجمركيّة، تحرير قوانين الملكيّة، إلغاء قيود علاقات العمل كما القيود الماليّة، وخصخصة الشركات المملوكة للدولة.

لبنان وآفاق الشراكة مع الصندوق

بالعودة إلى الحالة اللّبنانيّة، إنّ اللجوء إلى صندوق النّقد الدّولي من أجل معالجة تداعيات الأزمة الاقتصاديّة والماليّة غير المسبوقة، هو عبارة عن مغامرة غير معلومة النتائج. ذلك أن الموقع التفاوضي للبنان صعبٌ جدّاً، إذ لا يوجد فريق مُفاوض منسجم، ولا رؤية واضحة تحتكم إليها المفاوضات. ويعود ذلك إلى غياب تقديرات موحّدة للخسائر الماليّة وكيفيّة توزيعها على الفاعلين الاقتصاديّين. فما إعلان مصرف لبنان تحديد سعر صرف جديد للسحب من الودائع الدولاريّة باللّيرة اللّبنانيّة عند 8000 ليرة للدولار إلّا حلقة جديدة من مسلسل الخصم القسري للدين – أو ما يُصطلح عليه «قص الشعر» (Haircut) – المُستمرّ إلى حين أن يتم التوافق على أرقام واضحة للخسائر وكيفيّة توزيعها طالما أن المعركة الحقيقيّة تتمحور حولها.

ولم يكن لينجح أصحاب المصارف في تمديد المدّخرات الاجتماعية وأموال المودعين لولا وجود واقع قوامُه أن القيّمين على الشأن العام في لبنان يفتقرون إلى الجرأة والإرادة للتفاوض على حماية المجتمع ومنع تبديد موارد الدولة التي تعود ملكيّتها إلى الشعب.

يُقال: لربّما تضع المفاوضات لبنان أمام عمليّة تبادل غير عادل للأثمان. فما يحصل اليوم هو مؤامرة مُحكمة من قبل الحلقة المالية – أي أصحاب المصارف وحاكميّة المصرف المركزي – والحلقة الطائفية لتحميل الخسائر التي راكمها النظام المصرفي للمالية العامة، فتأتي عملية تبادل الأثمان على حساب الناس.

انطلاقاً من هنا، ولكي لا تكون النتيجة تقويضاً للأمن الاجتماعي للمواطنين والمواطنات، فإن المرحلة الحاليّة تتطلّب وضوحاً في الرؤية والخطاب، وتقتضي الوقوف بصلابة بوجه ترويض المجتمع. وتستوجب المرحلة أيضاً مواجهة أي مسار تفاوضي لا يستثني القطاعات الأساسيّة، وخصوصاً التغطية الصحيّة والتعليم الأساسي، من مقتضيات خفض الإنفاق في إطار سياسات التثبيت والإصلاح الهيكلي. لذا، فإنّ أيّ شراكة مرتقبة بين لبنان وصندوق النقد الدولي لا تُراعي الأولويات المذكورة سترتّب عليها في الغالب إشكاليّة تتعلّق بتجريد المجتمع من أبرز حقوقه، ومن أهم مُقوّمات صموده، فتضع نفسها في حالة من الخصومة مع المجتمع ومعنا.

* أستاذ جامعي في العلوم الاقتصادية

توزيع المشروطية في المنطقة العربية بحسب النطاق السياسي
(نسبة لمجمل عدد الشروط لفترة 2011 - 2014)

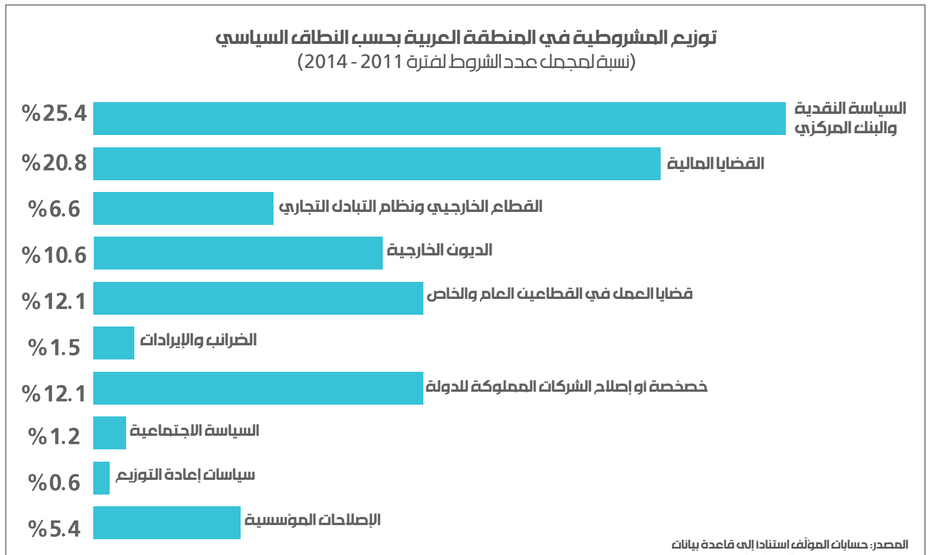

المصدر: حسابات المؤلف استنادا إلى قاعدة بيانات مرصد صندوق النقد الدولي

> **تستوجب المرحلة مواجهة أيّ مسار تفاوضيّ لا يستثني القطاعات الأساسيّة وخصوصاً التّغطية الصحيّة والتعليم الأساسي، من مقتضيات خفض الإنفاق في إطار سياسات التثبيت والإصلاح الهيكلي**
>
> **المرحلة الحاليّة تتطلّب وضوحاً في الرؤية والخطاب، وتقتضي الوقوف بصلابة بوجه ترويض المجتمع**

تقرير

منذ عقود، تعمد السلطة السياسية في لبنان إلى إهمال إنتاج أي نوع من شبكات الأمان الاجتماعي لحماية الأفراد والأسر من مخاطر انعدام الأمن الغذائي والصحي والمعيشي. وخلال هذه الفترة، اقتصر الأمر على نوع من الحماية تتيح الاستغلال الزبائني والاستنسابي. انكشفت هشاشة الأمر خلال الأزمة الأخيرة إلى درجة تخلّي الدولة عن مهامّها بسبب شحّ الموارد الذي أهدر قسماً كبيراً بدلاً من استخدامها لبناء شبكة حماية اجتماعية تكون قادرة على انتشال اللبنانيين من مخاطر الفقر المتعدّد الأبعاد

شبكات للزبائنيّة أم لدعم المجتمع؟

ماهر سلامة

يختبر المقيمون في لبنان وضعاً اجتماعياً مُزرياً سببُه وجود شبكة حماية اجتماعية مهترئة لا تشمل جميع اللبنانيين وغير قادرة على الاستمرار في العمل خلال الأزمات. فعلى الصعيد الصحّي، فإن الشبكة القائمة عبر المؤسّسات الضامنة المختلفة، لا تغطّي أكثر من 50% من اللبنانيين، ما نقل الوضع الصحّي من وضع سيّئ قبل الأزمة إلى وضع كارثي بعدها. وعلى الصعيد الغذائي والمعيشي، حُصر الأمر بتقديمات نقدية شهرية زهيدة للعائلات الأكثر فقراً وفق آلية معرّضة للاستغلال السياسي وتدور الشبهات حول معاييرها، لا بل أصبحت هذه التقديمات بلا قيمة بعد تدهور قيمة الليرة. والأمر نفسه ينطبق أيضاً على التعليم والسكن والنقل وسواها. في النتيجة، يعيش اليوم أكثر من 80% من الشعب اللبناني في حالة الفقر المتعدّد الأبعاد، وفق تصنيف منظمة «إسكوا». هذا المؤشّر للفقر، لا يشمل احتساب المدخول الأسري فحسب، بل الخدمات التي تستطيع الأسر الحصول عليها من طبابة وتعليم وطاقة ومياه نظيفة وصرف صحّي. هذا الرقم يعني أن 80% من اللبنانيين لديهم نقص في بعدين على الأقل بمعزل عن درجة الفقر في كل بعد. وقد أصبح الاستشفاء والطبابة خدمات بعيدة المنال عن جزء كبير من الشعب اللبناني، بسبب ارتفاع كلفتها بشكل هائل، وغياب برامج الحماية التي يفترض أن تتنشل المواطن في هذه الحالات. كما تذكر تقارير «اليونيسف» أن 3 من أصل كل 10 أولاد في لبنان ينامون من دون طعام. وهذا منحى آخر يظهر مدى هشاشة نظام الأمن الاجتماعي في لبنان، الذي يفترض أن يكون دوره الأساسي خلال هكذا فترات.

> **يفترض أن تكون الحكومات جاهزة بشبكات أمان اجتماعية تحتوي صدمات الفئات الأكثر هشاشة أو الأكثر عرضة للانزلاق تحت خطّي الفقر والفقر المدقع**

وهذا الوضع الصعب يعاني منه اللبنانيون أيضاً في ما يخص الحصول على الطاقة الكهربائية التي تضاعفت أسعارها مع رفع الدعم عن المحروقات.

وفي أوقات الأزمات، عندما لا يكون هناك أي شبكات أمان تحمي الأسر من التداعيات على نوعيّة حياتهم وعلى أمنهم الغذائي والصحي، تكون الأسر مجبرة على تعديل في جدول الأولويات واتخاذ إجراءات استثنائية لمجاراة الأوضاع المعيشية في سبيل البقاء على قيد الحياة. هكذا تصبح المفاضلة بين التعليم والغذاء، تبدية الغذاء على تعليم الأولاد تصبح أمراً ذا أولوية. فمن الإجراءات المتخذة التخلّي عن الأمور التي تصنّفها الأسر أقل أساسية مثل الادّخارات والأصول والذهب والتعليم، وفي المقابل يصبح من الأولويات زيادة ساعات عمل أفراد الأسرة حتى لو كان ذلك عبر عمالة الأطفال، وصولاً إلى التخلي عن أجزاء من الغذاء اليومي، مثل التخلّي عن وجبات أو تقليل الكمية المستهلكة.

لتلافي الوصول إلى هذا الوضع، يفترض أن تكون الحكومات جاهزة بشبكات أمان اجتماعية تحتوي صدمات الفئات الأكثر عرضة للمخاطر، أي الفئات الأكثر فقراً وحاجةً، على أن يكون دعماً مقدّماً من الدولة حصراً تُرسم سياسته بحسب أهداف مقرّرة مسبقاً تُراوح بين احتواء تداعيات الأزمة ضمن المدى القصير والمنظر، وبين الأهداف الطويلة المدى مثل التخلّص من الفقر. وتكون هذه الشبكات جزءاً من استراتيجية إعادة توزيع الثروة من خلال جباية الضرائب بشكل تصاعدي.

نماذج من 4 دول

بيرو: من 7% إلى 20% من الناتج

نُقّد العديد من برامج شبكات الأمان الاجتماعي في بيرو بعد الصدمات الاقتصادية في مطلع التسعينيات مثل أزمة الـ«تيكيلا». قبل الألفية، كانت أهداف غالبية البرامج لتوفير حدّ أدنى مؤقت من الدعم لأولئك الواقعين تحت خط الفقر المدقع من دون الاهتمام بالاستراتيجيات الطويلة المدى لإدارة المخاطر والحدّ من الفقر عموماً. إلا أنه بعد الألفية، تحوّل تركيز الحكومة من البرامج إلى تنمية رأس المال البشري.

في عام 1998 كان إنفاق بيرو الاجتماعي يبلغ 7% من الناتج المحلي الإجمالي، 20% منه مخصّصة للخدمات الاجتماعية الأساسية. فهي واجهت الفقر الناتج من الأزمات المتتالية في التسعينيات من خلال برامج عدة متكاملة. فعلى سبيل المثال، يرعى الصندوق الوطني للتعويضات الاجتماعية وجبات الإفطار المدرسية، والإضاءة المنزلية، والملابس لأطفال المدارس، والبنى التحتية الاجتماعية والإنتاجية، وأنشطة دعم الإنتاج المنزلي. ويرعى البرنامج الوطني للمساعدة التغذوية تغذية طلاب المدارس، وغرف الطعام المجاني الاجتماعية، والأعمال المجتمعية الصغيرة، ودعم التسويق لأصحاب المشاريع الزراعية، بالإضافة إلى برامج التوظيف، التي تعمل مع وزارة الزراعة مثلاً، والهادفة إلى تحسين الأراضي الزراعية، وتوفير الحماية البيئية للزراعة المستدامة. بالإضافة إلى برنامج تطوير البنى التحتية الصحية والتعليمية في المناطق الريفية.

برامج طويلة الأمد في المكسيك

يُنظر إلى شبكات الأمان الاجتماعي في المكسيك على أنها آليات طويلة الأمد تهدف إلى مساعدة الناس على تحسين أوضاعهم والتخلص من الفقر وعواقبه. لهذا السبب، حصل تحوّل في أواخر التسعينيات من برامج تحويلات الدخل الخالصة إلى التحويلات المشروطة باستثمار المستفيدين في رأس المال البشري (برامج التنمية البشرية المستهدفة). كذلك، كان هناك تحوّل من دعم المواد الغذائية المعمّم نحو دعم المواد الغذائية الذي يستهدف الفئات المحتاجة. بالإضافة إلى برامج لتحقيق توازن أكبر بين المناطق الحضرية والريفية. وقد ترافقت هذه التغييرات مع زيادات مطّردة في الإنفاق الاجتماعي على مدى التسعينيات، حيث وصلت إلى حد أقصى تاريخي في عام 2000 بلغ 9,6% من الناتج المحلي الإجمالي. في الوقت نفسه، حدث تغيير كبير أيضاً في نقل المسؤوليات من الحكومة الفيدرالية إلى حكومات الولايات والبلديات. وأصبحت التحويلات الفيدرالية إلى حكومات الولايات والبلديات أكثر شفافية، وتم اتخاذ خطوات لتقليل السلطة التقديرية للوكالات الفيدرالية المسؤولة عن البرامج الاجتماعية، وزيادة الشفافية والمساءلة، وتقييم البرامج الاجتماعية بطرق أكثر منهجية.

محدودية إندونيسية

كانت البرامج التي تصنف جزءاً من شبكة الأمان الاجتماعي في إندونيسيا، محدودة جداً، لاعتقاد صانعي السياسات هناك بأن النموّ الاقتصادي سيكون كافياً للتخلّص من الفقر، وأنه لن تكون هناك حاجة إليها. إلا أن الأزمة الاقتصادية التي ضربت دول شرق آسيا في نهاية التسعينيات، أجبرت إندونيسيا على تحويل مواردها إلى هذا النوع من البرامج وفق الأهداف الآتية: 1) الحفاظ على الأمن الغذائي، 2) زيادة التوظيف، 3) الحفاظ على وصول الأسر إلى الخدمات الاجتماعية الأساسية.

أنفقت الحكومة في عام 1998 ما يوازي 7,8% من الناتج المحلي الإجمالي على البرامج الاجتماعية. معظم هذا الإنفاق كان على برامج غذائية مثل برنامج دعم الأرزّ. بالإضافة إلى برنامج لدعم المحروقات. وبالتوازي مع هذا الأمر قامت الحكومة بإنشاء برامج تهدف إلى خلق فرص عمل أنفقت عليها نحو 1% من الناتج المحلي. أحد هذه البرامج كان يستهدف المناطق الحضرية وشبه الحضرية لخلق فرص عمل لنحو 54 ألف عامل. كما أطلقت الحكومة برامج لتحسين البنى التحتية في المناطق الحضرية والريفية، أيضاً بهدف خلق فرص عمل. وأخيراً أنفقت الحكومة على برامج التعليم، مثل «حملة البقاء في المدرسة» بهدف منع خروج الأطفال من المدارس، بالإضافة إلى المنح الدراسية التي طاولت شريحة الـ40% الأفقر في المجتمع.

بنية متينة في كوريا الجنوبية

تملك كوريا الجنوبية العديد من برامج الرعاية الاجتماعية منذ منتصف الثمانينيات. وهي تأتي تحت ثلاثة عناوين:

1- برامج التأمين الاجتماعي بما في ذلك التأمين ضد البطالة، وأنظمة التقاعد، والتأمين الطبي، وبعضها يقدم مخصّصات خاصة للفقراء.

2- برامج المساعدة العامة التي تركّز بشكل حصري على الفقراء والمهمّشين.

3- برامج الخدمات الاجتماعية مثل برامج التغذية التكميلية والتدريب المهني لذوي الإعاقة.

لذلك، خلال الأزمة المالية في نهاية التسعينيات، كانت كوريا تتمتع ببنى تحتية متينة لشبكة الأمان الاجتماعي، فلم يكن عليها إلا أن تزيد الإنفاق في البرامج الموجودة أصلاً من أجل مواجهة الأزمة الطارئة. فقد رفعت الإنفاق على هذه البرامج ثلاث مرات في عام 1999 إلى ما يوازي 2% من الناتج المحلي الإجمالي، بعدما كان 0,6% في عام 1997. وكانت الزيادة في الإنفاق من نصيب التأمين ضد البطالة بشكل أساسي لتوسيع قاعدته وشمول العمال المياومين والعمال المؤقّتين. فقد ارتفع عدد المستفيدين من هذا البرنامج من 18 ألفاً في كانون الثاني 1998 إلى 174 ألفاً في آذار 1999. كما أنفقت الحكومة الكورية على برامج الأعمال العامّة، وهو برنامج يهدف لإقامة المشاريع من أجل خلق وظائف جديدة. بلغ عدد الموظفين في هذا البرنامج 437 ألفاً في بداية عام 1999.

منذ اكثر من ثلاثة عقود، لم تنتج لنا الديمقراطية التوافقية نموذجاً اقتصادياً واحداً منتجاً وفاعلاً. بل استعاضت عن ذلك بإفراز شبكات طائفية وزبائنية ذات علاقات وطيدة مع كبار رجال الاعمال والمصرفيين. واتاحت هذه الشبكات لنفسها، تكديس الثروات في ظل سياسة التغاضي، والرشوة، والإعفاءات الضريبية غير العادلة، وتقاسم القطاعات العامة والخاصة على حد السواء. حتى صارت اللامساواة سمة لبنان الاساسية في الاجتماع والاقتصاد، ووضعته إلى جانب البلدان ذات المستوى الاعلى في التفاوت بين المداخيل

تركّز متعمّد للدخل والعجز الضريبيّ

عقود من اللامساواة

نور خليك رزق

في دراستها للبيانات المالية اللبنانية وتوزّع الدخل القومي في البلاد، تشير الباحثة الاقتصادية ليديا أسود، إلى تركّز كبير في الدخل لدى فئة محدودة جدّاً من السكان خلال السنوات الممتدة بين عامَي 2005 و2014. فالأرقام تظهر أن فئة الأثرياء الذين يشكّلون 10% من اللبنانيين، استحوذت على ما نسبته 55% من إجمالي الدخل القومي في البلاد، فيما حصلت الطبقة الوسطى التي تشكّل 40% من السكان (خلال فترة الدراسة) على ما يقارب 35% من الدخل، ويبقى لنصف السكان المترنّحين عند حدود الفقر، أي ما يعادل 50% من إجمالي السكان، ما لا يتعدى 10% من إجمالي الدخل. هذه الإحصاءات تجعل من لبنان واحداً من بين أكثر البلدان تركّزاً للدخل والثروة حيث يحصل أغنى 10% من الأفراد على خمسة أضعاف ما يحصل عليه أفقر 50% من السكان. وإذا قورنت هذه النتائج مع باقي دول منطقة البحر المتوسط وشمال أفريقيا، فإنّ لبنان يحتلّ المرتبة الثانية في عدم المساواة بعد المملكة العربية السعودية. ويتفوّق لبنان على الولايات المتحدة وروسيا في نسبة «ثروة أغنى 10% من السكان في لبنان مقارنة مع إجمالي الدخل القومي». وبذلك فإنّ أثرياء لبنان ينافسون نظراءهم في كلّ من البرازيل وجنوب أفريقيا، البلدَين المعروفَين بأعلى مستويات عدم المساواة في العالم.

طبقة الفيلان

تركّز معظم الدخل القومي في يد حفنة من أغنى الأثرياء يمكن أن يفسر حقيقة دوام تمتّع لبنان بمتوسط دخل فردي مرتفع. فقدرة الشعب والبلاد على الصمود في وجه مختلف الصدمات الاقتصادية على مدى سنين طويلة دائماً كانت فكرة غريبة وغير مفسّرة بالكامل، وهي ظاهرة لا يمكن فهمها إلا بملاحظة انعكاسات مؤشّر اللامساواة، والتنبه إلى العلاقة الوطيدة الجامعة بين من هم في سدّة الحكم وبين كبار المالكين والمستثمرين الأثرياء (على مستوى الأفضلية والشراكة الحاسمة في صياغة السياسات). فالطبقة الحاكمة التي ترتبط ارتباطاً وثيقاً بفئة الأثرياء (إن لم تكن هي نفسها)، عملت على الدوام على تمرير وإقرار قوانين تخدم مصالحها، ورفضت قوانين أخرى تهدّد نخبويتها. ومن أبرز الأمثلة على ذلك، النظام الضريبي العاجز في لبنان الذي يفرض ضرائب غير مباشرة على كلّ الشعب من دون مراعاة تفاوت الدخل والأرباح بشكل تصاعدي. وهذا النظام ليس فقط غير فاعل، بل هو يقوّض قدرة البلاد المالية ويحرمها من إيرادات ضريبية مهولة. إنّ الإيرادات الضريبية في لبنان لا تتعدّى 15% من الناتج المحلي مقارنة مع 25% في الولايات المتحدة و34% في دول مجلس التعاون الاقتصادي OECD. لذا، ليس مستغرباً أن تتدنّى فرص الاستجابة لاحتياجات الرعاية العامة، وتنكفئ القدرة على تطبيق السياسات الاجتماعية، وتنعدم أي رؤية تتعلّق بإعادة توزيع الموارد الاقتصادية بصورة عادلة.

هكذا، يمكننا الشروع في النقاش في الخلفيات التي تتحكّم بطريقة استجابة الطبقة الحاكمة للأزمة الراهنة. النقطة الرئيسية تتمحور هنا حول ثروة الأثرياء والنخب

> **حتى بعد وقوع الأزمة لم تفكر طبقة الأثرياء والنخب السياسية الحاكمة ورعاياها في الخروج بأقل الخسائر بل بزيادة حجم ثروتها والاستفادة القصوى من مفاصل الأزمة**

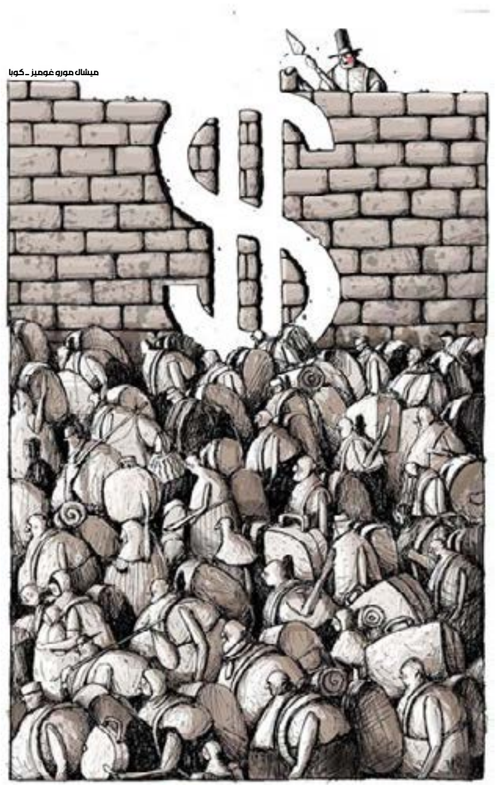
ميشال موزو غوميز ـ كوبا

السياسية الحاكمة، وما جمعوه خلال عقود من انتهاجهم لسياسات مالية ونقدية رُسمت لخدمة مصالحهم حصراً. وحتى بعد وقوع الأزمة، لم تفكر هذه الطبقة ورعاياها في كيفية الخروج بأقل خسائر ممكنة، بل بكيفية زيادة حجم ثروتها والاستفادة القصوى من مفاصل الأزمة لمواصلة مراكمة الأرباح غير المشروعة من خلال تعمّد إقرار سياسات تفاقمُ من تدهور قيمة الليرة وتقضي على ما تبقّى من القدرة الشرائية للأجور وتعزّز نسب التضخم المفرطة.

السياسات النقدية لحماية من؟

في معرض الحديث عن التضخّم، يمكن استحضار الكثير من آثاره السلبية التي تؤدّي في نهاية المطاف إلى شرخ عميق بين مختلف الطبقات الاجتماعية. وقد نوقش تأثير التضخم على اللامساواة في العديد من الأوراق البحثية، واستُدلّ على ذلك ببيانات تجريبية مستقاة من تجارب مختلف الدول، حتى تأكّد وجود علاقة متينة بين الظاهرتين (أي التضخّم وانعدام المساواة).

يمكن إيضاح هذه العلاقة أكثر عند الأخذ في الاعتبار حجم المعروض النقدي «الجديد» الناتج عن عملية طباعة العملة، وكيفية توزّعه في المجتمع. بعبارة أخرى، هناك تغيّر في الأسعار ناتج في الحقيقة من التغيّر في القاعدة النقدية، وليس نتيجة التغيّر في كمية العرض وحجم الطلب، إذ إنّ العرض النقدي الجديد الموزّع توزيعاً غير متساوٍ، يسبّب آثاراً توزيعية سيئة هي بمثابة ضريبة تعاقبيّ آخرَ من يصل إليه المال الجديد. فالنقود حديثة الطباعة، لا تدخل الاقتصاد بطريقة موحّدة ولا تؤثّر على الجميع بالنسق ذاته.

في الواقع، يتم توزيع العرض النقدي بشكل متفاوت وعبر قنوات معيّنة يستفيد منها المقرّبون من صانعي السياسة النقدية (المصرف المركزي والسلطة الحاكمة ومن حولهما) حصراً. هذا تحديداً ما يُعرف بـ«تأثير كانتيون» (Cantillon Effect)، نسبةً إلى بحوث المصرفي الإيرلندي ريتشارد كانتيون (عاش في القرن الثامن عشر الميلادي). فقد لاحظ كانتيون أن القرب من دائرة السلطة والأثرياء يزيد من قدرة الفرد على امتلاك المال المنتج حديثاً، فيحصل بالتالي على فرصة الاستفادة من الأسعار السابقة والاستحواذ على أصول قيّمة أخرى عبر «مال جديد». هذا ما يطلق عليه كانتيون «المال غير المحايد» (non-neutral money). وكلّما كان الفرد بعيداً عن أصحاب السلطة والمال، تأخر وصول «المال الجديد غير المحايد» إليه وتعذّر عليه صرفه قبل ارتفاع الأسعار. ويصبح البعيدون عن دوائر السلطة، أو حلقة السلطة والأثرياء، مضطرين بالفعل إلى دفع أسعار أعلى (من دخلهم المنخفض أصلاً) بفعل الزيادة المسبقة في الإنفاق النقدي لمن استخدم «الأموال الجديدة» أوّلاً.

«تأثير كانتيون» يفسّر التوسّع غير المتكافئ في مقدار المال المنتج حديثاً عبر عملية طباعة النقود، وهو ما لا يتمّ توزيعه بطريقة متساوية أو في وقت واحد على جميع السكان.

نظرية كانتيون التي تعود إلى القرن الثامن عشر، جاءت في ظلّ وجود نظام سياسي تحكمه حفنة من رجال الأعمال الذين يسيطرون على المصارف ومناجم الفحم والذهب وغيرها من الأصول الثمينة، وهم أيضاً يتولون زمام الحكم في البلاد. ورغم الفرق الزمني الكبير، فإنّ ذلك لا يختلف كثيراً عن حالة طبقة «الملياردية» المكوّنة من كبار التجار والمصرفيين ومالكي الثروات الضخمة في لبنان والذين يشغل بعضهم مناصب مهمة في الدولة. هؤلاء جميعهم يشكلون طبقة الـ 10% الأغنى في لبنان، وهم على علاقة وطيدة مع أصحاب السياسات المالية والنقدية المسؤولة عن التحكّم في الدخل. وغالباً ما رُسمت السياسات المالية من أجلهم. فقد خُفّضت الضرائب على أرباحهم ومصادر دخلهم الريعية مقابل تركيزها على عاتق الطبقات الفقيرة والمتوسطة.

كذلك، اليوم ترسم السياسة النقدية ومن خلالها «الليرات الجديدة غير المحايدة» التي يتفنّن الحاكم بأمر مصرف لبنان، في تنسيق ألوانها وتصاميمها، لحماية مصالح الطبقة نفسها أيضاً، حتى وإن كان على حساب المجتمع بأكمله.

ملهاة «الليرات الجديدة»

من المفهوم اليوم أن السياسة النقدية تقع على عاتق المصرف المركزي وهو من يسيطر على «مطبعة» الليرة، وبالتالي يتحكّم بإنتاج النقود وحجمها. في العادة، تعتمد البلدان على أرباح طباعة العملة كعائدات سهلة التحصيل لتمويل نفقاتها في سبيل دعم المجتمع. وأرباح طباعة العملة هي ببساطة: الفرق بين المبلغ الذي تتلقّاه البنوك المركزية على إصدار أموال جديدة، وبين كلفة طباعتها. وإن كانت عملية خلق النقود غير محبّذة، إلا أنّ العديد من البلدان تعتمد هذا الأسلوب لتحصيل أكثر من 28% من عائداتها، إلا أنها تعمل على متابعة مؤشرات التضخّم وكيفية التعامل معها بالأساليب المناسبة. وفي ظل المحاسبة التقليدية للبنوك المركزية، تعدّ أي خسارة أو نقص في الأصول مقابل الالتزامات، قابلة للتصحيح عبر أرباح سكّ العملة.

في هذا السياق أورد جون بلندر في مقال له في صحيفة (Financial Times) في تموز 2020، أن مصرف لبنان ينتهج محاسبيّاً، نهج «بلاد العجائب». فقراره بتسجيل أرباح سكّ العملة كرصيد في ميزانيّته العمومية ليس أمراً غريباً، وقد يحدث هذا في بنوك مركزية أخرى شرط ألّا تكون التزاماته مقوّمة بالعملات الأجنبية. هنا تقع الإشكالية تحديداً، فالتزامات مصرف لبنان معظمها بالدولار، وأرباح طباعة العملة قد تحقّقت على حساب فقدان كارثي للثقة في الليرة والنظام المالي، بينما كان مصرف لبنان ومعه المصارف تتخلّص من ديونها المقوّمة بالدولار عبر طبع «الليرات الجديدة»، عملياً، خرجت، حتى الآن، من دون خسارة فلس واحد. وعلى الجهة الأخرى كانت الفئة المقرّبة من صانعي هذه السياسة، أوّل من استحصل على الأموال الجديدة (غير المحايدة دائماً)، وكانت هي من دفع بسعر الصرف صعوداً بسبب طلبها المتزايد على الدولار واستثماره في عقارات أو أصول أخرى أو تهريب كميات كبيرة منه خارج البلاد.

هنا يكمن وجه الاختلاف بين أداء المصرف المركزي والحكومات اللبنانية المتواطئة معه عن غيرها من الحكومات والبنوك المركزية حول العالم. فسياسة سكّ العملة لم تُستخدم يوماً لزيادة إيرادات الموازنة العامة، أو لدعم مشاريع اجتماعية من قبل الدولة، بل فضّل هؤلاء جني الإيرادات عبر سياسات وهندسات أخرى اجتهد فيها حاكم مصرف لبنان باعتباره صائنَ الليرة الوطنية وحاميها. والحقيقة التي بات الجميع يدركها، أنّها سياسات عُنّت بالفعل تخلّي المصرف المركزي عن مهمّته

> **كان الدخل في لبنان يتسرّب على الدوام ليصبّ في النهاية لدى الفئة الأكثر ثراء. هذه الفئة التي تتشكّل منها جزء من زعامات السلطة السياسية**

في حماية الليرة وانتقاله لحماية أموال الأغنياء والطبقة الحاكمة فقط. هؤلاء هم الذين يشكلون 1% من المودعين في المصارف اللبنانية ليس غير، ويملكون نحو 82 مليار دولار من مجمل الأموال المودعة في المصارف. وهم أنفسهم كانوا قد استحوذوا على أكثر من 55% من الدخل القومي. رغم ذلك، يحاولون السطو على ما تبقّى من الدخل المحلّي، وقد نجحوا إلى حدٍّ كبير في ذلك. فعملية خلق «الأموال الجديدة» لم تظهر إلّا لخدمة مصالح فئة الـ10% الأغنى التي لم تتعرّض أموالها في المصارف لأي نوع من قصّات الشعر رغم الفوائد الفاحشة التي راكمتها سابقاً. وأكثر من ذلك، يكشف الاقتصادي توفيق كسبار عن عمليات درج عليها مصرف لبنان لتنفيذ عمليات مبادلة منتظمة مع وزارة المالية لما يمتلكه من سندات خزينة بالليرة، بسندات بالعملة الأجنبية (يوروبوندز) أصدرتها الوزارة (بمعنى أنه تمّ خلق أموال جديدة بالعملات الأجنبية لا يملكها لبنان أصلاً). وهو ما يشكل مصدراً مهمّاً للأموال بالدولار بالنسبة إلى مصرف لبنان. بلغت قيمة هذه الأموال 17,5 مليار دولار حتى عام 2019. وبالتالي فإن الحكومة من خلال وزارة المال كانت تموّل مصرف لبنان بالدولار وليس العكس.

الحاجة إلى الضريبة التصاعدية

لقد كان الدخل في البلاد يتسرّب على الدوام ليصبّ في النهاية لدى الفئة الأكثر ثراءً. هذه الفئة التي تتشكّل منها جزء من زعامات السلطة السياسية، هيّأت أرضيةً من الإجراءات التي تضمن لها بقاء قنوات تدفق الأموال من جميع طبقات المجتمع نحوها. حتى وصلت غالبية الشعب إلى شفا حفرة الهلاك. وأخيراً، قدّرت منظمة «إسكوا» أن نسبة الذين يعيشون في فقر متعدّد الأبعاد في لبنان في عام 2021 تصل إلى 82% من السكان، بعد أن كانت تقارب 42% في عام 2019، أي أنّ الطبقى الوسطى قد تلاشت فعليّاً، وباتت غالبية الشعب من الفقراء. وأوضحت الدراسة أن الفقر المدقع متعدّد الأبعاد - أي حالة الحرمان التام في بُعدين أو كثر من أبعاد الفقر - أصبح يطاول 34% من السكان، وقد ترتفع هذه النسبة لتصل إلى 50% في بعض المناطق اللبنانية. مع الأخذ في الاعتبار أبعاد الفقر المتعلّقة بالصحة والتعليم والخدمات العامة.

هنا تظهر مجدّداً أهميّة الإصلاح الضريبي لكونه يلعب دوراً محورياً في هذه المرحلة. فالضرائب على القيمة المضافة والاستهلاك والرسوم الجمركية وغيرها ممّا يتم تحصيله عبر الوسطاء وتجار التجزئة، لا تميّز بين مستويات دخل الأفراد. لذا، تبرز اليوم ضرورة فرض ضريبة تصاعدية على الدخل والثروة ومختلف أنواع مداخيل رأس المال، وخصوصاً على الشطور العليا من المداخيل، من أجل تمويل عمليّات الإغاثة لباقي الطبقات المتدهورة. تشير التقديرات إلى أنّ 10% من الضريبة المفروضة على الأثرياء وأصحاب الثروات يمكن أن تؤمّن ما بين 2% و3% من الدخل القومي. هذه الإيرادات، بالحدّ الأدنى، قادرة على التخفيف من حدّة الأزمة وتبعاتها على الشرائح الفقيرة.

قراءات

مقال

اللامساواة العالميّة

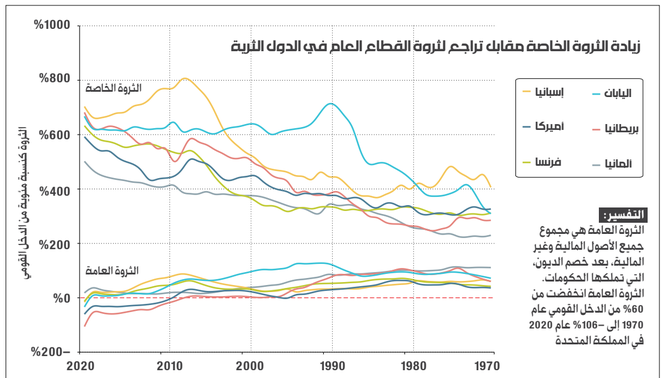

مايكل روبرتس

أصبح العالم أكثر تفاوتاً في الدخل والثروة في السنوات الأربعين الماضية. هذا بحسب تقرير «اللامساواة العالمية 2022». تم إعداد التقرير من قبل World Inequality Lab، الذي يديره توماس بيكيتي ومجموعة تشمل أكثر من 100 محلّل اقتصادي من جميع أنحاء العالم. يتضمن التقرير أحدث البيانات وأكثرها اكتمالاً حول مختلف جوانب اللامساواة في جميع أنحاء العالم: اللامساواة في الثروة العالمية، والدخل، واللامساواة بين الجنسين، واللامساواة البيئية.

يشير التقرير إلى أنه في عام 2021، أي «بعد ثلاثة عقود من العولمة التجارية والمالية، لا تزال التفاوتات العالمية واضحة للغاية... تقريباً كما كانت في ذروة الإمبريالية الغربية في مطلع القرن العشرين». ورغم أن تقرير اللامساواة العالمي وجد أن التفاوتات بين الدول قد تراجعت منذ نهاية الحرب الباردة (ويرجع ذلك أساساً إلى ارتفاع مستويات المعيشة في الصين)، إلا أنه لفت إلى أن عدم المساواة قد ازداد داخل معظم البلدان، وأصبح أكثر وضوحاً نتيجة جائحة كورونا على مدى العامين الماضيين.

التركّز العالمي للثروة الشخصية أصبح متطرّفاً. وفقاً للتقرير، يمتلك أغنى 10% من الراشدين في العالم ما بين 60% و80% من الثروة، بينما يملك النصف الأفقر أقل من 5% منها.

هذه نتيجة مماثلة للدراسة الاستقصائية المهمة عن التفاوت العالمي في الثروة التي ينتجها كل عام مصرف Credit Suisse. يخلص هذا التقرير إلى أن 1% فقط من الراشدين في العالم يملكون 45% من مجمل الثروات الشخصية، بينما لا يملك نحو 3 مليارات شخص أي شيء، نسبياً.

إن اللامساواة في الثروة أعلى بكثير من اللامساواة في الدخل. لكنّ التفاوت في الدخل لا يزال مرتفعاً للغاية. توصّل تقرير «اللامساواة العالمية» إلى أن أغنى 10% من سكان العالم يأخذون حالياً 52% من الدخل العالمي، مقارنة بحصة 8% فقط للنصف الأفقر من السكان. في المتوسط، حصل الفرد من شريحة الأعلى 10% من توزيع الدخل العالمي على 100 ألف و122 دولاراً سنوياً في عام 2021، بينما الفرد من النصف الأفقر من السكان حصل على ما معدّله 3920 دولاراً فقط في السنة، أي 30 مرّة أقلّ!

في الواقع، إن حصّة دخل النصف الأفقر من سكان العالم تبلغ نحو نصف ما كانت عليه في عام 1820، أي قبل الانفصال بين الدول الغربية ومستعمراتها. بعبارة أخرى، أدّى صعود الإمبريالية باعتبارها «المرحلة الأخيرة» من الرأسمالية، إلى زيادة اللامساواة في الدخل على مستوى العالم. حصّة الدخل الشخصي لأفقر 50% من الراشدين في العالم، أو نحو 3 مليارات شخص، هي نصف ما كانت عليه في عام 1820! هذا يجعل عبارة «التنمية المتساوية والمشتركة» بعد 200 عام من الرأسمالية، أمراً مثيراً للسخرية، بالعودة إلى الثروة، يشير تقرير «اللامساواة العالمية» إلى أنه بينما «أصبحت الدول أكثر ثراءً أصبحت الحكومات أكثر فقراً». على مدى السنوات الأربعين الماضية، أصبحت البلدان أكثر ثراءً بشكل ملحوظ، لكن حكوماتها أصبحت أكثر فقراً في الوقت نفسه. إن حصّة الثروة التي تملكها الجهات العامة تنمو في الصفر، أو حتى سلبية، في البلدان الغنية، ما يعني أن الثروة الإجمالية هي في أيدي القطاع الخاص». بصفته المؤلّف الرئيسي للتقرير، قال لوكاس تشانسيل، من كلية باريس للاقتصاد، أن «ما نحتاج إليه لزيادة المساواة ومكافحة الأزمة المناخية وتهيئة الظروف لحياة كريمة للجميع، هو الاكتفاء الخاص والرفاهية العامة، ولكن ما كان يحدث هو العكس».

في القرن الواحد والعشرين، ازداد التفاوت في الثروة بشكل كبير. في الواقع، زادت ثروة أغنى 50 شخصاً على وجه الكرة الأرضية بنسبة 9% سنوياً بين عامَي 1995 و2001، كما ارتفعت ثروة أغنى 500 شخص بنسبة 7% سنوياً. ونما متوسط الثروة العالمي بأقل من نصف هذا المعدل، أي بنسبة 3,2% خلال الفترة نفسها. منذ عام 1995، استحوذ أغنى 1% من السكان على 38% إضافية من إجمالي الثروة العالمية في آخر 25 سنة، بينما استحوذ أفقر 50% على 2% إضافية منها فقط. ازدادت حصة أغنى 0,01% من الراشدين من الثروة الشخصية العالمية من 7,5% في عام 1995 إلى 11% الآن. وازدادت حصة عدد السكان المليارديرات من 1% إلى 3,5%. لقد أدى العامان الأخيران من الجائحة إلى تسريع وتيرة اللامساواة. خلال الموجات الأولى من الجائحة، نمت ثروة المليارديرات العالميين بقيمة 3,7 تريليون دولار. وفقاً لشانسل، فإن هذا المبلغ «يعادل تقريباً إجمالي الإنفاق السنوي على الصحة العامة من قبل جميع الحكومات في العالم قبل الجائحة، أي نحو 4 تريليونات دولار». (بلغ إجمالي الإنفاق على الصحة من جميع المصادر 7,8 تريليونات دولار في عام 2017 وفقاً لمنظمة الصحة العالمية). ولكن في الفترة نفسها، وقع 100 مليون شخص إضافي حول العالم تحت خط الفقر المدقع نتيجة لتبعات الجائحة الاقتصادية.

إن الأثرياء هم من يصنعون أكبر قدر من انبعاثات الكربون (من خلال النقل والسفر) ويحصدون أكبر قدر من فوائد اللقاحات لتجنّب المرض والموت.

كل من جائحة كورونا والتغيّر المناخي يؤديان إلى زيادة حصة الأثرياء، من الثروة والدخل. يقول لوكاس تشانسيل: «إن اللامساواة الاقتصادية العالية تغذّي الأزمة البيئية وتجعل معالجتها أمراً صعباً. من الصعب أن نرى كيف يمكننا تسريع الجهود لمعالجة التغير المناخي من دون المزيد من إعادة توزيع الدخل والثروة». تتفق جميع الوكالات الدولية التي تتعامل مع التغير المناخي وجائحة كورونا مع تشانسيل. قال تيدروس أدهانوم غيبريسوس، المدير العام لمنظمة الصحة العالمية، في جلسة خاصة لجمعية الصحة العالمية: «إن الأمن الصحي العالمي مهم للغاية بحيث لا يمكن تركه للصدفة أو النوايا الحسنة أو تغيير التيارات الجيوسياسية أو المصالح الراسخة للشركات والمساهمين». وفي الأسبوع الماضي، أصدرت مجموعة من 40 من المقرّرين الخاصّين في الأمم المتحدة، بياناً جاء فيه أن «معالجة الأزمة الصحية بشكل منصف يجب أن تأخذ في الاعتبار الأولوية على تعظيم أرباح الشركات وتخزين اللقاحات من قبل البلدان ذات الدخل المرتفع».

لكن لن يتم فعل أي شيء لمعالجة هذه التفاوتات في الثروة والدخل والصحة.

> **حصّة الدخل الشخصي لأفقر 50% من الراشدين في العالم هي نصف ما كانت عليه في عام 1820**

«نُشر هذا المقال على المدوّنة الخاصة بمايكل روبرتس Thenextrecession. wordpress.com في 8 كانون الأوّل 2021

الفرق الرياضيّة تروّج للمنصّات الرقميّة بحثاً عن شرعيّة العملات المشفّرة

عقود رعاية بمليارات الدولارات وقّعتها المنظمات الرياضية والأندية الكبرى هذا العام مع منصّات تداول العملات الرقمية. هذه المنصّات التي تشهد نمواً صاروخياً، لم تختر قطاع الرياضة عبثاً، بل بتخطيط مسبق ونيّة واضحة تهدف إلى إسباغ الشرعية على العملات الرقمية

محمد مرعي

ضبف جديد وغير مألوف حلّ على حلبات سباق «فورمولا وان» هذا الموسم. فرياضة المحرّكات التي ارتبطت على مرّ السنين بـ«روليكس» و«أوميغا» وغيرهما من العلامات التجارية «الفخمة»، عرضت لوحات إعلانية ضخمة لمنصّة تداول العملات الإلكترونية المشفّرة «Crypto.com». الحدث غير اعتيادي. فلماذا تستثمر هذه الشركة، المعنية بالتداول المالي، عشرات ملايين الدولارات في عقد رعاية لإحدى منظمات سباقات السيارات؟

رغم المليارات التي حقّقتها منصّات التداول خلال العام الفائت، إلا أن النظرة العامة إلى كل ما يتعلّق بعالمها لا يزال يحكمها الشكّ. فإلى الآن، يصرّ كثير من الاقتصاديين على التشكيك في جدوى العملات الرقمية ووظيفتها، فيما تفضّل شريحة كبيرة من الناس الابتعاد عن هذا العالم «التكنو-مالي» الجديد، لأنها لا تفهمه. لذا ارتأت هذه المنصات أنه الآن، ومع الطفرة المالية التي تعيشها، حان وقت الخروج من «قوقعة» العالم الافتراضي، إلى العالم الحسّي.

منجم ذهب

من أجل تحقيق غاياتها، اختارت منصّات التداول الاستثمار في عالم الرياضة. الخيار لم يكن اعتباطياً، بل له مبرراته التي تفسّر لماذا فضّل القيّمون على هذا المجال، رعاية المنظمات والأندية الرياضية على الدخول في مجالات أخرى.

- أولاً: جماهير الرياضات تساوي منجم ذهب بالنسبة إلى منصّات التداول. فبحسب استطلاع أجراه موقع «Morningconsult»، تبيّن أن 23% من غير المتابعين للرياضات يعرفون ما هي العملات الرقمية، و17% صرّحوا بأنهم على معرفة جيدة بهذه العملات. في المقابل، بيّن الاستطلاع أن 47% من متابعي الرياضات يعرفون ما هي العملات الرقمية، و28% يرون أنهم على معرفة جيدة بها. وترتفع هذه النسب عند من صنّفوا أنفسهم «متابعين شرهين» للرياضات ومن بينهم 66% على معرفة بالعملات الرقمية و31% على معرفة جيدة بها.

بحسب «بلومبرغ»، هناك ميل لدى جماهير الرياضات نحو السلوك الإدماني، إذ إنّ أعداداً كبيرة منهم لا تمانع المراهنة بأموالها على مباريات وبشكل متكرّر خلال الموسم الرياضي الواحد، أملاً في تحقيق الربح. وقد استغلت شركات المراهنة هذا السلوك وزادت حجم استثماراتها التسويقية خلال السنوات الأخيرة. في النتيجة، تبيّن أن 40% من أندية الدوري الإنكليزي الممتاز لكرة القدم، تحمل اليوم، شعارات شركات مراهنات على قمصانها، مقارنةً مع 10% فقط في عام 2008. كذلك، ارتفع مدخول هذه الشركات خلال العقد الأخير، ليصل إلى 6,4 مليارات دولار في بريطانيا وحدها.

ووجدت المنظمة البريطانية المعنيّة بعلاج المدمنين على المراهنة (Gamcare)، أن هناك علاقة قوية بين الشهيّة للمراهنة من جهة، وشراء العملات الرقمية من جهة أخرى، وأن 50% من المراهنين الدائمين قد شاركوا في تداول هذه العملات.

بالطبع، هذه النقطة لم تغب عن ذهن مُتخذي القرارات داخل شركات تداول العملات الإلكترونية. فهذه المنصّات لا تهمّها هُويات مشتري العملات، أو إن كانت استثماراتهم مرتكزة على دراسات وفهم عميق للعملات الإلكترونية. وبالنسبة إلى المنصّات، تأمين استمرارية تدفّق هذه العائدات الطائلة التي حصلت عليها العام الفائت، تحتّم عليها استغلال هذه الشريحة «غير المثقّفة» من الجماهير، التي تبيع وتشتري غالباً بناءً على العاطفة أو التأثّر بعوامل خارجية.

- ثانياً: شكّل عام 2020 نقطة تحوّل بالنسبة إلى المنظمات والأندية الرياضية التي شهدت تآكل مداخيلها بشكل دراماتيكي بسبب جائحة «كورونا». أيضاً، وبسبب الجائحة، تكبّدت كرة القدم الأوروبية، بحسب الاتحاد الأوروبي لكرة القدم، خسارة قُدّرت بـ11 مليار دولار بين موسمي 2019-2020، و2020-2021، بسبب منع الجمهور من دخول الملاعب وتراجع مردود النقل التلفزيوني، بالإضافة إلى تبعات أخرى.

على الضفة الأخرى، رأينا صورة معاكسة تماماً. فقد انتعشت منصّات تداول العملات الرقمية، التي رأى فيها عامة الناس ملجأً آمناً لأموالهم يؤمّن لهم مردوداً في ظل حالة عدم الاستقرار المالي وعمليات الصرف الجماعية التي شهدها العالم خلال الجائحة.

كسب الشرعية

إلى اليوم، وبعد سنوات على ظهورها، لا تزال العملات الرقمية تواجه مشكلة أساسية تكمن في أنها تعتمد، إلى حدّ كبير، على مؤسّسات وشركات لتتبنّاها كوسيلة للدفع، من أجل إضفاء الشرعية إليها كوسيلة نقدية للتبادل، أي إن تكون عملة حقيقية. فعلى سبيل المثال شكّل تبنّي شركة «تيسلا» لعملة «بيتكوين» كوسيلة للدفع العام الفائت، أساساً قوياً استطاعت من بعده «بيتكوين» الوصول إلى أسعار خيالية لم يكن حاملو العملة يحلمون فيها.

47 %
من متابعي الرياضات الذين يعرفون ما هي العملات الرقمية و28٪ على معرفة جيدة بها لكن هذه النسب ترتفع عند «المتابعين الشرهين» للرياضات ومن بينهم 66٪ على معرفة بالعملات الرقمية و31٪ على معرفة جيّدة بها

بالخلفية نفسها، لجأت شركة «تشيليز» المختصة بالتكنولوجيا الماليّة والبلوكتشاين، والتي تملك عملة رقميّة خاصة بها وتحمل اسمها، إلى ابتكار طريقة جديدة لتثبيت صورة العملات الرقمية في أذهان الناس، كعملات حقيقية صالحة للتبادل، بدلاً من أن تنتظر شركات أخرى لتضفي عليها طابع الشرعية. واختار الشركة زمام المبادرة بنفسها، وأسست منصّة «سوسيوس» للتداول، ثم وقّعت عقود رعاية مع عدد من أبرز أندية الكرة الأوروبية. وبالتعاون مع هذه الأندية، روّجت ما يُسمى «Tokens»، التي بإمكان مشجّعي الفرق شراؤها عبر منصّاتها. فعندما يستحصل المشجّعون على الـ«Tokens»، يصبح بإمكانهم استخدامها داخل التطبيق الخاص بالنادي من أجل المشاركة في التصويت على قرارات صغيرة تخصّ النادي، كأي أغنية تُلعب في الملعب قبل بدء المباراة، أو أي عبارة تُكتب على حائط الممرّ الذي يصل بين غرف الملابس وأرض الملعب... لكن المشجّع لن يشتري هذه الـ«Token» من بطاقته المصرفية، بل سيشتريها مستخدماً عملة «تشيليز» حصراً من المنصّة.

مؤسّس «سوسيوس» و«تشيليز»، ألكساندر درايفوس، قال في مقابلة لصحيفة «فايننشال تايمز»: «على الأندية والدوريات أن تكون حريصة في ما يتعلّق بعقود الرعاية مع منصّات التداول، كونها (أي الأندية) تضفي الشرعية على أي اسم تتعاون معه». وشدّد أيضاً على أنه «من واجب هذه المنصّات تأمين بيئة آمنة ومنظّمة تحمي المشجّعين».

لكنّ الواقع يختلف عن التصريحات، فغرض شراء «Tokens»، المعروض سعرها للارتفاع أو الانهيار في دقائق معدودة حسب العرض والطلب، يكشف هؤلاء المشجّعين ويعرّضهم لخطر فقدان أموالهم لقيمتها. ففي أيار الماضي، وإبان فوزه ببطولة الدوري الإسباني لكرة القدم، ارتفع سعر الـ«Token» الخاص بنادي أتلتيكو مدريد إلى أكثر من 50 دولاراً، فيما وصلت القيمة الإجمالية لهذه الـ«Token» الموضوعة في التداول إلى أكثر من 300 مليون دولار، قبل أن ينهار سعرها إلى ما دون الخُمس بعد أسابيع قليلة.

> **هناك علاقة قوية بين الشهية للمراهنة من جهة، وشراء العملات المشفرة من جهة أخرى**

بالنسبة إلى منصّات التداول، هذه أضرار جانبية في رحلتها من أجل كسب الشرعية، وقد يكون هذا النموذج في مراحله الأولى فقط. وفي هذا السياق، يقول درايفوس: «لا نزال في مرحلة مبكرة، لكننا مستمرون في محاولة كسب الشرعية. وكلّما تعاوننا مع أندية تملك علامات تجارية عريقة، كسبنا المزيد من الشرعية».

عقود بمليارات الدولارات

عادت عقود الرعاية التي وقّعتها منصات التداول مع الأندية الرياضية والمنظمات التي ترعى شؤونها، بإيرادات بمليارات الدولارات على قطاع الرياضة الملزوم مادياً بسبب جائحة «كورونا». الأندية والمنظمات الكبرى كانت لها حصّة الأسد من عقود الرعاية هذه، وهذا بعضها:

- «Crypto.com» / فورمولا وان: وقّعت منصة التداول «Crypto.com» الصيف الفائت عقد رعاية مع فورمولا وان بقيمة 100 مليون دولار ويمتدّ على خمس سنوات. وبموجبه، صرنا نرى شعار المنصّة على جانبَي حلبة التسابق، وعلى اللوحات المعلّقة فوقها.

- «تشيليز» / برشلونة: في شباط 2020، وقّع نادي برشلونة الإسباني عقداً مع «تشيليز». وأطلقت الأخيرة بموجب العقد 40 مليون «Token» بقيمة دولارين للواحدة لكي تشتريها جماهير النادي وتتبادلها.

- «UFC» / «Crypto.com»: مقابل 175 مليون دولار وعلى مدى 10 سنوات، وقّعت منظمة الفنون القتالية المختلطة الأولى في العالم «UFC»، عقد رعاية مع منصّة «Crypto.com»، سمح للأخيرة بوضع شعارها على قمصان مقاتلي المنظمة.

- «FTX» و«ميامي هيت»: حصلت منصّة التداول بالعملات الرقمية «FTX» في آذار من السنة الجارية، على حقوق تسمية ملعب فريق ميامي هيت الذي ينافس في دورة السلة الأميركي «NBA»، مقابل 135 مليون دولار، وعلى مدى 19 عاماً. وابتداءً من الموسم الحالي، أصبح اسم ملعب الفريق الرسميّ «FTX Arena».

- «Crypto.com» / لايكرز: ابتداءً من الشهر الجاري، ولمدّة عشرين سنة، سيصبح اسم ملعب «ستابلز سنتر» الخاص بفريق لوس أنجليس لايكرز، المنافس في دوري السلّة الأميركي، ملعب «Crypto.com»، وذلك مقابل مبلغ خيالي بلغ 700 مليون دولار بين إدارة النادي ومنصة التداول.

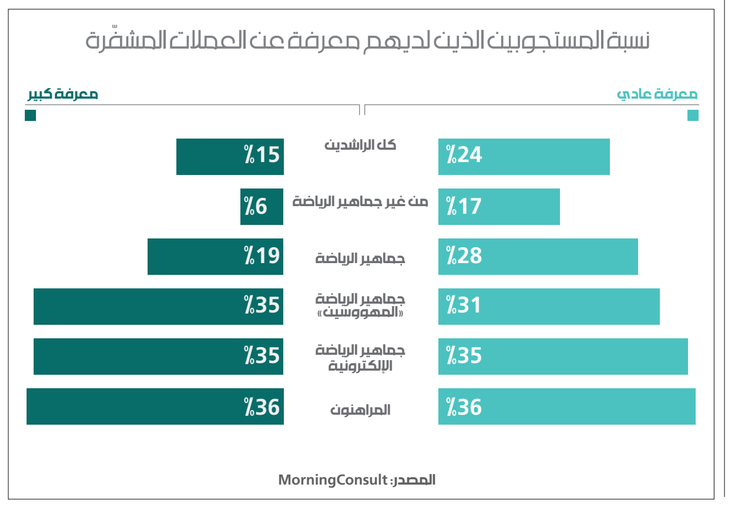

استحصل الرئيس الأميركي جو بايدن، على قرار من مجلس الشيوخ يجيز للحكومة الفيدرالية إنفاق 1.2 تريليون دولار على استثمارات جديدة في الولايات المتحدة الأميركية من ضمنها 550 مليار دولار على البنى التحتية في مجالات الطاقة والاتصالات والمواصلات والمياه وسواها. خطّة بايدن تأتي بعد إنفاق الخزينة الأميركية 4 تريليونات دولار لتحفيز الطلب في مواجهة تداعيات كورونا. استعملت آلية خلق النقد لتمويل هذه العملية التي استمرت أكثر من سنتين وبدأت تظهر نتائجها اليوم بتضخم مرتفع. الخطّة سيكون لها مفعول مختلف وإن لم تتضح مصادر تمويلها بعد

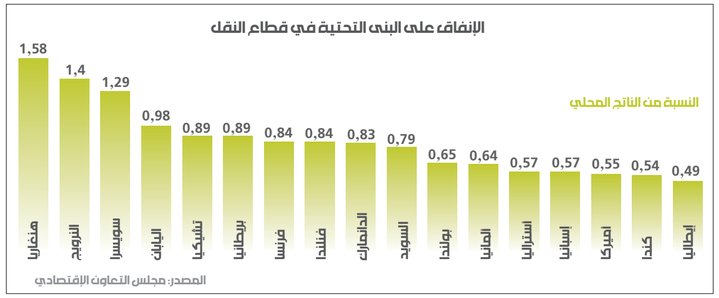

من حزم الإعانة إلى الاستثمارات الموجّهة

أميركا في مواجهة التضخّم

ماهر سلامة

نالت خطة الإنفاق الاستثماري في الولايات المتحدة الأميركية، والتي تبنّاها الرئيس جو بايدن، موافقةً مجلس الشيوخ الأميركي في شهر تشرين الثاني الماضي. هي خطّة تمتدّ على خمس سنوات وتنصّ بنسختها النهائية على إنفاق 1,2 تريليون دولار على استثمارات جديدة منها 550 ملياراً مخصصة للبنى التحتية في قطاعات المواصلات والطاقة والمياه والاتصالات، ومبادرات للتحوّل إلى الطاقة النظيفة. ويعادل هذا الإنفاق الاستثماري 2,62% من الناتج المحلي الأميركي، وهو يوازي ثلث الأموال التي أنفقتها أميركا لتحفيز الطلب خلال جائحة «كورونا». رغم ذلك، فإن الخطّة هي بمثابة إجراءات أكثر فعّالية لإنفاق الأموال بشكل موجّه من الحكومة نحو قطاعات معينة يُعتقد أنها ستخلق عدداً كبيراً من الوظائف على عكس أموال الحزم التي لم تستطع الحكومة توجيهها في خدمة زيادة الطلب السوقي، بل انتهى الأمر بادّخارها واستثمارها في الأسواق المالية.

لكنّ لهذه الخطّة عيوباً أبرزها يكمن في مصدر تمويلها. ففي المشروع الأساسي الذي تبنّاه بايدن وضمّنه في حملته الانتخابية، كانت الزيادات الضريبية هي مصدر تمويل الخطّة، إلا أن هذا الأمر لاقى اعتراضاً من الأعضاء الجمهوريين في مجلسَي الكونغرس والشيوخ، وحتى جزء من النواب الديمقراطيين. لكنّ تسوية ما جرت بين الاثنين لإقرار هذه الخطة من دون تحديد مصدر التمويل وسط توقعات بأن التمويل آتٍ عبر المزيد من الاستدانة.

السياق الاقتصادي

من شأن هذه الخطّة أن تعيد الاعتبار إلى الإنفاق الاستثماري في قطاعات حيوية كانت منسيّة في الولايات المتحدة الأميركي. فالإنفاق الحكومي الأميركي على هذا القطاع كان في مستوى متدنٍ قياساً إلى الدول المتقدمة، لا بل كان يعاني منذ سنوات، من نقص حادّ في التمويل. وبحسب تقرير أعدّه بنك «BNP Paribas»، ففي الفترة الممتدة بين 2014 ونهاية 2018، كان معدّل استثمار الولايات المتحدة في قطاع البنى التحتية للمواصلات لا يتجاوز 0,55% من الناتج المحلي الإجمالي. هكذا انزلقت أميركا على لائحة الدول الأعظم لتصبح في المرتبة الـ15 بين دول مجلس التعاون الاقتصادي، أي أنها في مرتبة سيئة بينما هي أغنى دولة في العالم.

قرار بايدن باللجوء إلى الإنفاق الاستثماري لتحفيز النموّ، يأتي بعدما تبيّن له أن الاعتماد حصراً على آليات خلق النقد وإصداره وضخّه في الأسواق من دون التحكّم بالقنوات التي يسلكها، ليس مجدياً. ففي هذا المسار لم يتم تعويض تراجع الطلب وتحفيز الإنتاج كما كانت الإدارة الأميركية تفترض، بل سلكت هذه الأموال مساراً مباشراً نحو حسابات الادّخار والاستثمار في الأسواق المالية (ولا سيما الأسهم والسندات والعملات المشفّرة) التي انتفخت بفعل الطلب الهائل الذي شهدته خلال فترة قصيرة نسبياً.

لكن أهم ما في اللجوء إلى الإنفاق الاستثماري هو الاستثمار في البنى التحتية، علماً بأن المواصلات تُعد من أهم العوامل في الاقتصاد لأنها تدخل في سلاسل التوريد وهي مسؤولة عن ربط الأسواق بعضها ببعض. لذا، يسهم العمل على تطويرها وتحسينها، في زيادة الإنتاج. وبايدن يعوّل على أن تسهم هذه الاستثمارات في مكافحة البطالة، أي أن يزداد الطلب الفعلي والإنفاق في الأسواق بشكل مستدام على عكس ما حدث في الولايات المتحدة عند ضخّ حزمتَي التحفيز الماضيتين، إذ إنه بارتفاع الطلب على السلع، تتشجّع الشركات لزيادة استثمارها أكثر لاستغلال الارتفاع المرتجى في الطلب، وهو ما يخلق، نظرياً، دورة اقتصادية سليمة.

عاصفة التضخّم

ما زالت هناك مخاوف من التضخّم الذي ستنتجه حزمتا التحفيز السابقتان. هناك خشية من أن تتسبب الأموال التي تُضخّ في الأسواق، بالإفراط في الطلب، ما يؤدّي إلى ارتفاع الأسعار في حال لم يتم تحفيز الإنتاج بشكل كافٍ لخلق توازن بين العرض والطلب. وقد بدأت مظاهر التضخّم بالظهور فعلاً خلال الأشهر الأخيرة، ولا سيما في شهر تشرين الأول الماضي الذي سجّل معدّل تضخّم بنسبة 6,2%، وهو أكبر ارتفاع تضخمي شهري في السنوات الثلاثين الأخيرة. هذا الأمر حوّل المخاوف إلى قلق حقيقي.

ويتأزم الأمر أكثر عندما يصبح النقاش بشأن هذه الحزم ومفاعيلها التضخمية، مرتبطاً أيضاً بنقاش حول خطة بايدن ومفاعيلها التضخمية. وبحسب الدراسة التي نشرها فيكتور كيلانكو، فقد خلق هذا النقاش قناعة بأن التضخّم آتٍ، وأن الجدال بشأن النتائج المحتملة لخطّة بايدن، يفاقم هذه التوقعات. بمعنى آخر، إن توقّعات التضخّم قد تكون بحدّ ذاتها سبباً للتضخّم. فإذا انتشرت هذه التوقعات بين الناس، تدفع الأفراد والشركات نحو تعزيز الأمان واستباق ارتفاع الأسعار، أي أنهم يشترون في الوقت الحاضر، حاجاتهم المستقبلية بسبب توقعاتهم بارتفاع أسعارها. هذه الديناميكية تخلق زيادة مفرطة في الطلب على السلع ما يؤدي إلى ارتفاع أسعارها. كما أنه في حال توقّع حصول التضخم، يتّجه الأفراد إلى التفاوض على أجور أعلى بسبب توقعاتهم بغلاء المعيشة، وهذا الأمر يزيد أيضاً من أكلاف أحد مُدخلات الإنتاج (العمل)، ويرفع الأسعار في الأسواق ويسبّب زيادة نسب التضخّم.

وتوقعات التضخم تفرض على الناس سلوكاً معيناً تجاه استعمال المدّخرات. فبسبب الخوف من انخفاض قيمة العملة، سيعمد عدد كبير إلى تقليص مدّخراتهم في مقابل تخزين السلع والأصول التي يعتقدون أن قيمها لن تتدهور سريعاً، أو لن يأكلها التضخّم. وتوجّه الأفراد لخفض مدّخراتهم سيسبّب ارتفاعاً في أسعار الفائدة بفعل ارتفاع الطلب على النقد، وهذا الأمر أيضاً يؤدي إلى ارتفاع الأسعار.

زيادة الضرائب؟

أي مصدر لتمويل خطّة بايدن؟ مدعاة السؤال أن الخطة التي تبنّاها بايدن في حملته الانتخابية كانت تفترض زيادة الضرائب لتوفير التمويل لمشاريع البنى التحتية. يومها، كانت تقديرات الخطة أن رفع معدلات الضرائب على أرباح الشركات الخاصة إلى 28%، وعلى الشركات المتعددة الجنسيات ذات الأصول الأميركية إلى 21% قد يكون كافياً للتمويل. إلا أن ما أقرّ في الكونغرس الأميركي، لا يلحظ أي إجراءات من هذا النوع أو لزيادة الضرائب عموماً.

ولا يمكن القول بأن التمويل سيكون عبر الخزينة من الإيرادات الحالية. فهذه الخزينة تسجّل عجزاً منذ فترة طويلة، بينما تمويل الخطة سيؤدي إلى عجز بقيمة إجمالية 350 مليار دولار. لكن الخطّة التي أقرّت في الكونغرس تشير إلى تمويل المشاريع من خلال توفير بعض النفقات، مثل وقف تمويل برنامج التعويض عن العاطلين عن العمل، وتغيير طريقة احتساب أسعار الأدوية في برنامجَي «مديكير» و«مديكايد» ما سيوفّر مبلغاً من الموازنة العامة، وغيرها. فبحسب الخطة المقرّة، يُقدّر أن توفّر الإجراءات المرافقة لها نحو 263 مليار دولار. لكن حسابات مكتب الميزانية في الكونغرس تشير إلى أن التوفير الناتج عن كل الإجراءات المطروحة لا يزيد عن 22 مليار دولار سنوياً. هذا الأمر يثير إشكالية لجهة تمويل المشاريع. فالعجوزات المتوقّعة من تطبيق الخطة، لا يمكن تغطيتها إلا من خلال مسارين: زيادة الإيرادات من خلال رفع الضرائب، أو الاستدانة. وبما أن الخطة المقرّة لا تشمل رفع الضرائب، فهذا يعني أنه من المتوقّع أن يتم تمويل المشروع من خلال الاستدانة.

والولايات المتحدة تعاني أصلاً من مشكلة الاستدانة، التي أوصلتها إلى أزمة سقف الدين في شهر أيلول الماضي، لذا فإن هذا الخيار قد يعيد الصراع بين الإدارة الأميركية والكونغرس حول سقف الدين.

> **مع ارتفاع الطلب على السلع تتشجّع الشركات لزيادة استثمارها أكثر لاستغلال الارتفاع المرتجى في الطلب ما يخلق دورة اقتصادية**

ارتفاع أسعارها. كما أنه في حال توقّع حصول التضخم، يتّجه الأفراد إلى التفاوض على أجور أعلى بسبب توقعاتهم بغلاء المعيشة، وهذا الأمر يزيد أيضاً من أكلاف أحد مُدخلات الإنتاج (العمل)، ويرفع الأسعار في الأسواق ويسبّب زيادة نسب التضخّم.

وتوقعات التضخم تفرض على الناس سلوكاً معيناً تجاه استعمال المدّخرات. فبسبب الخوف من انخفاض قيمة العملة، سيعمد عدد كبير إلى تقليص مدّخراتهم في مقابل تخزين السلع والأصول التي يعتقدون أن قيمها لن تتدهور سريعاً، أو لن يأكلها التضخّم. وتوجّه الأفراد لخفض مدّخراتهم سيسبّب ارتفاعاً في أسعار الفائدة بفعل ارتفاع الطلب على النقد، وهذا الأمر أيضاً يؤدي إلى ارتفاع الأسعار.

زيادة الضرائب؟

أي مصدر لتمويل خطّة بايدن؟ مدعاة السؤال أن الخطة التي تبنّاها بايدن في حملته الانتخابية كانت تفترض زيادة الضرائب لتوفير التمويل لمشاريع البنى التحتية. يومها، كانت تقديرات الخطة أن رفع معدلات الضرائب على أرباح الشركات الخاصة إلى 28%، وعلى الشركات المتعددة الجنسيات ذات الأصول الأميركية إلى 21% قد يكون كافياً للتمويل. إلا أن ما أقرّ في الكونغرس الأميركي، لا يلحظ أي إجراءات من هذا النوع أو لزيادة الضرائب عموماً.

ولا يمكن القول بأن التمويل سيكون عبر الخزينة من الإيرادات الحالية. فهذه الخزينة تسجّل عجزاً منذ فترة طويلة، بينما تمويل الخطة سيؤدي إلى عجز بقيمة إجمالية 350 مليار دولار. لكن الخطّة التي أقرّت في الكونغرس تشير إلى تمويل المشاريع من خلال توفير بعض النفقات، مثل وقف تمويل برنامج التعويض عن العاطلين عن العمل، وتغيير طريقة احتساب أسعار الأدوية في برنامجَي «مديكير» و«مديكايد» ما سيوفّر مبلغاً من الموازنة العامة، وغيرها. فبحسب الخطة المقرّة، يُقدّر أن توفّر الإجراءات المرافقة لها نحو 263 مليار دولار. لكن حسابات مكتب الميزانية في الكونغرس تشير إلى أن التوفير الناتج عن كل الإجراءات المطروحة لا يزيد عن 22 مليار دولار سنوياً. هذا الأمر يثير إشكالية لجهة تمويل المشاريع. فالعجوزات المتوقّعة من تطبيق الخطة، لا يمكن تغطيتها إلا من خلال مسارين: زيادة الإيرادات من خلال رفع الضرائب، أو الاستدانة. وبما أن الخطة المقرّة لا تشمل رفع الضرائب، فهذا يعني أنه من المتوقّع أن يتم تمويل المشروع من خلال الاستدانة.

والولايات المتحدة تعاني أصلاً من مشكلة الاستدانة، التي أوصلتها إلى أزمة سقف الدين في شهر أيلول الماضي، لذا فإن هذا الخيار قد يعيد الصراع بين الإدارة الأميركية والكونغرس حول سقف الدين.

ما خُفّف من خطة بايدن

شهدت الخطة الأصلية للرئيس الأميركي جو بايدن، تغييرات كثيرة بعد الاتفاق بين الجمهوريين والديمقراطيين من أبرزها اقتطاع مبلغ بقيمة 300 مليار دولار كان مخصّصاً للإنفاق على البنى التحتية للنقل والمواصلات، ومبلغ 72 مليار دولار كان مخصّصاً للإنفاق على البنى التحتية للمياه والطاقة. فالخطة الأصلية كانت تفترض إنفاق 620 مليار دولار على البنى التحتية للنقل والمواصلات، إلا أن الكونغرس اختصرها إلى 312 مليار دولار. كما تضمنت الخطّة الأصلية إنفاق 338 مليار دولار على البنى التحتية للمياه والطاقة، بينما اختصرها الكونغرس إلى 266 مليراً. كما تم التغاضي عن العديد من البنود الأخرى الموجودة في الخطة، مثل الإنفاق على مشاريع سكنية وعلى القطاع التعليمي والأبحاث في مجالات تكنولوجية، التي أصبحت أميركا متأخرة فيها نسبياً، مثل أشباه الموصلات (semiconductors)، بالإضافة إلى الأبحاث في مواجهة التغيّر المناخي وغيرها.

اتفاق الكونغرس

تتضمن الخطة الأصلية مشاريع في مجالات عديدة، منها قطاعات النقل والماء والكهرباء والاتصالات والأبحاث التكنولوجية وغيرها. إلا أن بعضها فقط أقرّ منها في الكونغرس الأميركي. الخطّة المقرّة تتضمّن الآتي:

- الطرقات والجسور: خُصّص مبلغ 110 مليارات دولار لصيانتها، إذ إن 20%، أو 173 ألف ميل، من الطرقات الأميركية هي في حالة سيئة. وكذلك هو الأمر بالنسبة إلى نحو 45 ألف جسر، بحسب البيت الأبيض. كما يشمل هذا المبلغ إنشاء جسور وطرقات جديدة، بالإضافة إلى مشاريع لزيادة السلامة في قطاع النقل، بالنسبة إلى المشاة وراكبي العجلات على وجه الخصوص.

- النقل العام وسكك الحديد: خُصّص مبلغ 39 مليار دولار لتطوير قطاع النقل العام تشمل صيانة البنى التحتية الموجودة وتحسينها، والعمل على جعلها متوفرة في مناطق جديدة. بالإضافة إلى العمل على تحسين وتطوير سكك الحديد وأسطول الحافلات، والعمل على استبدال الآلاف من هذه الأخيرة بأخرى أقل ضرراً بالبيئة.

- مطارات ومرافئ: خُصّص مبلغ 17 مليار دولار لتطوير البنى التحتية في المرافئ، بالإضافة إلى 25 مليار دولار لتطوير المطارات.

- تطوير خدمة الإنترنت: خُصّص مبلغ 65 مليار دولار لتطوير البنى التحتية الخاصة بشبكة الإنترنت بهدف تخفيف كلفة هذه الخدمة على الأسر والشركات. بالإضافة إلى تسهيل حصول الأسر المنخفضة الدخل على خدمة الإنترنت من خلال دعم حكومي مباشر.

- تطوير خدمات الكهرباء والمياه: خُصّص مبلغ 65 مليار دولار للاستثمار في إعادة بناء شبكات الكهرباء، من الآف الأميال من خطوط نقل الكهرباء إلى توسيع العمل بالطاقة المتجددة. كما يُخصّص مبلغ 55 مليار دولار لتطوير البنى التحتية الخاصة بالمياه، مثل أنابيب مياه الخدمة الأساسية والفرعية بهدف تحسين الخدمة ووصولها إلى جميع المناطق بنوعية متساوية. بالإضافة إلى استثمار 50 مليار دولار في الأمن السيبراني، بعد الخروقات العديدة التي تعرّضت لها شبكات المياه والطاقة في السنة الماضية والتي أدّت إلى أزمات متعددة.

*فيكتور كيلانكو- ورقة تحت عنوان «الآثار المحتملة لمشروع قانون البنى التحتية لبايدن على الاقتصاد الأميركي»، نُشرت في المجلة الدولية للتطوّر العلمي

312
مليار دولار هو حجم الاستثمار في البنى التحتية لقطاع النقل كما هو مخصص له في تشريع البنى التحتية الذي مرّ في الكونغرس الشهر الماضي.

مقال

انحرافات مصرفية أسّست للأزمة

توفيق شمبور *

الأزمة المالية الراهنة ليست قضاءً وقدراً، بل أسّست لها ممارسات وانحرافات متنوّعة في السياسة والإدارة والاقتصاد والمال وغيره. في ما خصّ المصارف، يسجّل الانحرافات التالية من قبل إداراتها:

1- المخالفة الصريحة لأحكام المادة 121 من قانون النقد والتسليف.

فهذه المادة تذكر أنّ الموضوع الأساسي للمصرف هو تلقّي الأموال من الجمهور لإعادة استعمالها «لحسابه الخاص» في عمليات تسليف مع الالتزام عملاً بالمادة 123 من ذات القانون والمادة 307 من قانون التجارة بردّ الودائع لأصحابها عند حلول الأجل أو عند طلب منهم.

بيد أن المتتبع لتصريحات أركان جمعية المصارف والعديد من المصرفيين يستوقفه كلام مثير للاستغراب صدر عنهم ومفاده أن أموال الناس المودعة لدى المصارف قد أقرضتها الأخيرة للدولة، وأن عدم رد الدولة للمصارف ما اقترضته منها سيجعل من المتعذّر على المصارف ردّ الودائع إلى أصحابها، لذا إن مشكلة المودعين هي مع الدولة وليس مع المصارف.

كلام يظهر بشكل جلي الانحراف القائم في ذهن القيمين على إدارة المصارف والمتمثّل بتحويرهم الأساس القانوني لتعاملهم مع المودعين من «عقد وديعة مصرفية» محكومة بالمادة 307 من قانون التجارة، إلى أنموذج خاص من «عقود إدارة المال» أو «العقود الائتمانية» يتعين بمقتضاه على المودعين، لا المصارف، تحمّل تداعيات العقود التي يبرمها القيمون على إدارات هذه الأخيرة، والمقصود هنا طبعاً الأثر السيئ لهذه العقود، لا الجيد منها.

2- الخضوع لسطوة السياسيين.

التشريع اللبناني لا يتضمن نصوصاً تحكم بشكل فعّال مسألة جمع وممارسة أفراد السلطة السياسية للأنشطة الخاصّة والعامة على غرار ما تنصّ عليه بعض القوانين (كالقانون الفرنسي مثلاً). أيضاً الأنظمة الصادرة عن مصرف لبنان لا تتعرّض بشكل خاص لانغماس أركان السلطة السياسية في النشاط المصرفي.

وقد أفاد عدد من السياسيين من هذا النقص في التشريع والتنظيم لتكريس نفوذهم وسطوتهم على العديد من المصارف، إما شخصياً، أو من خلال أفراد من عائلاتهم أو مفوّضين عنهم وبطرق عدّة أهمها اكتساب المساهمات في رؤوس أموال المصارف أو السيطرة على أصولها (ذكرت جريدة The Washington Post في أحد تقاريرها، أن السياسيين في لبنان وعائلاتهم يسيطرون على ثلث أصول القطاع المصرفي!).

من الصور التي تعكس الواقع المحكي عنه، جمع أحدهم بين منصب وزير ورئاسة مجلس إدارة أحد المصارف بذات الوقت، وآخر بين منصب رفيع في إدارة المجلس النيابي وعضوية مجلس إدارة أحد المصارف، وأمثلة أخرى عديدة ليس المقام للتوسّع باستعراضها من دون أن يقابل الأمر بأي اعتراض أو تعليق من المعنيين.

عملياً، كشفت الأزمة المالية عن انحرافات عديدة حصلت بسبب العلاقة الوثيقة التي تربط السياسيين والمصرفيين وتبادلهم المنافع والخدمات. وقد أشارت العديد من الصحف ووسائل الإعلام الغربية إلى هذه الانحرافات، كما تناولتها أيضاً وكالات التصنيف الدولية وآخرها ما صدر قبل أيام عن وكالة Moody's التي ذكرت وجود تحويلات أدّت إلى خروج نحو 9,5 مليار دولار أميركي من لبنان بعد اندلاع الأزمة، مشيرة إلى أن قسماً كبيراً منها تم لمصلحة نافذين سياسيين ورجال أعمال كبار.

وقد استُند، لتبرير جزء من التحويلات لمصلحة النافذين المحكي عنهم، إلى كونها عمليات ائتمانية محميّة بالاتفاقات الدولية، وكأن الاتفاقات المذكورة لا تُطبّق على المودعين الآخرين غير المقيمين من لبنانيين وأجانب؟

قانون الائتمانية «la fiducie» الذي كان يقصد منه تحويل لبنان إلى مركز إقليمي جاذب للثروات لإدارة توظيفها في احتياجات لبنان والمنطقة على غرار ما فعلت لوكسمبورغ وسنغافورة، استُخدم، للأسف، من قبل تحالف السياسيين والمصرفيين، بطريقة مشوّهة ومعكوسة من أجل تهريب المليارات من الداخل إلى الخارج تماماً كما حصل الأمر مع قانون السرية المصرفية.

3- خلق المصارف لما يسمّى «دولار لبناني» بشكل مخالف للقانون والدستور.

ظهر هذا الأمر مع بداية الترويج لحسنات اعتماد الدولرة في لبنان في التسعينيات. يومها توسّع الانحراف في ممارسات المصارف، وتمثّل هذا الأمر بتلقيها أموالاً من المودعين بالليرة اللبنانية لتحويلها إلى الدولار بناء لطلبهم، إضافة إلى فتح حسابات بالعملة الأخيرة لهم لديها، حتى ولو لم تكن المصارف تحوز فعلاً العملة الأميركية. هذا ما أسّس لخلق ما يسمى ودائع «الدولار اللبناني». هذه الظاهرة استمرّت حتى بعد اندلاع الأزمة المالية الراهنة، وبعد قيام المصارف بتقييد السحوبات بالعملة الأميركية على مودعيها بحجّة نضوب سيولتها بالدولار، ما يشير بوضوح، ويؤكد، أن جوهر عملية خلق ودائع «الدولار اللبناني» وحقيقتها القانونية، تكمن في قيام المصارف ببيع ما ليس موجوداً. بالتالي فإن التوصيف الصحيح للعملية هو أنها غشّ وتدليس واحتيال.

> كشفت الأزمة المالية عن انحرافات عديدة حصلت بسبب العلاقة الوثيقة التي تربط السياسيين والمصرفيين وتبادلهم المنافع والخدمات

من مخاطر هذه العمليات، أنها لم تقف عند الحدود السابقة، بل تعدّتها بالتأسيس على حسابات ودائع «الدولار اللبناني»، للتوسّع في خلق الودائع المشتقّة منها، بالتالي خلق هرم من النقود المصرفية «بالدولار اللبناني».

أمرٍ تنبّهت إليه باكراً الدول الأوروبية بعد أول تفشٍّ لظاهرة التعامل باليورو دولار في مصارفها وأسواقها المالية ابتداء من الخمسينيات على إثر صدور القانون الأميركي المعروف بـ Q. وبمقتضى هذا القانون، تم تحديد سقف أعلى لمستويات معدلات الفوائد على الودائع التي أصبحت مع الوقت دون معدلات التضخم، ما فتح الباب أمام هجرة واسعة للودائع الأميركية نحو أسواق أوروبا وبداية التعامل باليورودولار فيها. لاحقاً فرضت الدول الأوروبية رزمة من القيود للتصدّي للانحرافات في فتح حسابات اليورودولار، منها تزويد المصارف للمصرف المركزي بما يثبت تكوينها لأرصدة مقابلة بالعملة الأميركية لديه أو لدى المصارف المراسلة عند أو بعد فتحها لحسابات اليورودولار مقابل أموال بالعملة المحلية.

يذكر أن بعض القانونيين تطرقوا إلى هذا الأمر آنذاك من ناحية دستورية وقانونية، ولفتوا إلى أن خلق النقد ما زال (بانتظار سيادة نظرية النمساوي Von Hayek بترك العملية للقطاع الخاص)، أمراً سيادياً يعود للدولة التي يمكنها مارسته بذاتها أو أن تمنحه بموجب صكّ امتياز إلى مصرف مركزي، على أن يتولّى الأخير وأو الهيئة المشرفة على تأسيس المصارف ونشاطاتها ضبط مسألة خلق النقود المصرفية من قبل المصارف إن بالعملة المحليّة أو الأجنبية انطلاقاً من حسابات مفتوحة أساساً بعملات قانونية قائمة.

وعليه، فإن قيام المصارف في لبنان بفتح حسابات بعملات غير قائمة وغير قانونية (دولار لبناني) والتأسيس عليها للتوسّع في خلق الودائع والنقود المشتقة، لا يشكّل فقط غشّاً وتدليساً واحتيالاً، كما أسلفنا، بل مسّاً بأمر سيادي ومخالفة لأحكام قانون النقد والتسليف المتعلقة بإصدار النقد والتعامل به من قبل وبواسطة المصارف.

لقد كان أمراً جيداً أن يفكّر المسؤولون، ولو بشكل متأخّر بالتصدي لهذا الأمر إذ تضمّن مشروع قانون الكابيتال كونترول الذي وزّعه نائب رئيس الحكومة قبل عدة أيام مادة تقضي بمنع تحويل الحسابات المصرفية للعملاء من الليرة اللبنانية إلى أي عملة أجنبية، بيد أن الشرطين اللذين وضعا لتجاوز هذا المنع لم تحاكِ ما سبق الإشارة إليه في ما خصّ الإجراءات والتدابير التي اتُّخذت من عدد من الدول الأوروبية في الستينيات والسبعينيات، إذ تضمّن مشروع القانون استثناء غير ذي صلة بالموضوع وهو تغطية العملية من قبل العميل نقداً أو بواسطة تحويل عبر المصرف المراسل الأجنبي.

4- انحراف المصارف عن القواعد السليمة في ممارسة النشاط المصرفي.

لقد قامت المصارف في لبنان بتوظيف الجزء الأكبر من ودائع عملائها، إن بالعملة الوطنية أو الأجنبية في سندات القطاع العام (سندات الخزينة واليوروبوندز كما السندات المصدرة من قبل مصرف لبنان)، ومعروف أن توظيف الموارد بصورة أساسيّة بالصكوك والسندات هو أمر يدخل في صلب عمل مصارف الاستثمار لا المصارف التجارية التي تسلف أموالها بموجب عقود إقراض لا بالاكتتاب بالإصدارات في السوق الأولية.

وهذا الأمر أدّى إلى التالي:

- انكشاف المصارف على مخاطر الدين السيادي، الأمر الذي حذّر منه صندوق النقد الدولي في عدد من تقاريره الأخيرة المعدّة استناداً للمادة 4 من قانون تأسيسه من دون أن تلقى تحذيراته الآذان الصاغية.
- انحراف المصارف عن الأصول والقواعد التي ترعى توظيف مواردها بشكل آمن وسليم، والتي تحظر عليها توظيف هذه الموارد لعميل واحد في ما يتعدّى حدّ معين، وهذا الحدّ يقلّ بحسب تعميم مصرف لبنان عن ثلث الحدّ الذي بلغه إقراض المصارف للقطاع العام.
- مخالفة المصارف لقواعد راسخة وبديهية في التعامل وردت ليس فقط في القوانين المالية والمدنية، بل حتى أيضاً في التعاليم الدينية منها الآية الكريمة «ولا تؤتوا السفهاء أموالكم» وشروحات هذه الآية كما شروحات «المجلة» العثمانية التي أخذت بهذه القاعدة وعمل بها في لبنان لحين صدور قانون الموجبات، والعقود تشير إلى عدم جواز تسليم الأموال للمبذّرين والمسرفين (بتعبير أعمّ للفاسدين)، ولم تتقيد المصارف في لبنان بهذا النهي عند إقراضها الدولة، وحين حاول رئيس جمعية المصارف السابق الدكتور فرنسوا باسيل لفت الانتباه في عام 2014 إلى خطورة استمرار المصارف بتمويل فساد السلطة السياسية القابضة على الحكم جوبه بدعوى حرّكت ضدّه أمام القضاء من قبل أحد السياسيين وبحملات التجريح والتقريع!

* محاضر في قانوني النقد والمصارف المركزية